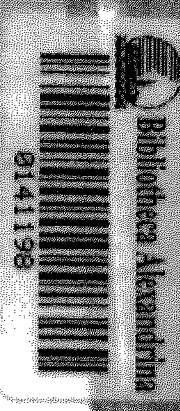
جورج لابيكا

روبسبيير

سياسة للفلسفة

ترجمة
منصور القاضي






روبسبيير
سياسة للفلسفة

الطبعة الأولى

1414 هـ - 1994 م



بيروت - الحمرا - شارع اميل اده - بناية سلام

هاتف : 802428 -802407 -802296

ص. ب : 6311 /113 - بيروت - لبنان

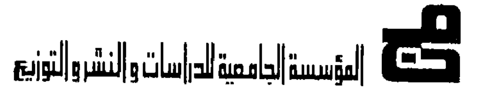
تلكس : 20680- 21665 LE M.A.J.D

جورج لابيكا

روبسبيير

سياسة للفلسفة

ترجمة
منصور القاضي



هذا الكتاب ترجمة

ROBESPIERRE

Une politique de la philosophie

PAR GEORGES LABICA

ملاحظات

1 ـ ما يتعلق بالاستشهاد

أ ـ نصوص روبسبيير

تمت الإشارة، بالنسبة إلى النصوص المتعلقة بالمداخلات التي تشكل ما هو أساسي، عن طريق تاريخ صدورها، مما يتيح للقارئ إيجادها بسهولة إما في المؤلفات وإما في مقتطفات النصوص المختارة، المفهرسة في نهاية الكتاب.

ب ـ نصوص مؤلفين آخرين

عندما تتعلق بتعليقات لروبسبيير، تمت الاشارة اليها بالاسم والصفحة، ويُرجع في ذلك إلى الفهرسة. وفي ما يختص بمؤلفين آخرين، فإن الإسنادات قد حُددت بدقة في كل مرة، وبشكل مدوّنات عموماً.

2 ـ ما يتعلق بتسلسل الاحداث

تتبع الفصول، كقاعدة عامة، سير الثورة، الذي هو بدوره سير مداخلات روبسبيير ووجوده ذاته. ولم نقم، الا استثناء، وفي سبيل عدم إثقال النص، بالتذكير بالظروف التاريخية في تفاصيلها. ويجد القارئ تسلسل أحداث موجز في نهاية الكتاب، فيرجع إلى هذا المؤلف التاريخي أو ذاك حسب اختياره.

3 ـ ما يتعلق بالتواريخ

إن جميع التواريخ قد جرى إثباتها حسب الروزنامة الحالية في سبيل تسهيل القراءة.



مقدمة

فكر المبتكر

لِمَ يضاف روبسبيير جديد إلى فهرسة سبق أن تضمنت مجموعات حاسمة ولم تنقطع عن التوسع، رغم التحفظات التي ما تزال حديثة إثر الاحتفاء المئوي الثاني بذكرى ثورة عام 1789، في مكان العفيف؟[1] لأنه بدا لي، بكل بساطة، أن الفكر السياسي لماكميليان روبسبيير كان يستحق، كفكر سياسي، أن يؤخذ على محمل الجد. وهذا الكتاب هو إذاً صادر عن فيلسوف يستمع إلى أحد فلاسفتنا، من المناسب أن نشدّد على الفور على أصالته.

وإذا لم يكن للطابع المجدد الصرف لفكر روبسبيير أي شيء استثنائي بالنسبة إلى عصره، طالما شاركه فيه عدد من معاصريه (Sanit-Just, Marat, Grégoirc, Couthon, de Gouges, Billaud, Roux, Babcuf,

(1) العفيف: صفة أُطلقت على روبسبيير l'Incorruptible، وسوف ترد كثيراً بهذا المعنى في سياق البحث.

etc...)، فإن له على الأقل قيمة شعارية. كان عليه أن يفكر في الثورة في الآونة عينها التي حصلت فيها، وفي الآونة التي، تارة تلمّساً، وطوراً عن طريق الوميض، كانت تسيطر فيها فكرياً على أعماله بابتكار مصطلحاتها كاملةً، ولم تكن هناك سابقة لهذا. إنه لمن الصعب، أكثر مما يُظن بكثير، تطويق مفهوم ثورة، حتى بالنسبة الينا نحن الذين نستفيد من المدوّنة الماركسية ومن قرن ونصف القرن من الاختبارات التاريخية والنظرية، وبالاحرى في ما يختص بروبسبيير، وهو نتاج الثورة التي صنعته تماماً، وقد جرفته حركتها، فاستبسل، هذه المرة، بصلابة لا مثيل لها، للامساك بها، ملتصقاً بمساراتها، وهو الذي لم يرها ولم يستبقها، وإنما تابعها، تاركاً نفسه يستلهمها يوماً فيوماً، ومحاولاً، بلا جدوى، كما هو معروف، السيطرة عليها. إن ماركس، الذي عاش طويلاً، حضّر للثورة، وحدّد ظروفها، وارتقب الصانعين والقوى المحركة، ومهّد الطرق، والاهداف، وأوحى بالرئايات perspectives، ولكنه لم يصنعها. ومهما يكن من أمر، ورغم الالتزامات العرضية أو الهامشية، بقي مشاهداً في عام 1848، وكأنه في ظل حكومة بلدية باريس La Commune. ولينين، منذ سنوات القرن التاسع عشر الأخيرة، حضّر لتشرين السوفياتي الذي هو من خلقه نتيجة عمل عشرين سنة بلا انقطاع. لقد صنع الثورة التي كانت تدور في رأسه والتي أدهشه حدوثها في شكل صريح في: الدولة والثورة L'Etat et la Révolution الذي أرسى فيه قواعد مستقبلها وعرض مراحلها. لقد تولى قيادة الثورة، وفاقاً لمبادئه، وأنشأ نموذجاً جديداً من السلطة، وحكم مجتمعاً، وسنّ قواعد امكاناته، وقاس تناقضاته... وأكثر من ذلك: اتخذ الوسائل لتأسيس الشيوعية الدولية وتعميمها، ونسّق الدفاع عنها، وأمّن

النموذجية، وجعل الممارسة عالمية. ولا شيء شبيه ذلك مع روبسبيير. ففي عام 1775، وفي سن السابعة عشرة رأى تلميذ ثانوية Louis-le-Grand اللامع نفسه قد مُنح شرف تلاوة التهنئة المعتادة للثنائي الملكي الشاب، لويس السادس عشر وماري انطوانيت. وفي 26 نيسان عام 1789، أصبح محامياً في الحادية والثلاثين متمتعاً بشهرة حسنة، مندمجاً تماماً في محيطه، وعضواً في أكاديمية آراس Arras، وفخوراً بالانتماء إلى شركة روزاتي Ruzati حيث كان ينظم شعراً رديئاً، عندما انتُخب نائباً لطبقة الشعب في ارتوا Artois في مجلس النواب Etats généraux. لم يكن روبسبيير، على نقيض الشخصيات المرموقة الكبيرة ذات الشهرة المكتسبة أياً كانت طبيعتها، Condorcet، أو La Fayette، أو Barnave، أو Siéyès، أو Mirabeau، وبخلاف Marat الذي سوف يكون قريباً جداً منه، والذي نشر، قبل أربع عشر سنة، Chaînes de l'esclavage 1774، سوى مجهول بين الآلاف غيره. وكان لا يفطن أحد إلى مداخلاته، العديدة مع ذلك، في الجمعية التأسيسية La Constituante. والحال انه سوف يولد من الثورة، وفي حينها ذاته، وسيكون الأكثر تصلباً في تجسيدها حتى مماته.

إذ إنه من العدل أن نقول، مع مجموع من تناوله، إن وجوده سوف يمتزج بكامله بمسار الثورة[1]، من عام 1789، إلى عام 1794، من أول

---

(1) ولم يكن ذلك، كما هو معروف، حال ميرابو ولا حال كوندورسي Condorcet ولا دانتون Danton ولا مارا Marat ولا هيبير Hebert، الذين اختفوا وهم في الطريق بطرق مختلفة...! ولا حال سان جوست الغائب عند الافتتاح.

خطاب له في 18 أيار 1789 حتى آخر خطاب في 26 تموز 1794 (8 تيرميدور). ومع إعدامه، سيقول Laponneraye وكثيرون بعده: «لقد توقفت الثورة ورجعت القهقرى» (Robespierre, p. 22). وقد سبق أن أبدت الفرّانة Pommier، وسط دهشة الزبائن، الملاحظة التالية: «منذ أن قُتل روبسبيير تمت الثورة المضادة»[1]. والمقصود بالطبع: الثورة في جذريتها. هذه الثورة التي كرّس لها روبسبيير، عن وعي وإرادياً، حياته وضحى بها. لقد أحس بذلك وأعلنه في أول أبيات شعر لدى Rosati:

إن أول منعطف للمعقول، في ساعته الأخيرة

والمنعطف الوحيد الذي سيمزقني إذ ذاك

هو أن ارى، وأنا أموت، الرغبة الباهتة والمظلمة

تسكب على جبهتي الخزي والعار

وأن أموت من أجل الشعب وأن أكون مكروهاً منه[2]

وسوف يكرر ذلك على الدوام، بنوع من الماسوشية masochisme، حتى المقولات النهائية لليعقوبيين («لن تروني وقتاً طويلاً»)، وللجمعية الوطنية Convention («أي صديق للوطن يمكن أن يبتغي البقاء...»)، إلى درجة ان نهايته قابلة للمماثلة بانتحار سياسي متحرر. ويجب الاعتراف بأن العفيف ـ وهو نعت فرض نفسه منذ خريف عام 1791 ـ كان، لهذا

(1) استشهد بها D. Godineau، Les tricoteuses, Paris, Alinéa, 1988, p. 292.

(2) M.R., Œuvres, t. 1, p. 246.

السبب، موضع شعبية لا مثيل لها. وربما لا نظير لها بالنسبة إلى أي رئيس سياسي أو أي حكومة في زمنه (الصفحة 6)[1]. وتشهد على ذلك انتخاباته وكان آخرها، بشبه اجماع، لرئاسة الجمعية الوطنية (6 حزيران 1794)، وهذا الاقدام من قبله على التجول دائماً، حتى في الساعات الاسوأ، سيراً على الاقدام بدون أي حرس.

يجب التشديد على فكر الثورة، فكر ظاهرة إجمالية إلى هذا الحد للثورة الفرنسية التي ليس لها سابقة، بحصر المعنى. ومن هنا كانت استعارة الصور الاسطورية للعصور الرومانية القديمة من قبل الناس. وكان روبسبيير واعياً لهذه الجِدَّة. فقد أثار، في شهر نيسان 1789، في Dédicace aux mânes de Jean-Jacques Rousseau، «الدرب الخطر الذي شقّته ثورة مبتكرة أمامنا» (وقد شدّدت على ذلك أنا جورج لابيكا). وصرّح، في 25 كانون الأول 1793، بما يلي: «إن نظرية الحكومة الثورية هي جديدة بقدر الثورة التي قادت اليها... يجب عدم البحث عنها في مؤلفات الكتّاب السياسيين الذين لم يرتقبوا هذه الثورة، ولا في قوانين المستبدين الذين لا يهتمون، وهم مسرورون بالافراط في قدرتهم، بالبحث عن شرعيتها». والجديد هو الخلق الثوري الذاتي؛ «الجمهورية الأولى في العالم» (تشرين الثاني 1793)، الذي أعطى فرنسا حماسها كما قال «تقدم ألفي سنة للجنس البشري». إنه «العصر الفرنسي» وجِدّته المطلقة التي يواجه Destutt بها مونتسكيو في Grammaire. وأوّلية الثورة الفرنسية

(1) كتب Saboul: «كان وبقي العفيف، وحده بين رجالنا السياسيين، منذ قرنين مضيا، الذي استحق هذا اللقب (صفحة 225).

وأصالتها، بالنسبة إلى الثورة الاميركية، وُجّهت اليهما التحية من قبل Condorcet وBurke. لم يكن أحد أكثر اقتناعاً بها من روبسبيير: «إن الفرنسيين هم أول شعب أقام الديمقراطية الحقيقية، بدعوة الناس جميعاً إلى المساواة وكمال الحقوق للمواطنين» (4 شباط 1794).

هناك سمة أخيرة تتلاءم مع المبتَكَر الذي يجذبنا: فصاحة روبسبيير، أي إنجازه. لا مجال هنا للنظر إلى أسلوبه الخطابي، وهو موضوع متنازع فيه، مع أنه، إذا كان ذلك صحيحاً، كما يقول Korngold، كان معبود الجنس اللطيف أكثر من أي إنسان آخر في الثورة، وكانت النساء، «في كل مرة كان يتكلم فيها، يسحق بعضهن بعضهن الآخر على المنابر» (الصفحة 27 وكذلك الصفحات 64 و85 و245) كان من المفروض أن يوصف «بالكلام المؤثر». وعلى أي حال انه متزهد وصبي بكر كان يثير بعض الاهواء (شقيقته شارلوت وMille Duplay)، والتي كانت حياته بالنسبة اليها غير موجودة من أجل قضية الثورة، أفليس كونه قد أغوى كلامه نساء زمنه شيء له دلالته؟ إلا أنه يقتضي التسجيل أن روبسبيير كان، بالامتياز، إنسان الكلام وذلك وحسب، من مرافعاته كمحامٍ ناشئ إلى بياناته الطويلة في الجمعية الوطنية: مئة مداخلة في الجمعية في عام 1790، وأكثر من ثلاثمائة في عام 1791 (Guillemin, p.71))، ومن مئتين وخمسين إلى ثلاثمائة في ظل الجمعية الوطنية، ومئتان في مئة وأربع وأربعين جلسة للمجلس العام للحكومة البلدية في باريس Commune (Bouloiseau, A., p.18-19). هذا هو العمل، المتمم بمقالات ورسائل ومفكرات ومدوّنات، للمدافع الكبير عن الدستور، وقد نشرت من قبل Mathiez. إنها نحو ألف مقولة حررت، في الغالب، بعناية، ومرددة مرتين

على الأقل في اليوم عينه في النادي وفي الجمعية، ومعاد نشرها مع الاشارة الرسمية وموزعة في فرنسا كلها، ومرتجلة أحياناً حسب الظروف والمداولات. ولكنها ليست أعمالاً وفق الاصول المعتادة، مع أن عدة نصوص، وبخاصة نصوص الجمعية الوطنية (لما سنرى)، تستحق أن تكون كذلك، في حين أن Marat، وهو الأكبر سناً بخمسة عشر عاماً كان قد كتب عدة مؤلفات قبل الثورة وأثناءها، وكذلك Saint-Just، الاصغر بتسع سنوات. وهناك خاصية أخرى، إذ اقترن كلامه كمفكر للثورة بأحداثها، وقام بقفزات فجائية، والتصق بأعمالها، بشكل مقالات، ودعمها، ونقدها، وسعى إلى تماسكها، وحاول أن يأخذها في شباك النظرية، بدون أن يتم تصدّرها من قبل وبدون إيقاف صورتها من بعد. وكانت الاغنية الشعبية الصغيرة Chansonnette لعام 1792، Dernier compliment à M.Pétion، على حق ولا ريب:

إنه الرجل الأكثر فصاحة بعد روبسبيير(1).

وهذا الكتاب مكرّس لهذه النوعيات المؤكّدة التي تعرّف بالفكر السياسي للصانع الرئيسي للثورة.

(1) Chansonnier révolutionnaire, éd. de M. Delon et P.-E. Levayer Paris, Gallimard, 1989, p. 83.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سياسة للفلسفة

في كرامة روبسبيير الفلسفية

بخلاف كانط Kant الذي وضع فلسفته، في مقدمته الشهيرة لكتابه Critique de la raison pure، في ظل سمة «فلسفة كوبرنيكية» (نسبة إلى كوبرنيك) قابلة لأن «تُدخل الماورائية في طريق أكيد للعلم»، قدم لنا روبسبيير الفكر الفلسفي الأول للثورة، الفكر الأول الحقيقي، غير المجازي، لموضوع واقعي، قدّم لنا منهجته الأولى أو تنظيره الأول. وهذا لا يعني على الاطلاق أنه لم تكن هناك أفكار أخرى حول الحدث الثوري، قبل طارئها المفاجىء في فرنسا (لدى الاميركيين، وبخاصة لدى Paine الذي كان أحد من صنعوا عام 1789)، وأثناء الثورة (Condorcet مثلاً) وبعدها (Volney أو Constant). بيد أن موقع روبسبيير كان مميّزاً، لأنه كان المحرك الرئيسي الأول للثورة الفرنسية، على الأقل منذ عام 1791، حتى أنه كان زعيمها غير المنازع، بقطع النظر عن بعض الأشهر لوجوده في هيئة السلامة العامة. ألم يجرِ الكلام كثيراً عن «ديكتاتوريته»، وإن كانت ديكتاتورية «الرأي» وحسب؟ هل نذهب بعيداً فنرى فيه تجسيد هذا الفيلسوف الملك (وهي كلمة في غير موضعها تماماً) الذي حلم به

أفلاطون، ومن بعده يجب أن نعترف بذلك، بتقليد بكامله لمفكرين راغبين في خدمة الامراء كمستشارين؟ ولِمَ لا، ما عدا أنه، في حالته، لم تكن هناك رغبة مسبقة ولا تحضير. وبماذا هو أدنى من رؤساء الدول هؤلاء الذين نبجل فيهم، بالتنافس، اكتشافاتهم النظيرية في شأن العمل السياسي، لينين، أوماو، أو نيكروما أو كاسترو أو... ديغول؟

إذن تظهر لنا خاصية أخرى، معرفة كون روبسبيير، الذي عرف مع ذلك، في مناسبات عدة، ان تُظهر نفسه تجريبياً، وحتى «حاسباً وصولياً»، حسب Michelet، رجل فكر وسياسي مبادئ وحسب، ولم يكن إطلاقاً رجل عمل. كان غائباً في 10 آب 1792، وقد اعتُرف له بأبوّته لهذا التاريخ، أياً كانت أسباب هذا الغياب (وقد أثيرت في هذا الصدد مشاكل صحته)؛ وكان غائباً كذلك إثر «مجازر» أيلول وإعلان الحكومة البلدية في باريس التي تضامن معها؛ وكان غائباً أيضاً، لمدة عدة أسابيع، أثناء الرعب الكبير؛ وأخيراً رفض الثورة التي كان من الممكن أن تنقذه في شهر تيرميدور. إن روبسبيير لا يتكلم في اجتماعات الكثرة، إنه يتكلم في قلب المؤسسات. «إن مقولاته هي أعماله، وهي سيفه» (Bouloiseau, B, p.7). لم يكن يغادر باريس، ما عدا سفرته القصيرة إلى أرتوا Artois، في حين أن الكثيرين غيره من الجمعية التأسيسية كانوا ينشطون في الأرياف، وأن Saint-Just كان في كل مكان حاضراً على جبهة الجيوش.

من هنا كرامته الفلسفية التي أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها لم توقظ إلا في النادر اهتمام مواطنينا بالفلسفة، مع الاستثناء الملفت لـ Jaurès، حتى اليوم. وقد صدر حديثاً كتاب، يدعي نفسه حجّة Dictionnaire

des philosophes (PUF, 1984)، يتجاهل روبسبيير وكذلك Marat وBabeuf، ويبقى على Saint-Just وحده. نحن ندين بالكثير لمؤرّخينا، غير أن نوعية أعمالهم ليس بامكانها أن تعوّض سكوتاً يرفض، بشكل مهين، الأخذ بالاعتبار وجوهاٍ ثورية عظيمة، وربما يخفي وراءه العجز عن تقصّي الكسور الاجتماعية. والحال أن غير معقول كهذا، ومكبوتاً كهذا، يشكلان التضاد الشديد للتيار الفلسفي المعاصر والكبير لروبسبيير والسابق مباشرة له. فالثورة ووجه روبسبيير، رمز اليعقوبية، كما أثبت ذلك، بشكل رائع، D.Losurdo، وقد غذّيا المثالية الألمانية بأن أعطياها موضوعها المختار والحث الأضمن لها على التفكير[1].

لنتكلم عن كانط، هذا الثوري الذي يذكّرنا به حديثاً [2] A.Tosel، الذي يحيي كذلك، في عام 1798، الحدث التاريخي الذي «لا يُنسى»، حدث الثورة الفرنسية التي، بكونها مقاومة للسلطة المستبدة المهينة للكرامة البشرية[3]، «وبفعل دفع النمو التاريخي، وفي هذا الحدث للحق ومجيئه»، جعلت مذهبيتها موضوعاً (Tosel. p. 32)... وقد كتب Tosel «حتى وإن لم يكن الهدف المقصود بهذا الحدث قد تم التوصل اليه اليوم، حتى وان فشلت الثورة أو اصلاح تكوين شعب في النهاية، أو إنه، بعد مدة من الزمن، قد سقطنا فيْ الاخدود». فإن هذه النبوة لم تفقد شيئاً

(1) Cf. Hegel Questione nazionale Restaurazione Universita degli studi di Urbino, 1986, Hegel und das deutsche Erbe, Kôln Pahl-Rugenstein, 1989; et infra, notes.

(2) Paris, PUF, coll. «Philosophies», 1988.

(3) Le conflit des facultés, Paris, trad., Vrin.

من قوتها. إذ إن هذا الحدث هو في غاية الأهمية ومختلط بمصالح البشرية إلى أقصى حد، وذو تأثير عظيم الاتساع في أجزاء العالم جميعاً، من حيث أنه لا يمكن إعادته ثانية إلى موضعه في ذاكرة الشعوب في مناسبة ظروف ملائمة، والتذكير به إثر استعادة محاولات جديدة من هذا النوع[1]. فالثورة هي الحق، والحرية، والسيادة الشعبية. «صرخة الطبيعة هذه (كانط)، وهذا «الطوفان» الذي يجرف السدود (فيخته Fichte) يجب أن يستمر صداه في كل مكان[2]. وكانط يعرف عما يتكلم، بقدر ما كان متنبهاً للحالية، ولقضية لويس السادس عشر وموته، وللثورة وحق المقاومة، بحيث أدانهما بدون أن يتخلى «عن انحيازه الثوري» (Tosel, p. 23)، أو الرعب الذي أخافه، بدون أن يدينه، على عكس الكثيرين (Cf, infra, p. 74, 75, 80).

ولنفكر في فيخته الذي نشر، منذ عام 1793، Considérations destinées à rectifier les jugements du public sur la révolution française. لقد قدّم له، احتذاءً بكانط، بهذه الجملة: «يبدو لي أن الثورة الفرنسية تهم البشرية بكاملها (...)، إنها لوحة غنية لهذه الآية العظيمة: حقوق الانسان وكرامة الانسان»[3]. وأكد أننا مدينون «لقيمة الأمة الفرنسية لأنها رفعت هذه الكرامة إلى الاعلى»، وبتعبير آخر بكونها تمكنت

(1) المرجع عينه، صفحة 105.

(2) Cf. Domenico Losurdo, Les catégories de la révolution dans la philosophie classique allemande, in Philosophies de la Révolution française, Paris, Vrin, 1984, p. 167 et s.

(3) Paris, trad., Payot, 1974, p. 79

من كتابة مذهبها للعلم[1]. والحال أن فيخته قد جعل، عبر الثورة، أي ثورة مشروعة. ليس هناك أي دولة مستقرة، ولا أي عقد نهائي؛ فالفرد، كما الجماعة، لا يمكن أن يكون مستلباً. والذين خرجوا من الإتحاد القديم بامكانهم إذاً تشكيل اتحاد جديد وتقوية ارتباطهم عن طريق الانضمام الارادي لعدد أكبر؛ ولهم الحق في ذلك بلا جدال. وأخيراً إذا كان الاتحاد القديم لم يعد له منضمون إليه، وإذا كان الجميع قد تحولوا إرادياً إلى اتحاد جديد، فإن الثورة بكاملها قد تمت بشكل مشروع»[2]. إن «الحق في الثورة» (Staast Verânderung) هو أيضاً غير محسوس كما الحرية. إنه يفرض نفسه على طبقات المجتمع كافةً وعلى الكنيسة نفسها. «إنني لا أعترف في العالم المرئي بغير حكم الطبيعة»[3]؛ وهذه الصيغة تناسب روبسبيير تماماً (Cf., infra. p., 57). والمثل الأعلى الكانطي «للسلام الدائم» يغدو مع فيخته، بفضل الثورة، برنامجاً سياسياً حقيقياً، ويتبنى، على عكس روبسبيير هذه المرة، الفرضية الجيروندية بتصدير الثورة[4].

ويبقى الصوت الأكثر حماسة صوت هيغل الذي يكيل المديح «لشروق الشمس المدهش». «لقد احتفل جميع الكائنات البشرية التي

---

(1) المرجع عينه، صفحة 276.

(2) المرجع عينه، صفحة 164.

(3) المرجع عينه، صفحة 255.

(4) Cf. D. Losurdo, Fichte, la rivoluzione francese, e l'ideale della pace perpetua, in Il Pensiero, nuova serie, vol. XXIV- XXV, 1983- 1984, Edizioni dell' Ateneo, p. 134 et 138.

تفكر بهذا العصر» و«بشبابه السعيد... الذي ارتفع في مملكة العلم كما في مملكة السياسة»[1]. فالفلسفة والثورة، عند هيغل، انطلقتا متحدتين، تدرك الأولى الحرية في جوهرها، «كون الانسان هذا لدى ذاته» الذي أعلنته الثانية. وقد كتب J.Ritter، في دراسته الحاسمة[2]، «لم تكن هناك فلسفة أخرى إلى هذه الدرجة وبهذا المقدار من القوة فلسفة الثورة[3]؛ «ليس بالامكان أبداً تقدير تأثيرها (أي تأثير الثورة) على فكر هيغل بهذا السمو». هذا ما شدّد عليه J.Hondt من جانبه[4]. وليس هناك شيء، حتى الرعب، إلا ويعطي هيغل فرصة مجابهة روبسبيير (cf, infra, 83)، ويعتبره مندمجاً في فكره. ويلاحظ D.Losurdo، أن «هيغل يشدد على» «القدرة المخيفة للسلبي»، والسلبية تكوّن فئة مركزية من المنطق لا يمكن فهم تكوّنها أو مركزيتها بالضبط إذا لم تؤخذ بالاعتبار تجربة الثورة الفرنسية كالآونة الأعلى والأكثر مأساوية للسلبية... وفئة السلبية مقولبة على قاعدة الاختبار التاريخي للثورة الفرنسية والرعب اليعقوبي»[5]. إن الفتنة الأولى للرعب على أنها «استبداد الحرية» هي ذاتها فتنة صورة روبسبيير التي ينسب هيغل التعبير اليها مباشرة. وسيذكّر انغلز Engels بأن فلسفة هيغل «مجدّت أبطال الثورة الفرنسية». وأنغلز وماركس حفظا الدرس عندما وصفا روبسبيير وسان جوست «بالممثلين الأصيلين للقوى الثورية» أي

(1) 1817, Préface de l'Encyclopèdie.

(2) Hegel et la Révolution française, Paris, Beauchesne, 1970.

(3) المرجع عينه، صفحة 19.

(4) Hegel, Philosophie de l'histoire vivante, Paris, PUF, 1966, p. 33

(5) Ouvr. cit. (n. 5, p. 14), note (5), p. 180.

الطبقة الثورية الوحيدة في أصالتها: الكثرة التي لا تحصى»[1].

كان ماركس يخطط لكتابة تاريخ للجمعية الوطنية، وجمع من أجل ذلك توثيقاً ضخماً؛ ويمكن أن نحزر المكان الذي كان يمكن تخصيصه لروبسبيير. على أن أحكامه التي عبّر عنها تتعلق بمسألية أخرى. فالضعيف كان يمكن أن يخسر عصريته الخاصة بخلط عام 1789 بالعصور القديمة، وقد قاد في نهاية المطاف ثورة بورجوازية[2] مما هو غير صحيح، أياً كانت براهين العمل التاريخي الماركسي كما سنرى، إلا من حيث نتيجة الثورة، وفي الواقع الثورة المضادة لعام 1794. وقد ردد لينين صدى ذلك بوضع روبسبيير في صف «الثوريين البورجوازيين الكبار»[3]، وكتب في خلاصته La sainte Famille: «لقد سقط روبسبيير وسان جوست وحزبهما بسبب الخلط بين المجتمع ذي الديمقراطية الواقعية للعصور القديمة، المؤسسة على العبودية، وبين الدولة الممثلة العصرية ذات الديمقراطية الروحانية، المؤسسة على المجتمع البورجوازي... وبدأ، بعد سقوط روبسبيير، وفي ظل حكومة المديرين Directoire، التحقيق الركيك للمجتمع البورجوازي»[4].

لنقل كلمة بعد، طالما أن الأمر لا يتعلق هنا بتنقيح حسب الاصول[5]،

---

(1) Idéologie allemande, Paris, trad, Editions Sociales, p. 204

(2) يمكن الرجوع بسهولة إلى Marx-Engels، Sur la révolution française, Anthologie: de Claude Mainfroy, Paris, Messidor-Editions Sociales, 1985.

(3) Œuvres, Paris/ Moscou, t. 21, p. 255

(4) Œuvres, t. 38, p. 30.

(5) هذا ما كتبه Michelet مثلاً: «برق لامع في السماء. فقد ارتجف العالم؛ وأوروبا ستنتشي من الاستيلاء على الباستيل؛ كان الجميع ملتهبين (حتى في بطرسبورغ) في =

وبشهادة أقرب الينا تبدو لي نموذجية، شهادة A.Gramsci. واستدلاله في l'Anti-Boukharine ينطلق من مقارنة Carducci بين كانط وروبسبيير، وبموجبها «قطع الأول رأس الإله والثاني رأس الملك»، وقال إنها، حسب Croce، قد مرت بـ Heine، آتية من هيغل. فكتب ما يلي: «تحتوي فلسفة كانط وفيخته Schelling الثورة في شكل فكر»، وقد سبق أن رأينا أن حكماً كهذا لا يمكن أن يُفهم بمعنى إنضواء كمفتاح عمومي «لحقوق الانسان»، وأنه يجب أن يُؤخذ به بالمعنى القوي. ويواجه Gramsci، على غرار ماركس الشاب، ألمانيا بفرنسا، «كفلسفة» و«واقعية فعلية». ومبدأ الارادة الحاسمة، كما ورد في Leçons sur la philosophie de l'histoire، «بقي لدى الألمان نظرية هادئة، في حين أن الفرنسيين أرادوا تحقيقها عملياً». وهذا هو، بالنسبة إلى غرامشي، أصل الفرضية التاسعة لـ Feuerbach: من تفسير العالم عن طريق الفلاسفة إلى إرادة تغييره، أي من كانط إلى روبسبيير، «يجب أن تصبح الفلسفة سياسية كي تغدو حقيقية»[1]. ونجد

الأماكن العامة. إنها أيام لا تُنسى. وسيّد الواجب (هذا الجلمود من البلطيق)، كانط هذا يتأثر. فرأيناه يبكي Klopstock المسن (شاعر الماني)، وهذا الطفل الفخور بنفسه بيتهوفن... فيخته «الرواقي الكبير» (Histoire..., Préface de 1869, p. LVIII et LX). ويكرس Jaurès من جهته مئات الصفحات لتفحّص أحكام حول الثورة في أوروبا، وبخاصة في ألمانيا (Wieland, Klopstock, Schiller, Schelling, Hegel, Forster, Fichte). وفي انكلترة (A. Smith, Pitt, Burke, Paine, Cowfer, Wordsworth, R. Burns, Godwin). يراجع كذلك Jean-Jacques Lecercle, Frankenstein: mythe et philosophie, Paris, PUF, 1987 بالنسبة إلى موقف Shelley.

(1) Cf. Gramsci, Textes, A. Tosel, éd., Paris, Editions Sociales, 1983, p. 204- 205; et G.L., Karl Marx, Les Thèses sur Feuerbach, Paris, PUF, Coll. «Philosophies», 1987.

روبسبيير ثانية بقلم غرامسي عندما يؤكد أن الجدلية الكمية ـ النوع والجدلية الضرورة ـ الحرية سوف تسمحان بتقريب بين «Ricardo وهيغل وروبسبيير»[1].

مـمارسة سياسية

سنكتفي بتقديم برهان. بالنسبة إلى روبسبيير ليست لنا علاقة بفلسفة سياسية، بالمعنى المخصص للتعبير، لإعداد مذهب في سبيل الحكم، أو لبيان قطاع من فلسفة تختص بقضايا الحاضرة التي لا يفترض مسعاها قبلياً وبالضرورة انتقالاً إلى الممارسة، ولا بفلسفة للسياسة توفر لنا معلومات بشكل مسبق حول العمل، أو الاستنتاج بَعْديّاً عليها، ولا بطوباوية بالمعنى الذي تنكّر فيه سبينوزا Spinoza للطوباويات الفلسفية في مستهل المطوّل السياسي Traité politique، أو بالمعنى البوهيمي لـ Principe Espérance. والأمر لا يتعلق كذلك بعلم أخلاق، مع أنه جرى الكلام عنه ويبدو انه يحاول الارشاد إلى السياسة، وحتى إلى السير باتجاهها، وليست لنا علاقة بدرجة أكبر بالعلم الروحاني رغم الفرضية الحديثة التي بسطها بشكل ملفت Henri Guillemin، برد حكم Aulard الذي كان يصف روبسبيير «بالقاتل الروحاني» (p. 395). لا شك في أن

(1) Il matérialisma, storico, Roma, Editori Riuniti, 1977, p. 112. ونعرف كذلك أي اهتمام كان غرامشي يعطيه لليعقوبية: Cf. pour un aperçu d'ensemble sur cette question, l'art. «jacobinisme» du Dictionnaire critique du marxisme; cf. également Franco Pierini, Gramsci e la storiologia della révolizione, Torino, Edizioni Paoline, 1978 (recensement complet).

كلاً من هذه الأحكام يتضمن جزءاً من الحقيقة، غير أنها لا تأخذ مدلولاً كاملاً، كما يبدو لي، إلا بشرط أن نرى في الروبسبييرية سياسة للفلسفة. وأوضح ذلك بما يلي. كان روبسبيير، إذا قبلنا بأن نضع جانباً الأحكام العاطفية التي أرهقت ذاكرته (من «مجنون» إلى «غول متعطش للدماء»، واللائحة تتحدى الاحصاء)، سياسياً، بالمفهوم الكامل للكلمة، في أربع وعشرين ساعة كل أربع وعشرين ساعة، ورجل قرار، متنبهاً للحدث، وحلاّلاً للطلاسم، يقيس نتائجها، عارفاً تقدير علاقة القوي، ومؤكداً قناعاته بالحزم الأشد وفي أغلب الأحيان ببعد نظر غير عادي (cf. le cas de La Fayette, infra, p. 46).

ولكن، هل نُحسب حساب روبسبيير بشكل كافٍ؟ هذا السياسي الذي أصبح رئيساً للحكومة، والذي جابه، بوحشية من قبل الظروف، بدايتين لمهمته: مجابهة سلطة عليه أن يبتكرها، ومجابهة تبعات خاصة عليه أن يتحملها، وكلاهما كانتا تجبرانه على أن يضطلع بدور السياسي هذا، وبدون تحضير ولا إسنادات. لم يكن روبسبيير ماكياڤيل الذي كان يكرهه (25 avril 1792; cf, infra, p. 114)، ولا لينين، ولا بونابارت ما، ولا واحداً من خرّيجي المعهد الوطني للادارة. يجب الحذر من فهمه عبر فئات علّمنا إياها القرنان اللذان يفصلاننا عنه، وان نلصق به سماتنا، على العكس يجب بعثرتها. فهل كان في وسعه أن يعتمد على طبقة، وإن كانت طبقته، الطبقة البورجوازية الصغيرة المتحررة، قبل أن تكون المجموعات الاجتماعية المختلفة المتضادة قد حددت تجانسها وأكدت احساسها بذاتها؟ إسناداً إلى مذهب اقتصادي، في ركود، كان يتعذر عليه، بشكل متماسك، صياغة مصالح هؤلاء وأولئك، في التبادل الحر،

واعادة توزيع الملكية، والمساواتية، والتوجيهية؟ وعلى أساس حزب كان ما يزال هناك تعاش حول ما إذا كان أوّل من أسس مذهباً له، وهو مذهب اليعقوبيين؟ وعلى «جدلية» للتاريخ لم يكن يعرف عنها كلمة واحدة، وكان، مع ذلك، وعن طريق عمله، سيستوحي مفهومها من بعض المفكرين الألمان؟ وعلى مذهبية idéologie في الوقت الذي كان فيه، يوماً، يصحح المذهبية التي كانت، بالنسبة إلى آخرين، واعدة بأن تصبح مذهبيتهم؟ لقد أشعل روبسبيير النار في ما كان يحس به، وفي أول الأمر شعور عميق بالظلم بقي، على أي حال، الباعث الفردي الأول «لحساسية اليسار» كما يقال اليوم. وتشهد على ذلك مرافعته في قضية Déteuf (آب 1782)، حيث نجح في مهاجمة مجموعة نافذة من الكهنة مراعياً الكنيسة في الوقت عينه. ومن وجهة النظر هذه كان، منذ البداية، رجل تناقض واحد يعطي الفرصة لخيار واحد: الخيار الموجود بين حوالي 98% من الطبقة الثالثة للشعب (غير النبلاء والاكليروس) وبين العدد غير المحدود لاصحاب الامتيازات، بين الملكية وبين الديمقراطية أو بالأحرى الجمهورية، وهو التعبير المفضل لديه. الأكثرية الكبيرة من جهة، والأقلية من جهة ثانية؛ من جهة أولى المساواة التي تؤسس المواطنية، ومن جهة أخرى الاستبداد. ولا شك في أنه عمد إلى تصفية تحليله، مكتشفاً خطوط انسلاخ أخرى في صميم طبقة الشعب ذاتها بين مالكين وغير مالكين، بين مواطنين «فاعلين» ومواطنين «منفعلين»، بين ثوريين ومناهضين للثورة، بيد أنه لم يتنكر إطلاقاً لاحساس انطلاقته. «أنا من الشعب، ولست سوى ذلك»، هذا ما قاله (2 كانون الثاني 1792).

لقد تشرّب، كمعاصريه جميعاً، أفكار القرن. إنه يعرف Locke، وقرأ لـ

Mably، وأُعجب بـ Esprit des Lois، والعقلية القانونية لـ مونتسكيو كانت تظهر بشفافية في الغالب في مقولاته. وفلسفته، كما هو معروف، وقد أعلنها طوال وجوده، هي فلسفة روسّو التي كانت مواضيعها كافة حاضرة عنده، من النقد الاجتماعي إلى السيادة الشعبية والكائن الاسمى. وبذلك هل بالامكان الكلام عن مدوّنة كانت قاعدته الخلفية وسلاحه في الأوضاع جميعاً؟ إن الأمر لا يبدو كذلك، وأي تفسير للممارسة السياسية لروبسبيير، إنطلاقاً من مبادئه المفترضة، يظهر غير كافٍ، وجذّاباً، وإنما سهلاً، ومتناقضاً، فضلاً عن ذلك، مع وضعه الخارق. فلنستمع إلى Laponneraye الطيب الذي أدّى، في حماسته، خدمة كبيرة لاخصام معبوده عندما كتب في مطلع Mémoires de Charlotte Robespierre ليقدم الرجل المبدأ: «المبادئ هي كل شيء، والناس لا شيء؛ وبالتالي ليمت الناس ألف مرة، ولتمت الاجيال، وتغنى الامبراطوريات، شريطة أن تصمد المبادئ في وجه الشدائد قاطبة وأنواع الدمار كافةً». إن روبسبيير لم يجد مبادئه في أي مكان خارج الخمياء Lachimie التاريخية للثورة. كان هناك ما يدعو إلى قراءتها، غير أنها فرضت نفسها عليه كبديهيات ملموسة. وهكذا كان مقتنعاً بأن القوانين والمؤسسات والدستور، (وقد نشر من أيار إلى آب Le Défenseur de la Constitution)، تؤمن السعادة العمومية، وأن الحق كان قد اتخذ طابعاً مقدساً، وأن الحقوق المدنية يجب أن تأخذ البدل من الحقوق الطبيعية لكي تغدو التعبير عنها. على أن هذه المشروعية ماذا تساوي في ساعات العنف التي تُكره على الاعتراف بلا مساواة الثورة (5 تشرين الثاني 1792، infra. p.65)؟ إن روبسبيير يعرف تماماً أنه لا يطاق.

إنه يشاطر في ذلك صديقه سان جوست ومارا رأيهما تماماً وقد كانت رايكاليتهما تصدمه. وكان سان جوست، المتعلق أكثر منه بالمبادئ القانونية، وأقرب إلى مونتسكيو، يرى أن «الثورة يجب أن تتوقف عند كمال السعادة والحرية العامة عن طريق القوانين (Institutions républicaines)، ولكنه كان موافقاً على أن «حرية الشعب لن تتأسس إلا عن طريق السيف» (تقرير إلى الجمعية الوطنية بتاريخ 26 شباط 1794). وقد صاح مارا، وكان على عكس رأي سان جوست وأقل تمسكاً بالشكل بكثير: «كلا، لن أكفّ أبداً عن الوقوف في وجه الاحترام الوهمي المعطى للقوانين» مؤكداً أن: الاحترام غير متوجب إلا للقوانين الحكيمة، ويجب ألا نخضع إلا للقوانين العادلة» (L'Ami du peuple 25 نيسان 1792). إن عدائية روبسبيير لأي شكل من أشكال العنف ضارية وثابتة. لقد أعلن، عندما كان محامياً شاباً، موقفه المعارض لعقوبة الموت، وأكد مجدداً هذا الموقف أثناء قضية لويس السادس عشر بالذات. وكان، في نهاية عام 1791، معارضاً للحرب، نظراً إلى كونها تفقر الشعوب ولا تفيد سوى الألوية ومناهضي الثورة. وكان معارضاً لأي ديكتاتورية، بما في ذلك ديكتاتوريته. إنه لا يحب الرعب، ويسعى إلى تحديد آثاره، وقد شجب، في مناسبات عدة، القانون المرعوي[1] الذي أعده Couthou الذي يرفض أي مساعدة للمشبوهين، ويرتبط بالرعب الكبير. والحال انه أعدم الملك بالمقصلة، ووافق على الحرب وقادها، بمهارة، ضد المتنفذين، ومارس الرعب ضد أفضل أصدقائه (Danton، وDesmoulins، الخ...)، وهذه

(1) المرعوي: صفة الشهر التاسع من الروزنامة الجمهورية Prairial.

هي الديكتاتورية في الواقع. وصوّت على القانون المرعوي. هل في ذلك تناقض؟ هل في ذلك لبس؟ وجحود أو ضعف؟ إطلاقاً. ولكنه منطق يُكرِه المبادئ ويُخضعها للواقعي وينحرف بها. ماذا كان سيفعل مثل Montesquieu بهيئة السلامة العامة؟ ماذا كان يمكن أن يكون موقف مثل Rousseau في وجه ماري أنطوانيت؟ أسئلة بلا أجوبة، ولكنها أسئلة روبسبير، ومن هنا الروسّوية، غير أنها روسّووية مطهرة، ومجذّرة، ومنضوية في حلم التاريخ، وفي نهاية المطاف مختلفة جداً عن روسّووية العقد الاجتماعي Contrat social. إن حكم أنغلز: «إن العقد الاجتماعي لروسّو وجد تحقيقه في عصر الرعب»[1]، أو صيغة Korngold: «يمكن تسمية روبسبيير «روسّو في السلطة» (صفحة 26)، يجب أن يُفهما بأشد التحفظات، عدا التحديد بدقة أن «روبسبيير ترجم الفرضيات السياسية المجردة لروسّو في اللغة العنيفة للعمل الثوري» (Manfred صفحة 368)، إذ إن روسّو لم يكن ثورياً بحصر المعنى[2]. وما كان حاسماً هو فلسفة «أصبحت حقيقة» وانتقلت من التجريدات إلى الممارسة حيث تنتعش بأن تحدّد ثانية مفاهيمها الخاصة. إن روبسبيير هو فعلاً «حارس الثورة» (Massin، صفحة 24)، حارس ثورة تنتج سياستها، وهي ذاتها يحكمها مبدأ أساسي وحيد: تأمين سلامة الثورة في كل الظروف، وهذه السلامة ليست سوى سلامة صانعها وهو الشعب، وقصديتها وهي الحرية.

---

(1) Anti-Dühring, Paris, Editions Sociales, p. 293.

(2) Cf. Y. Vergas, Rousseau, Economie politique, Paris, PUF, Coll. «Philosophies», 1986, p. 58.

الفضيلة

على مضيّ خمس سنوات لم يبتعد روبسبيير عن هذا الخط. «العقل والفصاحة: هما السلاحان اللذان يجب أن تُحارَب الآراء المسبقة بهما؛ ونجاحهما غير مشكوك فيه في قرن كقرننا» (21 نيسان 1784). العقل في أول الأمر: لقد وفّرت قضية واقية الصواعق Paratonnerre لـ Saint-Omer، في أيار 1783، للمحامي فرصة أولى لتسويغه، وقد تولى الدفاع عن أحد زملائه الذي أجبره الجوار على انتزاع واقية الصواعق المركزة على منزله «أن الفنون والعلوم هي الحاضر الأغنى الذي صنعته السماء للناس؛ فبأي قَدَر قد وجدوا هذا العدد من العوائق لكي يستقروا على الأرض؟ (...) فيا لشقاء أي كان يتجرّأ على تنوير مواطنيه! لقد كوّن الجهل والآراء المسبقة والأهواء خطأ مخيفاً في وجه أناس العبقرية لمعاقبة الخدمات التي يؤدونها لنظائرهم». ويتطرق روبسبيير إلى Galillé، وDescartes، وHarvey. ثم الفصاحة: لنأخذ بالاعتبار، دعماً لما تقدم، مفردات لغة روبسبيير. إنها غنية بالتعاليم حتى وإن لم تكن بعد موضوع معالجة معلوماتية (A, Bouloiseau، صفحة 6).

والكلمة التي كان يحارب بها الخصم هي محتالون. كان يقصد في البداية الطغاة والقابضون على الملكية وكذلك «جيشهم من الجواسيس والمحتالين المرتشين الذين يتدخلون في كل مكان، حتى في صميم المجتمعات السياسية» (21 تشرين الثاني 1793). وهذه الكلمة تمتد لتطال تعدد الخونة الذين ابتكرت الثورة الاصطلاحات الخاصة بهم: مناهضون للثورة، وثوريون كاذبون، وثوريون رجعيون، وثوريون وقحون. ودانتون

أسوأهم وأخطر أعداء الوطن إن لم يكن أجبنهم» (7 أيار 1794). وهم كذلك أيضاً «المديرون السامون لماليتنا (:)، البريسوتانيون، والغويّانيون[1]، ولارستقراطيون، ونصّابون معروفون: إنهم الكامبونيون والمالارميون والرميليون[2]؛ إنهم رفاق Chabot وFabre وJulien (من تولوز) وخلفاؤهم (26 تموز«1794). وتخلص المقولة الأخيرة (في 8 ترميدور (المرجع عينه) إلى التشهير بهم: «لقد خلقت لأحارب الجريمة، لا لأحكمها. لم يأت أبداً اليوم الذي يخدم فيه أناس الخير الوطن بلا عقاب: فالمدافعون عن الحرية لن يكونوا سوى مجرمين طالما سيطر حشد المحتالين». والموافقة عند سان جوست هي في الغالب أكثر نوعية، إذ يستهدف الموظفين المرتشين: «نطرد المحتال من إدارة فيدخل إدارة أخرى» (تقرير إلى الجمعية الوطنية في 10 تشرين أول 1793)، «كثير من المستخدمين هم نصّابون أثروا عن طريق الحرية ومحاسبون يشنون الحرب على العدالة» (تقرير مؤرخ في 26 شباط 1794). «كلما أخذ الموظفون مكان الشعب كلما كانت هناك ديمقراطية أقل (المرجع عينه): هناك وضوح مناهض للديوانية[3] يعد بمستقبل باهر. والكلمة هي بالطبع لدى مارا وكثيرين غيره. إن لها معنى قوياً ضاع اليوم، حيث يقال،

---

(1) البريسّو ثاني: من أتباع بريسو Brissot عضو الجمعية الوطنية convention
الغويّاني: اسم أطلق في عام 1791 على المعتدلين أو الدستوريين feuillants.

(2) الكامبوني: من أتباع عضو الجمعية الوطنية Cambon.
المالارمي: من أتباع مالارمي.
الراميلي: من أتباع اللواء Ramel.

(3) الديوانية: تسلط الدواوين الحكومية ونمطيتها الجامدة Bureaucratie.

بطريقة موازية قريباً، «وغد» أو «نذل». فالمحتال هو الذي يسرق عن طريق الحيلة (Voltaire) ويغش بلا ذمّة (مثلاً Tartuffe لـ Molière). وأبلى (friper) تعني اشتقاقياً أكل بشراهة. والأخرق في السياسة، الكلمة التي اختفت في استعمالنا، ليست أقل خشونة. وكلمة الأخرق في السياسة، وقد سبق لـ Mirabeau أنه استعمل هذه الكلمة بمعنى معاكس للسياسة القويمة، سواء في الدولة أو في الحياة الخاصة، تذهب بعيداً لدى روبسبيير إلى حدّ التبرّم من التمييز بين ثياب الكهنة والعسكريين (25 نيسان 1792). «من هو لا أخلاقي في نظام الثورة الفرنسية هو الأخرق في السياسة، والمفسد هو من أنصار الثورة المضادة، إذ إن الأمر يتعلق بتحضير الثورة المضادة السياسية عن طريق الثورة المضادة الاخلاقية» (25 شباط 1794).

والفضيلة هي الترياق، بكونها أخلاقية وشجاعة تهيئة حازمة لفعل الخير والهرب من الشر، وهي التي نلقاها عند La Mottele Vayer، وكذلك لدى Diderot، وVoltaire، وMontesquieu، وبالطبع لدى Rousseau. ويذكّر Littré بأن Vera في السنسكريتي تعني «بطلاً». وبالنسبة إلى روبسبيير فالقضية ليس فيها أي شيء ما ورائي، فالأمر ما يزال ويبقى دائماً ضمان الثورة. ويعبّر Condorcet تماماً عن فكرة مناسبة له رغم الاختلافات العنيفة التي تفصلهما؟ «إن درجة الفضيلة التي يمكن أن يتوصل اليها إنسان يوماً ما هي غير قابلة للفهم من قبلنا بقدر الدرجة التي يمكن لقوة العبقرية ان ترتقي اليها. من يدري، فقد يأتي، مثلاً، زمن لا يكون فيه لمصالحنا وأهوائنا أي تأثير على الأحكام التي توجّه الارادة والتي لا نرى أن لدينا إياها اليوم على آرائنا العلمية، حيث يكون أي عمل ضد حق آخر مستحيلاً

طبيعياً كما البربرية المرتكبة برباطة جأش بالنسبة إلى معظم الناس[1]، إذ إن الفضيلة ليست أخلاقية وحسب (Cf., Œuvres, t.VII, p. 747)، إنها سياسية وجمهورية بعمق. «إن النابض الاساسي للجمهوريات هو الفضيلة، كما أثبت ذلك صاحب روح الشرائع Esprit des lois، أي الفضيلة السياسية التي ليست سوى حب القوانين والوطن: فتكوينها نفسه يفرض أن تستسلم المصالح الخاصة جميعاً والارتباطات الشخصية كافةً وبلا انقطاع للخير العام» (21 نيسان 1784). «لنرتفع بنفوسنا إلى مستوى الفضائل الجمهورية والامثال القديمة. أيتها الفضيلة، هل إنت أقل ضرورة لتأسيس جمهورية مما أنت لحكمها في السلم؟» (25 كانون الأول 1793).

إن الفضيلة مرتبطة بالفصاحة، كما أعلن ذلك روبسبيير الشاب الذي يعتبر Rousseau «أفضل الناس: اليوم أكثر من أي وقت، نحن بحاجة إلى الفصاحة والفضيلة». فالمبادئ بلا فضيلة ليست شيئاً (Sur la fonction Fabre d'Englantine, cité par Paperen, III, p. 138). يجب مواجهة «الفضائل كافة ومعجزات الجمهورية جميعاً بالعيوب كلها وبمضحكات الملكية قاطبة». (5 شباط 1794). وإذا كانت «عيوب الحكم هي المصدر الأول لتعاسة شعب، (Mémoires authentiques de M.R., Cité par Mazauric, p.79)، فإن الحكم هو الذي يجب تغييره لكي «تكون الحرية والسعادة العامة متوقفتين على طبيعة الحكم ونتائج المؤسسات السياسية»

---

(1) Fragment sur l'Atlantide, réed. A. Pons, Paris Garnier-Flammarion, 1988, p. 323.

(Le Défenseur de la Constitution, Juillet.-Août, 1792) إن الفكرة واضحة لسان جوست: «ليس لشعبٍ ما سوى عدو واحد خطر: إنه الحكم» (تقرير 10 تشرين الأول 1793) ولمارا «لكي نكون أحراراً يجب أن نحذر دائماً الذين يحكمون» (Les Chaines..., p. 141). إن الدفاع عن الحق في الثورة سيكون، وهذا ما نحرزه، النتيجة الأولى لهذه الاحكام الملازمة، وعقوبة كل عودة للاستبدادية أو الفساد. «ما هو، والحال هذه، المبدأ الاساسي للحكم الديمقراطي أو الشعبي، أي النابض الجوهري الذي يدعمه ويجعله متحركاً؟ إنها الفضيلة، وأعني الفضيلة العمومية التي عملت الكثير من المعجزات في اليونان وفي روما، والتي يجب أن تنتج أفضل منها وأدهش في فرنسا الجمهورية، وأعني هذه الفضيلة التي ليست سوى حب الوطن وحب قوانينه. ولكن بما أن جوهر الجمهورية أو الديمقراطية هو المساواة» فينتج عن ذلك أن حب الوطن يشمل بالضرورة حب المساواة (...). فالفضيلة ليست روح الديمقراطية وحسب [ويقول سان جوست:... روح دستور»؛ و«روح العذاب والعار»، «Esprit de la Révolution»، بل هي لا يمكن أنِ تكون موجودة إلا في هذا الحكم» (5 شباط 1794).

الرهان واضح: رقابة التمثيل السياسي في غياب الديمقراطية المباشرة (cf. infra, p. 75, 115). وجاء حكم هيغل في محله: «لقد طرح روبسبيير مبدأ الفضيلة كموضوع سام، ويمكن القول إن هذا الرجل أخذ الفضيلة على محمل الجد[1]». فالفضيلة تظهر سلسلة مفهومية سبق أن لاحظنا

(1) Siècle des Lumières et Révolution, in Leçons sur la philosophie de l'histoire, trad. Paris, Vrin, p. 342; وقد شددت على ذلك أنا جورج لابيكا.

بعض زريداتها. والحرية والعدالة، اللتان تشكلان جزءاً غير قابل للتقليص من الامتيازات جميعاً، تؤسسان المواطنية التي يبقى امتدادها إلى مجموعة الجسم الاجتماعي معداً للتحقيق. وروبسبيير أول من اقترح، في كانون الأول 1790، أن تضاف الاخوّة اليهما على بيرق الحرس الوطني الكبير. ألا يشكل اعتبار جميع الناس «أخوة» ضماناً للفضيلة الثورية؟ إن الوطن، الفئة الموضوعية والذاتية في الوقت عينه، ظهر كنتيجة، طبيعية لظهور الأمة التي وُلدت في عام 1789، وسوف يتأكد تحت ضغط التهديد الخارجي المزدوج، والحرب (التشهير «بالمراسيم القاتلة للوطن» لليعقوبيين في 21 حزيران 1791 بعد هرب الملك)، والفتنة: «إن الامة لا تظهر قواها حقاً إلا في أوقات الفتنة» (25 كانون الثاني 1792)، عندما تكون، ويجب أن لا ننسى ذلك، هذه الفئة فارغة تماماً من المعنى بالنسبة إلى الملكيات ونبالتها وألويتها. جمهورية أو ديمقراطية «هاتان الكلمتان هما مرادفتان» (5 شباط 1794)، مع أنه يبقى على الديمقراطية أن تجتاز رأس السياسي إلى الاجتماعي.

الشعب

إن التعبير المفتاح، في هذه المجموعة، هو، بديهياً، تعبير الشعب. فلا غنى عن استجواب مفاهيمه، بدون أن نخفي كم هي هذه المفاهيم مسألية لدى روبسبيير. وقد قامت Annie Geffroy مؤخراً ببيان ذلك، بتحليل حادثات مدوّنة من 22 مقولة بين عامي 1789 و[1] 1794. فذكّرت

(1) Le peuple, selon Robespierre, in Permanences de la Révolution, Paris, Ed. La Brèche, 1989, p. 179 et s.

بالالتباس الأصلي للمفهوم بين «شعب ـ أمة» الذي يشمل مجموعة الجماعة السياسية، و«شعب ـ طبقة» الذي يحددها بطبقات دنيا. وأشارت، أثناء المداولات المتعلقة بتسمية جمعية طبقة الشعب، إلى الموقف الذكي والذي له دلالته لميرابو إذ اقترح «جمعية ممثلي الشعب»، «لأن الشعب بالضبط، الذي يعني في آن معاً «الكثير والقليل جداً»، كلمة «تتأقلم ببساطتها الشهية.. مع كل شيء»، وبامكانها، في الوقت عينه، إرضاء طبقة الشعب والطبقات المميزة. واستعمال تعدد معاني الكلمات لدى روبسبيير، بين «مفوض» و«ممثل»، يبقي مسألة اختياره الخاص للديمقراطية المباشرة أو التمثيلية مفتوحة ويتيح بيان تطورها. إن وحدة البيئة، حتى وان كانت متخيلة، تتحطم مع ذلك في الأيام السوداء: «هناك شبان في فرنسا: أحدهما كثرة المواطنين، البسيطة والطاهرة والمتعطشة إلى العدالة وصديقة الحرية؟ إنها هذا الشعب الفاضل الذي يسكب دمه لتأسيس الجمهورية التي يفرضها على أعداء الداخل والتي تهزّ عروش الطغاة؛ والأخرى هي هذه العصابة من الطموحين والمتآمرين، إنها هذا الشعب الثرثار المشعوذ المحتال... شعب النصّابين والغرباء وأنصار الثورة المضادة الخبثاء، الذي يتموضع بين الشعب الفرنسي وبين ممثليه لخداع هؤلاء والوشاية بأولئك... وستكون الجمهورية، طالما بقي هذا العرق النجس، تعيسة وعابرة. (26 أيار 1794). لنكن أكثر تشبيهاً. إن الشعب هو، في أول الأمر، مجموعة صفات وسلطات كامنة. إنه فاضل: «في هذه الثورة التي بينت أكثر من أي ثورة أخرى فضيلة الشعب وغدر طغاته» (Le Defenseur... Juillet 1792)؛ «إن الثورة طبيعية للشعب» (5 شباط 1794)؛ «وهذا الشعب الحساس والفخور هو حقاً قد وُجد من أجل

المجد والفضيلة» (7 أيار 1794). «إنه الشعب الطيب، والصبور، والكريم... والصالح، وأمنية الشعب، هو أمينة الطبيعة والبشرية؛ إنه الصالح العام... ثم من صنع ثورتنا المجيدة؟... إن الشعب وحده كان بامكانه الرغبة فيها وصنعها؛ والشعب وحده باستطاعته أن يدعمها للسبب ذاته» (5 كانون الأول 1790): «كل ما أنتجته الثورة الفرنسية مما هو حكيم وسام هو من صنع الشعب» (15 كانون الأول 1793). ولهذا «يجب تسليح الشعب، ولو برماح قصيرة» (Sur la guerre, Œuvres t. VIII, p.63). إن الشعب هو الذي يمتلك السيادة الوطنية: ومهمة الجمعية الوطنية لا تقتصر على جعل القوانين محترمة، وإنما «طابعها» كذلك (21 تشرين الثاني 1793)؛ «منذ أن بيّن الشعب إرادته، أضحى كل ما يتعارض معها خارج السيادة، وما هو خارج السيادة هو عدو» (سان جوست، تقرير 10 تشرين الأول عام 1793)؛ «لا يجب التذكّر أن الحكومات، أياً كانت، قد أقامها الشعب، وبالتالي فإن الملوك أنفسهم ليسوا سوى مفوضي الشعب ومندوبيه» (21 أيلول 1789)؛ «إن الحرية تموت في أي مكان لا يمارس فيه الشعب سلطانه ولا يظهر مشيئته عن طريق ذاته بل عن طريق ممثلين وكان هذا التمثيل غير نقي ولا يماثل تقريباً بالشعب» (18 أيار 1791)؛ وقد كان ماراً، منذ 15 أيلول 1789، في الرقم 5 من L'Ami du peuple، أكثر وضوحاً: «بالنسبة إلى ممثليه يجب أن تكون السلطة محدودة دائماً...».

من هو هذا الشعب الذي أعلن روبسبيير بلا مراوغة انتماءه اليه (cf. supra, cit., p. 19)، والذي كان دعمه حتى ترميدور، مؤمناً له؟ يبدو لي، منذ اختياره من قبل الاسكافيين، وهم «الجماعة الأفقر في Arras» (Poperen, I, p. 16)، ومنذ أن تجذّرت بعد ذلك مقولته أكثر فأكثر، تغلّب

«الشعب ـ الطبقة»، الذي امتد بشكل واسع، من بعيد على «الشعب ـ الامة». وقبل العودة إلى ذلك بتفصيل أكثر، يجدر ذكر الرفض الحاسم للتمييز بين مواطنين منفعلين وبين مواطنين فاعلين، المترجم في المعارضة بين «اناس خير» و«أناس شر» (Sur le marc d'argent, Avril, 1791). إن التناقض بين أغنياء وفقراء هو ثابت، وقد غذّى بخاصة المقولة الأولى العظيمة ضد الجيرونديين: «لقد فصلوا مصالح الاغنياء عن مصالح الفقراء» (10 نيسان 1793)، ووجد صدى لدى سان جوست، وكذلك لدى مارا، عندما وقف، في تقريره إلى الجمعية الوطنية، بتاريخ 26 شباط 1794، ضد التسول: «إن التعساء هم قدُرات الأرض، ولهم الحق في أن يخاطبوا الحكومات التي تهملهم كأسياد». أليست أرستقراطية الأغنياء هي الارستقراطية التي لا يمكن احتمالها بين غيرها جميعاً»؟ ألم «يدّعوا أن المالكين وحدهم كانوا أهلاً لحمل اسم مواطنين؟ ألم «يستولوا على القدرة الاجتماعية كلها (نيسان 1791) [1]؟ والتزام جانب غير المتسرولين [2] sans-culottes والدفاع عن حكومة بلدية باريس (تشرين الثاني 1792: الاجوبة على Louvet وPétion) ليس فيهما أي إلتباس. فالمفردات تعرف كيف تحدد نفسها بدقة، وقد أثارت، في مناسبات عدة» «الطبقة الكادحة»

(1) تلك البورجوازية 30% من الأراضي، والفلاحين 35%؛ وهناك ثلاثة ملايين متسول وسبعون ألف محتاج في باريس من أصل ستمائة ألف من السكان؛ وينفق الاجير في المدن من 50% إلى 70% من أجره لشراء الخبز. وحسب Guillemin (صفحة 144) يمكن عداد خمسمائة ألف شخص ميسور من أصل سكان يبلغ عددهم سبعة وعشرين مليوناً (في الواقع 24).

(2) غير المتسرول: لقب كان يطلق على الثوار.

(صيف Adresse aux Français, Le Défenseur, Juillet-Août :1791
1792). فهل أن الضمير الطبقي غريب عن تصريح كهذا: «... تأتي الاخطار الداخلية من البورجوازيين؛ ويجب، للانتصار على البورجوازيين، أن يتحالف الشعب مع الجمعية الوطنية التي يجب أن تلجأ إلى الشعب» (Carnets, 17 Juin, 1793?) وقد دوّن روبسبيير، بين 31 أيار و2 حزيران 1793، في مفكرته الشخصية: «تأتي الاخطار الداخلية من البورجوازيين، يجب تجميع الشعب. كل شيء كان معداً لوضع الشعب تحت نير البورجوازيين، وقتل المدافعين عن الجمهورية بالمقصلة. لقد انتصروا في مرسيليا، وفي بوردو، وفي ليون؛ وكان يمكن أن ينتصروا في باريس لولا الثورة الحالية. يجب أن تستمر الثورة الحالية حتى يتم اتخاذ التدابير الضرورية لانقاذ الجمهورية. يجب أن تمتد الثورة رويداً رويداً على الصعيد عينه، وان يُدفع لغير المتسرولين وأن يبقوا في المدن. يجب توفير السلاح لهم، وإثارة غضبهم وتنويرهم. يجب تفجير الحماس الجمهوري بجميع الوسائل[1]»، وان تمتد الثقة عينها إلى الشعوب التي من المناسب الاتحاد معها في الصراع ضد الطغاة (يراجع مثلاً: Sur les relations avec les peuples étrangers, février 1793). فهل من المشروع من أجل ذلك الكلام عن الصراع الطبقي؟ كلا، بالمعنى الذي كان سيقود به روبسبيير صراع البروليتاريا في زمنه، وهي قليلة العدد في الحقيقة. من المعروف أنه ترك قانون Le Chapelier يمر بدون ردة فعل، وقد منع التحالفات والاضرابات. فهل كان ذلك لأنه كان ينتظر أن يرى الحكم قد انتقل

(1) Cité par J. Jaurès, Histoire..., t. 4, La Convention, 2, p. 1591.

بسرعة إلى أيدي الشعب كما قال Korngold، وانه، وقد كان وفياً في ذلك لروسّو، «لم يكن يريد أن تأتي مصالح خاصة - حتى وإن كانت مصالح الطبقة الكادحة - لتعقيد الممارسة أو لازعاجها (صفحة 95)؟ كان متأخراً كثيراً عن مارا الذي أنكر أنه، بنوع من الجبن، وقد كان قارئاً مداوماً لـ L'Ami du peuple، قد شاطره الآراء (5 تشرين الثاني 1792). بعكس سان جوست الذي اعترف بحقه (تقرير 26 شباط 1794) كان يكره اللبرتيين[1] والحانقين والذين كان يأخذ عليهم وبحق راديكاليتهم الفوضوية، أجل وإنما بقدر ما عمل بدون انقطاع لاتمام المساواة، لصالح المعدومين والتعساء والفقراء والفلاحين وعمال المدن، في سبيل توسيع الديمقراطية الاجتماعية ومتابعة الثورة. وكان بهذا المعنى، حسب تعبير Mazauric، «رجل التجمع الشعبي» (صفحة 31). لنكن واضحين: رجل هذا الشعب المتعدد العناصر والمتنوع، في نظره، الذي كان يمثل الاكثرية الضخمة للسكان الفرنسيين، والذي جاء إلى السياسة في تناقضات من المتعذر الإحاطة بها.

وسنجهد في إظهاره، عبر المحاور الكبرى لسياسة الفلسفة هذه التي بدأها روبسبيير حرفياً.

غداة عيد الفيديرالية (14 تموز 1791)، عرف نادي اليعقوبيين انشقاقه الأول، فأسس جناحه المعتدل «الغويّانيين»، مكرساً بذلك، بعدما يزيد بقليل عن السنتين على تسجيله في «النادي البرتوني»، التأثير المتفوق

(1) اللبرتي: المتعلق باللبرتية وهي نظام للرياضة البدنية عرف باسم واضعه Hébert.

لروبسبيير. وقد حاول لويس السادس عشر، في ليل 20 حزيران، الهرب؛ وعلى أثر المصادرة وطلب التجمع الشعبي إلغاء الملكية، حدثت مجازر Champ-de-Mars التي استدعت: «مخطط الرعب» لبضعة أيام (Guillemin, p.27). فشكل ذلك، بالنسبة إلى روبسبيير، الآونة لوضع ميزانية أولى ولكي يعلن، في إجابته عن الاتهامات التي وُجهت اليه، الجهر بعقيدته. وكان Adresse au français شهادة ولادة العفيف. وقبل أن يُعد البيان بالوضع المأساوي («سبب آلامنا») السائد، عشية حل الجمعية الأولى، بدأ بالتذكير بالمبادئ التي قادت عمله في ظل الجمعية التأسيسية La Constitutante. «لست أنا الذي يهاجمونه: إنها مبادئ، إنها قضية الشعب» (وقد شددت على ذلك أنا جورج لابيكا). فأكد، ببراعة ومهارة خطابية لا تقبل المنازعة، إنضمامه إلى الاعلان عن الحقوق لكي يجذّر روحه، بخلاف الذي سبق أن صقلوا حدّه أو نسوه. «اعترف بأنني لم أنظر أبداً إلى هذا الاعلان عن الحقوق كنظرية عقيمة، وإنما كمبادئ أساسية شمولية لا تتبدل ولا يسري عليها مرور الزمن، ومصاغة لتطبق على الشعوب قاطبةً (...). فاعتقدت، وقد تملّكتني هذه الافكار، أن مراسيم الجمعية الوطنية جميعاً، وأن كل آرائي يجب، على الأقل، أن لا تكون إلا نتائج هذا المبدأ المزدوج الذي يمكن أن يقتصر عليه الاعلان عن حقوق الانسان والمواطن والمساواة في الحقوق وسيادة الامة. لقد اعتقدت أن المساواة في الحقوق يجب أن تمتد إلى جميع المواطنين، وأن الأمة كانت تتضمن أيضاً الطبقة الكادحة والجميع بلا تمييز في الشكل. وكنت أعرف أن الذين كانوا الضحايا الأولى للظلم البشري يجب أن لا يكونوا غرباء عن عنايات الذين أرسلوا في سبيل إصلاحهم؛ كنت أعرف أنني

كنت ممثل هؤلاء على الأقل مثل آخرين؛ وإذا كان لا بد من الاعتراف كنت أدعم مصالحهم بهذا الاحساس الآمر الذي يحملنا إلى الناس الضعفاء، والذي كان قد جعلني أتعلق بقضية التعساء بمقدار معرفتي العقلانية لواجباتي. فطبقت بالتالي هذه المبادئ البسيطة والمخصبة على جميع مواضيع مداولاتنا»[1].

إنه روبسبيير، أو الرجل الذي أخذ الاعلان عن حقوق الانسان على محمل الجد لخدمة «قضية الشعب» (14 مصادفة لهذا التعبير في مدوّنة A.Geffroy). فالشعب لا يخدم نفسه بنفسه. إنه ممثَل ويبقى على مسافة من السلطة التي تمارَس باسمه والتي لا يعارضها أو يحاول تصحيحها إلا في حقبة الأزمات الكبرى، في 17 تموز وفي 10 آب 1792. ويعني ذلك، من جهة أولى، التباين بين مصالح الممثلين ومصالحه الخاصة به والمتعددة هي نفسها؛ ومن جهة ثانية، الضرورة في أن يتاح التعبير عن المستبعدين أكثر من غيرهم، وتزويدهم بالوعي لحقوقهم. وروبسبيير مقتنع بهذه الصعوبات. فمن الخطأ الاعتقاد أن الأَمْثَلَة[2] التي يسبغها على الفضائل الشعبية، والتي ذكّرنا بها، هي علامة سذاجة أو مثالية. إن لها قيمة تربوية. فالأمر يتعلق بتشكيل الرأي العام، «الحكم الوحيد المؤهل في الآراء الخاصة، والرقيب الشرعي الوحيد على الكتابات» (9 أيار 1791). وليس لدى روبسبيير وهم اتساع هذه المهمة. «إن الوسيلة الحقيقية

(1) نجد هنا ملاحظة لروبسبيير لها دلالتها على مزاجه: «إنني آسف إذ أتكلم عن الافراد: ولكن الافراد هم الذين، في الأزمات الكبرى، يقررون السلامة العامة».

(2) الأَمْثَلَة: جعل الشيء مثالياً idéalisation.

للشهادة على احترامه للشعب ليست إطلاقاً جعل الشعب ينام على إطراء قوته وحريته، وإنما الدفاع عنه وحمايته ضد عيوبه الخاصة به، إذ إن للشعب نفسه مثل هذه العيوب. والشعب هنا بهذا المعنى كلمة خطرة[1]. لم يعطنا أحد فكرة أصح عن الشعب غير روبسبيير، لأنه لا أحد أحبه أكثر منه. فالشعب يريد الخير دائماً، بيد أنه لا يراه دائماً... ومفوّضو الشعب يرون الخير في الغالب، غير أنهم لا يريدونه دائماً.. لأنهم يبتغون رد السلطة التي أولاهم إياها لمصلحة كبريائهم... وعندما يستفيق ويُظهر قوته وجلالته، وهذا ما يحدث مرة في قرون، ينحني كل شيء أمامه.. والشعب لا يتحقق من الخونة إلا أن يكونوا قد سببوا له الكثير من الشر لكي يتحدّوه بلا عقاب...» (2 كانون الثاني 1792).

يجب تخليص هذا الشعب من آرائه «المسبقة الارستقراطية» أو «الدينية»، بتهدئته تارةً، وإغاظته طوراً، ومرةً بإظهار طريق مصالحه له وكشف أعدائه، وأخرى بتتبّعه ـ وسيكون ذلك الحال في سبيل إقامة عبادة الكائن الاسمى .(Cf. infra, chap. IV) من هنا الابتكارات الغنائية العديدة: «أيها الشعب العظيم» (7 أيار 1794) التي تنضم، في سجل الامزجة المعكوس، إلى التوبيخات القاسية لواحد مثل مارا: «أيها المواطنون العميان!» .(L'Ami du peuple, 13 Juin, 1790) ومن هنا التيقظ الشامخ والاحتراس المرتفع إلى علو مبدأ: «أيها المشترعون الوطنيون، لا تغتروا على الاحتراس أبداً، (إنه) حارس حقوق الشعب؛ إنه بالنسبة إلى

(1) تلميح إلى مقطع من مقولة 18 كانون الأول: «إذا تعرضنا للخيانة، وهذا ما قاله النائب المواطن الذي أحاربه، فإن الشعب موجود».

الاحساس العميق بالحرية ما هو الجسد بالنسبة إلى الحب» (9 كانون الأول 1791)؛ احتراس من النصّابين من جميع الأصناف، والخونة في الداخل والخارج، والمرتشين، وأنصار الثورة المحتالين في اليمين، والوسط، واليسار، «أعداء الشعب» جميعاً، يهتاج ويغدو استحواذيّاً عندما يجد روبسبيير نفسه مقطوعاً عن الكثرة، عندما لا يعود هذا الدفاع عن السلطة التشريعية أبداً مؤثراً إلا في سلطة تنفيذية معزولة عن التمثيل الوطني نفسه.



قضية الشعب

في الديمقراطية

الشعب إذاً هو «هذه التعددية من الناس الذين أدافع عن قضيتهم» (نيسان 1797) وحقوقهم: لم يكن لمداخلات روبسبيير جميعاً في الجمعية التأسيسية هدف سوى تأكيد هذه الحقوق وهذه القضية والاقتراح الثابت بتوسيعها، وتوسيع الديمقراطية بحد ذاتها. إن الحكم على أساس قلة النجاحات التي حصل عليها، يظهر قوة المعارضات التي اصطدم بها. والشعب، في كل حال، قد عرفها[1] وكان معترفاً له بالجميل فيها وهلل له، وكذلك Pétion، في 30 أيلول. إنني أذكّر بالمراحل الاساسية، من حيث تماسكها السياسي والفلسفي، في الوقت عينه، تاركاً، على قدر الامكان، الكلام للنصوص.

منذ 20 تموز 1789 تلفظ روبسبيير بأولى مداخلاته البالغة نحو مئتي مداخلة. فعارض اقتراح Lally-Tolendal بالدعوة إلى القوة المسلّحة لردع

(1) كانت الصحف الثورية صدى خطاب روبسبيير، وبخاصة الصحف التي يشجّعها Desmoulins، وLoustalot، وMarat.

أي حركة شعبية: «إذا اعتبرنا المواطنين الذين تسلحوا من أجل سلامتنا متمردين، فمن سيدفع هذه المحاولات ضد الحرية؟». وفي 21 تشرين الأول، كان من القلائل الذين وقفوا ضد التصويت على القانون العسكري، إثر المسيرة باتجاه فرسايل لنساء باريس. «إنكم تطلبون جنوداً! ألا يعني ذلك أن: الشعب يثور ويطلب الخبز، وليس عندنا خبز فيجب التضحية به، إن أحدهم يطالب بقانون عسكري، فمن سينفّذه؟ هل سينفذه جنود مواطنون؟ هل سيغمسون أيديهم بدم إخوتهم الذين يتقاسمون معهم الآلام؟ كلا!».

في 21 أيلول، بعد المناقشة حول الحكومة (الملكية) التي تلت الاعلان عن الحقوق، طُرحت مسألة طبيعة حق النقض الملكي Véto: (مطلق: Mirabeau، معلّق: Barnave). «إن من يقول إن إنساناً له حق معارضة القانون، يقول إن إرادة شخص واحد هي فوق إرادة الجميع. إنه يقول إن الامة ليست شيئاً، وإن إنساناً واحداً هو كل شيء. وإذا أضاف أن هذا الحق يعود إلى من يتمتع بسلطة تنفيذية، يقول إن الانسان الذي كوّنته الامة، لكي ينفّذ إرادة الامة، له الحق في معارضة إرادة الامة وتكبيلها؛ وبذلك يخلق غولاً لا يمكن فهمه لا في الأخلاق ولا في السياسة»، وهذا الغول ليس سوى حق النقض الملكي». وقد أعطت مناسبتان أخريان روبسبيير فرصة العودة إلى المسألة عينها: «التدابير الواجب اتخاذها بعد هرب الملك» (21 حزيران 1791)، حيث أثار قضية الجمعية التي تآمرت و«خانت مصالح الأمة»؛ و«عدم قابلية الحرمة الملكية للانتهاك!» (14 تموز 1791)، حين صاح قائلاً: «حرمة الملك غير قابلة للانتهاك! أو ليست الشعوب كذلك! حرمة الملك غير قابلة للانتهاك

استناداً إلى وهم، ولكن الشعوب تتمتع بهذه الحرمة بموجب الحق المقدس للطبيعة؛ ولا تكونون قد فعلتم عندما تغطون الملك بحماية عدم الانتهاك سوى أنكم ضحّيتم بعدم انتهاك حرمة الشعوب في سبيل عدم انتهاك حرمة الملوك؟».

وقد دعم روبسبيير، في 18 تشرين الثاني 1790، طلب Avignon الاتحاد مع فرنسا، فاستغل ذلك لبسط فرضياته حول السيادة: «... إن سلطة الامراء ليست سوى جزء من سلطة الشعب التي وُضعت في المستودع بين يديهم؛ وبالتالي ليس باستطاعتهم بيعها أو تمليكها بأي طريقة، حتى الشعب نفسه لا يمكنه ذلك، لأنه ليس في وسعه التنازل عن حقوقه الاساسية المرتبطة بطبيعة الانسان، ولأن هدف المجتمع حماية هذه الحقوق والحفاظ عليها ولا يمكنه تدميرها. إن السيادة موجودة في المواطنين كافةً الذين يشكلون التجمع السياسي. ولا يمكن لقسم منه أن يجرد القسم الآخر منها، ولا أن يسقط الآخر من المجتمع لاخضاعه إلى سلطة أجنبية. حتى الأمة الريفية ليس بامكانها تسليم الأفينيونيين (سكان Avignon) للبابا...».

إن تطلّب المساواة بين المواطنين جميعاً ظاهر في مداخلات عديدة، ويذكّر الجمعية باحترام الدستور. وهذا ما ذهبت اليه المقولة حول تنظيم الحرس الوطني (5 كانون الأول 1790). فقد ثار روبسبيير ضد فكرة اعتبار الحرس كجيش، «لا يمكن للحرس الوطني أن يكون سوى الامة بكاملها المسلحة لكي تدافع، عند الحاجة، عن حقوقها (...). إن حرمان جزء ما من المواطنين من حق التسلح في سبيل الوطن وإعطاءه حصراً لجزء آخر

هما بالتالي، وفي الوقت عينه، إنتهاك هذه المساواة المقدسة التي تشكل قاعدة الميثاق الاجتماعي وقوانين الطبيعة غير القابلة للنقض والتي هي الأقدس بين القوانين كافةً...، وليس في هذا المبدأ أي تمييز بين من يسمونهم مواطنين فاعلين وبين غيرهم فمن المستحيل أن يصبح الحرس الوطني نفسه خطراً على الحرية، لأنه من المتناقض أن تشاء الأمة اضطهاد نفسها». والمقولة التي تمت قراءتها لدى أتباع Cordelier حول ضرورة إلغاء مرسوم المارك marc الفضي (نيسان 1791) هي أفصح. فالنظام الانتخابي الذي كان يحدّ من حق التصويت بالنسبة إلى المواطنين الذين يدفعون ضريبة مباشرة تساوي القيمة المحلية لثلاثة أيام عمل كان يستبعد ثلاثة ملايين من المواطنين من أصل سبعة، فكان روبسبيير خصماً حازماً له. وفي سبيل إلغاء التمييز بين «فاعلين» و«منفعلين» لم يكتفِ بأن وضع الجمعية مجدداً في تناقض مع الإعلان، فأثار الأنوار حيث تلتقي «طرق العقل والطبيعة»، وأنّب «الاغنياء»، وقدّم الشعب كضامن مطلق للثورة: «هل خلقتم إذاً لتقديره [أي الشعب] ومعرفة الناس، أنتم الذين... لم تحكموا عليهم الا استناداً الى أفكار لامعقولة للاستبداد والتعجرف الاقطاعي، أنتم الذين وجدتم من السهل إذلال القسم الأكبر من الجنس البشري بكلمتي «نذل» و«رعاع»؛ أنتم الذين أوحيتم للعالم بأنه لم يكن هناك سوى أناس بلا ولادة كما لو أن الناس جميعاً الذين كانوا يعيشون لم يكونوا مولودين؛ أناس هم لا شيء كانوا أناساً موضع اعتبار، أناساً شرفاء، أناساً كما يجب أن يكون الانسان، وكانوا الأكثر خسة والأكثر فساداً من جميع الناس (...). إن التعسف هو إنجاز الاغنياء ومجالهم، إنهم آفات الشعب: إن مصلحة الشعب هي المصلحة العامة، ومصلحة الاغنياء هي

المصلحة الخاصة؛ وتريدون جعل الشعب عدماً والاغنياء فائقي القدرة».
لنضع، على طريقنا، في ملف تعدد المعاني لكلمة شعب هذا التعريف الدقيق: «لقد ارتضيت حتى الآن لغة الذين يبدو أنهم يريدون التدليل بكلمة شعب على طبقة من الناس منفصلة يربطون بها فكرة الدونية والاحتقار. لقد حان وقت التعبير بدقة أكبر، بالتذكير بأن النظام الذي نحاربه يلغي تسعة أعشار الأمة التي يمحوها حتى من لائحة الذين يسميهم مواطنين فاعلين، عدداً لا يحصى من الناس احترمتهم الآراء المسبقة للتعجرف ذاته، وميّزتهم بتربيتهم وصناعتهم وحتى بثروتهم». «فالشعب» بذلك هو مجموعة المسيطَر عليهم، البورجوازية المتوسطة والصغيرة ضمناً. ويقف روبسبيير أيضاً، في صدد الحق في العرائض (9 أيار 1791)، في وجه Le Chapelier: «من غير المسموح للجمعية إعطاء الحق في العرائض للمواطنين الفاعلين حصراً». ويعود للموضوع عينه في 29 تموز 1792: «أي قَدَر قضى بأن يكون أصدقاء الدستور الأوفياء الوحيدون له، وأن تكون الاعمدة الحقيقية للحرية بالضبط هذه الطبقة الكادحة الشهمة التي جرّدها التشريع الأول من حق المواطنية؟ كفّروا إذاً عن هذه الجريمة في إهانة الامة، وإهانة البشرية بمحو هذه التمييزات المشينة التي تقيس فضائل الناس وحقوقهم على أساس المساهمة في الضرائب». وفي الذهنية عينها كان قد اقترح، في 19 حزيران 1791، تعويض الناخبين الأكثر حرماناً الذين كانوا يضحون بيوم عمل للمساهمة في الجمعيات الانتخابية. وكان قد طلب أيضاً أن يكون القضاة منتخبين (15 كانون الأول) وأن يؤدي المديرون الحساب (28 كانون الأول)، وان يكون للبلدية كلها، لا للوجهاء وحدهم، الحق في التصويت على الضريبة (7 كانون الثاني)...

وكانت المرافعة، في فصل المساواة، لصالح الحق في التصويت سوية للممثلين الهزليين واليهود، من قبل الجمعية التأسيسية: «كيف كان من الممكن أن يؤخذ على اليهود الاضطهاد الذي كانوا ضحية لدى مختلف الشعوب؟ كانوا، على العكس، هم ضحية جرائم وطنية علينا أن نكفّر عنها بأن نعيد اليهم حقوق الانسان غير القابلة لمرور الزمن عليها، وهذه الحقوق ليس باستطاعة أي قدرة في العالم أن تجردهم منها. ولا تزال عيوب وآراء مسبقة منسوبة اليهم؛ إن الذهنية الملية والمصلحة جعلتهم يبالغون؛ أفلا يُنسب ذلك إلى ظلمنا؟».

وقد رافع روبسبيير، في 9 أيار و22 آب 1791، لمصلحة الحرية التامة للصحافة: «أن الصحافة الحرة هي حارسة الحرية»؛ «وبكون حرّية نشر الافكار هي الجادة الأولى ولا يمكن أن يُحدّ منها أو أن تُضايَق بأي طريقة إلا في الدول الاستبدادية». لقد أعطى روبسبيير، وهو الطهري، المثل على الثقة، عندما غضب من المنشورات الاباحية وبيع الصور الخلاعية (7 تموز 1791): «دعوا الآراء الحميدة والسيئة تنطلق بحرية، طالما أن الأولى وحدها مصيرها البقاء».

وفي 13 أيار و24 أيلول 1791 شهّر روبسبير، وهو عضو جمعية أصدقاء السود، التي أسسها الأباتي غريغوار، بحدة بجماعة الضغط (lobby) الاستعمارية التي كانت الجمعية في طريق تتبّع خطاها (وقد فعلت ذلك فيما بعد): «أكرر ذلك: لتمت المستعمرات إذا كان المستوطنون يريدون، عن طريق التهديد، إجبارنا على أن نرسم ما هو أكثر ملاءمة لمصالحهم».

وفي أيار 1791 حصل روبسبيير على أكبر نجاح واضح له كبرلماني بالتوصل إلى التصويت شبه الاجماعي على عدم قابلية التجديد للاعضاء المؤسسين في الجمعية التالية، باسم الأمثِلة الكريمة للعصور القديمة والترفّع الضروري للمشترعين. وفي الواقع، وكما يقول Massin، كان يظن أن زملاءه كانوا «فاسدين كلهم تقريباً» (صفحة 54). فترك ذلك يظهر بشفافية عندما عرض حذره تجاه الخطباء البارعين أكثر من اللازم الذين يعالجون الرأي باليد، وعندما اعترف بما يلي: «لا أحب إطلاقاً هذا العلم الجديد المسمى تكتيك الجمعيات الكبرى: إنه يشبه المكر أكثر من اللزوم: إن الحقيقة والعقل يجب أن يخيّما وحدهما في الجمعيات التشريعية» (16 أيار). وعلى العكس من ذلك، وفي 29 أيلول عشية فصل الجمعية، دافع عن وجود الجمعيات والنوادي وحقوقها التي كان الغويّانيون يعارضونها، مقتنعاً أنه من الضروري أن يُحافظ مع اليعقوبيين الذين لم تنقطع شبكتهم الريفية عن الامتداد، على تنظيم للحركة الثورية المستقلة، وبتعبير آخر على بنية سلطة مضادة ورقابة على الرأي.

في هذا المنطق الديمقراطي الكامل لا يمكن إهمال تبيان فجوة مهمة في نظرنا: إن المساواتية الروبسبييرية تضع النساء جانباً. فحقوق الانسان تبقى حصرياً حقوق الذكور. إنه متأخر جداً عن Condorcet، وحتى عن سان جوست، اللذين يقيسان حرية الشعوب استناداً إلى حرية النساء. كان، مثل ماركس الذي جاء بعده بخمسين سنة، سجين المذهبية idéologie المسيطرة. فلم يؤثر فيه إطلاقاً غضب Olympe de Gouges التي ورد في بيانها: «المادة 4:... إن ممارسة الحقوق الطبيعية للمرأة ليس لها حدود سوى الاستبداد الدائم الذي يواجهها به

الرجل... المادة 10:... للمرأة الحق في الصعود إلى المقصلة فيجب أن يكون لها الحق في الصعود إلى المنبر... المادة 13:... إن لها نصيبها من الأعمال المرهقة جميعاً والمهمات الشاقة كافةً، فيجب إذاً أن تكون لها حصة في توزيع الاماكن والوظائف والمهمات والكرامات والصناعة...». إن روبسبيير لم يكتف بأن سدّ أذنيه، بل ترك Olympe، التي كانت مجنونة ولا شك، تذهب بالفعل إلى المقصلة بجريمة.. الفيديرالية.

في الحرب

لم يفقد المدافع عن قضية الشعب، أثناء عطلة التمثيل لمدة سنة: وحتى انتخابه في الجمعية الوطنية في أيلول 1792، الاتصال بالكثرة بفضل أقنية نادي اليعقوبيين، فعكس مداولات السلطة التشريعية وأثّر فيها وانحرف بها بنشرتيه المتتابعتين، Le Defenseur de la Constitution الذي نعرف كم كان هذا الاسم منطبقاً عليه، وLa Lettre à ses commenttans، وبنشرات مفوضي حكومة بلدية باريس ابتداء من شهر آب. والقضية الكبرى لهذه الحقبة هي قضية الحرب. وستتيح لنا استخراج تعاليم جديدة متعلقة بالفكر السياسي لروبسبيير.

وما إن عاد روبسبيير من الجولة المظفّرة في اراس (تشرين الأول - تشرين الثاني 1791) حتى لاقى لدى اليعقوبيين مناخاً إحرابياً تحالف معه في أول الأمر. إن مؤامرة حقيقية تجر معها أفضل الرؤوس. ففي الداخل ازداد خطر الثورة المضادة، تحت ضغط الاكليروس المناهض للدستور

والتآمر الارستقراطي؛ وفي الخارج يتواطأ الملوك ووزراؤهم ويتلفظون، وقد تزايد عدد المهاجرين، بتهديدات محددة أكثر فأكثر. فاعتقد بعض الجمهوريين الاصيلين، مثل Brissot، أن حرباً هجومية تقدم «أربع فوائد رئيسية: تخليص الثورة من التهديد الخارجي للمهاجرين وللملوك؛ وسد الدرب على لويس السادس عشر ومعرفة إذا كان وفياً للدستور بصدق(!)؛ وتحويل انتباه عدم الرضا الشعبي واستخدام نقمة غير المتسرولين للانتصار على العدو؛ وأخيراً انقاذ الحوالة الحكومية assignat وزيادة ازدهار التجارة والصناعة بفتح الاسواق الاوروبية أمام البورجوازية الفرنسية المنتصرة (Massin, p.58)؛ «كان Brissat يأمل في حل الأزمة الاقتصادية عن طريق حرب موفقة». (Korngold p.129). وفي غضون خمسة عشر يوماً وعى روبسبيير خطورة الموقف. وبدون الاهتمام لشعبيته انطلق في التيار المضاد، لوحده عملياً، باستثناء مارا و[1] Billaud-Varenne.

يمكن تمييز ثلاث حقبات متسلسلة الاحداث ومتعاقبة في مواقف روبسبيير حول مسألة الحرب، نحزر أنها غير معزولة قطعاً عن مجمل سياسته، وأنها ستظل أقل عزلة. تركزت الأولى حول المقولات الثلاث إلى اليعقوبيين، في 18 كانون الأول 1791، وفي 2 و25 كانون الثاني 1792، وعرضت الاسباب التي تدفع إلى رفض التورط في النزاع. والثانية، في منتصف حزيران، تطالب بتدابير لربح الحرب عندما تُعلَن وتنتج أولى مظاهرها. والثالثة، في ظل الجمعية الوطنية وانتقال السلطة السياسية إلى

(1) Cf. pour Marat, le n° 1 de l'Ami du Peuple, 1er décembre; pour Billaud, Discours aux Jacobins du 5 décembre.

هيئة السلامة العامة (CSP)، تسمح باكتشاف سير جديد للحرب. لا توجد نصوص لعام 1793 لا تحمل بعض التلميح اليها. وفي غياب امكانية استعادة متتالياتها، سأبيّن الثابتة منها. لقد أثبت روبسبيير فيها الوضوح الأكثر تصلباً، انطلاقاً من نقطتي إرتكاز غير قابلتين للاهتزاز لديه. فقضية الشعب، وهو تعبير يعود ثانية في 2 كانون الثاني، لا تخدمه في تسويغ موقفه الخاص وحسب: «لست المدافع عن الشعب؛ لم أدّع أبداً هذا اللقب المزهو، فأنا من الشعب، ولست إلا هذا، ولا أريد أن أكون إلا هذا؛ إنني أحتقر أياً كان يدعي أنه أكثر من ذلك». إنها تحدد مهمة التمثيل الوطني بطريقة وحيدة: يجب «تنوير» الشعب لا «إنامته». إن سلامة الثورة تؤسس التيقظ الأكثر حدة: ليس الرابع عشر من تموز هو كل يوم (25 كانون الثاني). ونضيف أن تكهّنات الحقبة الأولى سوف تتحقق عن طريق الحقبة الثالثة وان اقتراحاتها سوف تظهر ملائمة للوضع. إن تطور الاحداث سوف يؤكد تحليل روبسبيير ومخاوفه وكذلك تحذيراته.

الداخل والخارج: إن الفرضية الاساسية التي تمثل غير المرئي للجمهوريين الداعين للحرب هي الارتباط الوثيق بين التهديد الداخلي والتهديد الخارجي الذي تلخصه الصيغة الشهيرة: «إن Coblence الحقيقية هي في فرنسا[1]» (2 كانون الثاني)، والتهديد الداخلي هو الاخطر، والثاني لم يفعل سوى تغطيته وإخفائه: «إنها حرب أعداء الثورة الفرنسية ضد الثورة الفرنسية. فهل الأكثر عدداً والأخطر بين هؤلاء

(1) Coblence أو Coblentz مدينة المانية كانت في عام 1792 أحد أمكنة تجمع المهاجرين وقد شُكل فيها جيش condé.

الاعداء هم في كوبلانس حيث تركّز المهاجرون وتحركوا؟ كلا، إنهم في أمكنة الجميع» (18 كانون الأول). هناك «تخطيط» وهناك «مؤامرة» وشرك تحركها «عصبة» على رأسها البلاط ووزير الخارجية، -Mont marin بالاشتراك مع شبكات متعددة للامراء الأوروبيين لاثارة الاضطرابات بدعم من «الكهنة المتمردين» وأنصار الثورة المضادة عن طريق استخدام واسع لحق النقض لاذلال الجمعية والتلاعب بها. إن تسويغ الدفاع يفرض نفسه تجاههم (Cf. infra., p.34). وقد قسا روبسبيير على أصدقائه: «إيه! ألا تشبهون إنساناً يهرع إلى إحراق منزل عدوه، عندما تمتد النار إلى منزله؟». وحضّهم على أن لا «يجهضوا الثورة بالافراط في التهور والحماسة»، وأن لا يكونوا أبداً مخدوعين «بمشروع أعده الاعداء الداخليون لحريتنا منذ زمن طويل». إن Anacharsis Cloots كان مستهدفاً بشكل خاص بسبب «غليانه لحب البشر»، غير أن وراءه المسؤولين الحقيقيين الذين يُدعون Brissat، وGensonné، وVergniaud، وهم فتائل إشعال اليعقوبيين. ومع الحقبة الثالثة، وقد تعاظمت الاخطار، حلت الاتهامات محل البرهنة السياسية. وقد كشفت قرارات الاتهام في 6 و10 نيسان 1793 «المؤامرة المحبوكة ضد الحرية»: «إن الطموحين جميعاً الذين ظهروا حتى الآن على مسرح الثورة كان عندهم هذا الشيء المشترك بأنهم دافعوا عن حقوق الشعب طوال الوقت الذي ظنوا فيه أن هناك حاجة إلى ذلك. وجميعهم نظروا اليه كقطيع أبله...». وقد فرض روبسبيير، بين تدابير أخرى عديدة، استقالة Brissot من هيئة الدفاع العام وعمل على إصدار «مرسوم اتهام» رؤساء محافظة Gironde. وسوف تُحدث مسألة الحرب، على هذا الشكل،

تجذير الثورة عن طريق تطهيرها من العناصر الأكثر اشتباهاً بها[1]

«نظام» الحرب ـ حدد روبسبيير، في مناسبات عدة، وقد استعلى نسبةً إلى الظروف، الحرب بأنها، «كنظام»، «أكبر الافخاخ» (25 كانون الثاني). وعرض منهجياً التورطات التي، عبر تاريخ طويل تبين معرفتها

---

(1) قام هوغو Hugo، في تقديمه لكتاب II لـ Quatrevingt-Treize, «Minos, Eaque et Rahdamante»، باعادة تكوين الحوار التالي:

«كان Danton يهم بالوقوف؛ وكان قد دفع بكرسيه إلى الوراء بحيوية وصاح قائلاً:

- اسمعوا؛ ليس هناك سوى إلحاح واحد. إن الجمهورية في خطر. وأنا لا أعرف سوى شيء واحد، تخليص فرنسا من العدو. وجميع الوسائل صالحة من أجل ذلك (...).

ويجيب روبسبيير بنعومة:

- وأنا أريد ذلك.

ثم يضيف:

- ولكن المسألة هي معرفة أين هو العدو.
- إنه في الخارج وقد طردته (هذا ما قاله Danton).
- إنه في الداخل، وأنا أراقبه (كان جواب روبسبيير).
- وسوف أطرده أيضاً (كان رد Danton).
- لا يمكن طرد عدو الداخل (جواب روبسبيير).
- ماذا نفعل إذن؟
- نستأصله.
- أوافق على ذلك (قال Danton بدوره ثم أضاف):
- أقول لك إنه في الخارج يا روبسبيير.
- أقول لك إنه في الداخل يا Danton.
- إنه على الحدود يا روبسبيير.
- إنه في Vendée يا Danton.
- إهدأا، إنه في كل مكان وقد ضعتما (هذا ما ردده شخص ثالث). وكان Marat هو المتكلم».

لعلاقة القوى في أوروبا وكذلك في الثورة الاميركية التي رفض نموذجيتها[1]، والتي تخلط بين إسنادات مغذاة من العصور القديمة. وهذه هي التورطات. إن الحرب، أي حرب، وهي ليست «ضرورية لحيازة الحرية»، تقوي السلطة التنفيذية وتجعلها متمتعة بامتيازات تصل إلى حد الديكتاتورية. إنها تحوّل انتباه الشعب عن الاهتمام «بحقوقه المدنية والسياسية» إلى الخارج، وتطلق أيدي الألوية في العمل، و«تسلّم ضابطة الرقابة في مدننا إلى القادة العسكريين. إنها تعلّق «القوانين التي تحمي حقوق المواطنين»، وتفرض «الطاعة المستلمة» للجنود وتسوّغ معاقبتهم بشكل كيفي». إنها تضع القدرات المعادية في وضع أفضل، وتدمر المالية «التي ما زال في الظلمات».

النظام القيصري (الاستبدادي) ـ إنه الخطر الاعظم الذي تحمله الحرب. ولم يغفل روبسبيير عن ربطه بنماذجه القديمة: «كان قيصر César وPompée يعلنان الحرب لكي يكونا على رأس الجحافل، وكانا يعودان وقد خدما الوطن بالجنود الذين كانا قد سلحاهم» (18 كانون الأول و2 كانون الثاني). لم يكن أبداً ليّناً مع الجيش. ففي 16 كانون الثاني 1790، غداة الفتنة التي جعلت عمال مستودع الاسلحة في

(1) على سبيل المثال: «هل كان على الاميركيين محاربة التعصب والخيانة في الداخل، وعصبة مسلحة ضدهم من قبل حكومتهم في الخارج؟ ولأنهم كانوا يُساعَدون من قبل حليف قوي، ومرشّدين من قبل واشنطن، وقد ساعدتهم أخطاء Cornwallis فانتصروا بجهد كبير على المستبد الذي كان يشنّ عليهم حرباً مفتوحة، هل يُستنتج انهم كانوا سينتصرون لو كان يحكمهم الوزراء ويقودهم لواء جورج الثالث؟». (18 كانون الأول، وكذلك مقولة 2 كانون الثاني، passim.

Toulon يواجهون الاميرال الذي كان يوجه الاوامر اليهم ويرفضون اللاّبورجوازيين في الحرس الوطني، كان قد فرض، بتفويض حسب الاصول من المنتخبين التولونيين، عقوبات بحق الاميرال. وفي 25 نيسان من العام عينه، اقترح أن تكون المجالس الحربية مؤلفة مناصفة بين الضباط والجنود، وفي 3 أيلول، وسط السخريات، وقف في وجه مرسوم بتهنئة Bouillé، قائد جيش Metz، الذي سحق فيالق Nancy مطالباً برواتبهم المتأخرة. وهذا الحذر المنهجي تجاه القادة العسكريين المشتبه بهم انهم ما زالوا متشيعين للنظام القديم، وأنهم يخدمون مصالحهم المضادة للثورة، سوف تتوفر له الفرصة، منذ بداية عام 1792، في أن يُمَارَس ضد أكثرهم اعتباراً. وكان بطل الثورة الاميركية La Fayette، الذي قُدمت له التحية بهذه الصفة، حتى خيانته، بعد 10 آب 1793، هدفه المفضل[1]. فالتمجيد الذي أُحيط به ليس مبالغاً فيه وحسب، وإنما تقنّع السيطرة على هيئة أركان الحرب، وتآمره مع البلاط، وطموحاته الشخصية. ولم يخشَ روبسبيير أن ينسب اليه مسؤولية مجازر Champ-de-Mars وان يجعل منه «العدو الأخطر لحريتنا» (Le Defenseur, ...n° 1, mai 1792). وفي رده على الرسالات الموجهة من La Fayette إلى الجمعية الوطنية وعلى الملك، منعه من أن يقف كمقدّم نصائح: «ماذا ستغدو الحرية إذا استطعت أن تقترح بلا ملامة تعليقاتك كقاعدة تعرف لممثلينا (...). إنك تتآمر، وتتآمر؛ إنك جدير

(1) «كان La Fayette لمدة ستتين على الأقل رجلاً عظيماً وبطل العالَمَين» (De l'influence de la colomnie sur la révolution, in 3° lettre à ses commettans, 28 octobre, 1792.

بأن تقوم بثورة في بلاط حقاً؛ وإنما إيقاف ثورة العالم، فهذا العمل فوق قواك. فهل ترتكز السماء على قزم (...). لقد تصنعت القول: جنودي، وجيشي الشجاع؛ إن الجيش الذي أنت الأول فيه هو شجاع حقاً ولكنه ليس لك» (المرجع عينه، رقم 6، حزيران 1792). ولا يمكن مقارنة La Fayette حتى بـ Cromwel الذي «على الأقل كان شجاعاً وعبقرياً وفصيحاً»، إنه يبدو إلى جانبه كزعنفة. ويقول روبسبيير كأنه يتنبأ: «فكّروا بالنفوذ الذي يمكن أن يغتصبه في وسط ثورة الذين يتصرفون بقوى الدولة...»؛ إنه نابوليون المرتسم جانبياً. من الصحيح، في هذه السنوات الأولى، أن المسألة التي يطرحها الجيش هي مسألة إطاره، طالما أن النبالة ما زالت على رأسه. ففي حالة النصر، «أي تأثير لا يمارسه لواء وجيش منتصر في وسط الأحزاب المختلفة التي تقسم امة!... وكيف يمكن، في وسط الحماسة الشمولية، أن لا يكون للجمعية التشريعية عقلية لواء منتصر وملك يكون جهازه ودعمه!» (25 كانون الثاني). وفي حال الهزيمة، فإنها الفوضى وادعاء عدم الانضباط، والهزيمة ليست سوى اتهام أبدي لمواطنية الجنود المواطنين الذين بدأوا الثورة». ولهذا لا يبكي روبسبيير اغتيال اللواء Dillon من قبل فرقة «سواء أكان بريئاً او مذنباً، أخرق أو خائناً» (أيار 1792). وفي حال النصر، فإنه نجاح النظام القديم والخطر الاستبدادي. وفي الحالتين تكون النتيجة دفن الثورة. والحال ان المعارك الأولى تجلب المظاهر الأولى. أما حرب الفتوحات فإنها تثير طموحاً عسكرياً جديداً، طموح Dumouriez الذي سيخون أيضاً في نيسان 1793، والذي غطّى تصرفاته Brissot وLa Gironde، عن ضلال أو تآمر مفتوح، كما غطيا تصرفات

.(La Fayette (Cf. 8 mars, 1793, 3, 6 et 7 avril

حرب ثورية وجيش الشعب ـ هناك إذاً نوعان من الحروب، الحرب التي تجابه الاقوياء بتجميع العدو الخارجي والعدو الداخلي، وحرب الحرية التي يدافع الشعب فيها عن فتوحاته وعن مراكزه في الوقت عينه. ولم ينقطع روبسبيير عن مواجهة الثانية بالأولى. «هل تعرفون شعباً فاز بحريته، وقد دعم في الوقت عينه حرباً خارجية وعائلية ودينية، في ظل رعاية الاستبداد الذي كان قد أوجدها له وكان يريد حصر قدرتها؟». وبما أن الحرب لم تعد قابلة للتأجيل، وهذا ما طالب به حتى اللحظة الأخيرة، وبما أنه تم إعلانها، فإن القاعدة الوحيدة التي تفرض نفسها هي «تحويلها لمصلحة الثورة». (Le Defenseur... mai, 1792)، وجعلها «مفيدة للحرية»؛(27 نيسان). وإذا كانت التدابير الضرورية ليس من السهل أن تكون متبناة فإنها لم تكن أقل وضوحاً. يجب أن تكون التبعات موضع اتهام، وزراء وألوية، ودعم الجنود ضد هؤلاء: «إن اغلبية الجنود جيدة (...) ووطنية، أعرف ذلك؛ بيد أن أكثرية الرؤساء والضباط هل هي كذلك؟» (25 كانون الثاني). يجب تطهير هيئات أركان الحرب. و«إقالة الألوية المشتبه بهم أنهم لاوطنيين وخونة وان يُستبدل بهم المواطنون الأوفياء الذين يعينهم الرأي العام (Lettre a ses commettants, 8 mars 1793) ولم يتم ذلك إلا إبتداء من صيف 1792. «إن هيئة السلامة العامة سوف ترسلهم إلى المقصلة، الواحد تلو الآخر، سلسلة ألوية بكاملها: Larocque، وd'Ortomont, Rossi, Biron, Buisguyon, Romé, Lécuyer، وChancel، وQuétineau، وBalleroy. وبالموازاة، بعض الشبان قد خرجوا من الصف وتولوا، وقد وصلوا بسرعة، قيادات كبرى؛ ان Jourdan، في

سن الواحدة والثلاثين، سوف يقود جيش الشمال؛ وPichegru، في الثانية والثلاثين، جيش Rhin؛ وHoche في الخامسة والعشرين، جيش de la Moselle (Guillemin, p.237). ومن المعروف أن سان جوست هو الصانع بالامتياز «لهذا الانقلاب، رغم تحفظات Carnot، التقليدي أكثر بكثير». وبالاضافة إلى ذلك، «هناك تدبير عام لا غنى عنه إطلاقاً لخوض الحرب ضد العدو الداخلي، أي الظلم والارستقراطية والخيانة والاستبداد (أيار 1792). وسوف يُعتمد هذا البرنامج. وقد ابتهج روبسبيير كثيراً في 5 كانون الأول 1793، لرد الجمعية الوطنية على بيانات الملوك المتحالفين ضد الثورة، عندما أعلن عن الهجوم الدفاعي الجديد الواجب القيام به ضد حرب الرأي هذه المرة. فمنذ 3 نيسان 1793 كان قد طالب بتجنيد «جيش ثوري؛ يجب أن يكون هذا الجيش مؤلفاً من جميع المواطنين ومن غير المتسرولين كافةً. يجب أن تشكل الضواحي قوة هذا الجيش ونواته». وكان في 5 تشرين الثاني 1792، وفي رده على اتهام J.B.Louvet، قد هنّأ Danton بحماس على ندائه لشعب باريس إلى «استقبال البروسيين بحفاوة» عقب انتصارات Valmy وJemmapes في الخريف. وكان، منذ البداية، قد حظّر اللجوء إلى مثل بروتس Brutus. «إنني لا أعني بروتس إطلاقاً وإنما الرومانيين؛ وأنا لا أسمي خنجر قتلة الطغاة وإنما سيف القوانين؛ أريد أن تنحني فأس القناصل أمام الشعب، وأن تضرب، إذا اقتضى الأمر، أبناء بروتس بالذات:... إنني أطالب... بلواء لا يكون عبداً ولا مستبداً...» (25 كانون الثاني 1792).

رفض تصدير الثورة ـ هناك نتيجة أخرى لمثل هذه المبادئ يواجه بها روبسبيير، في التيار المعاكس تماماً، وبشكل مبكر (2 كانون الثاني

1792)، Brissot وأنصار تصدير للثورة كتسويغ أخلاقي للحرب[1]. ماذا يُصدِّر؟ «قبل أن يُحس الاجانب بمفاعيل ثورتنا يجب أن تكون موطَّدة. إن إرادة إعطائهم الحرية قبل أن نكون قد حصلنا عليها تعني، في الوقت عينه، عبوديتنا وعبودية العالم بأجمعه (...). رسّخوا النظام عندكم قبل حمل الحرية إلى الخارج». وهذا ليس كل شيء: «إن الفكرة الأكثر شواذاً التي يمكن أن تولد في رأس سياسي هي الاعتقاد أنه يكفي شعباً ما الدخول لدى شعب أجنبي والسلاح في اليد لكي يتبنى قوانينه ودستوره. لا أحد يحب الارساليات المسلحة (المرجع عينه) «إن ذلك لا يعني الاقلاع عن أي نموذجية وعن أي مساعدة تجاه الشعوب الاخرى التي ترزح تحت الاستبداد. لا شيء من هذا بالطبع. إن روبسبيير يعارض حرب الفتوحات، والسلب والنهب المفترض أن تعوّم خزائن الدولة. إنه يحزن لرفض مساعدة «المواطنين البلجيكيين واللياجيين» الذين وقفوا في وجه مضطهدهم النمساوي واتجهوا بأملهم نحو فرنسا. «كان يجب منذ الاساس، وما زال من الواجب اليوم، الاعلان علانية أن الفرنسيين لن يستخدموا قواهم وميزاتهم إلا في سبيل أن يُترك لهذا الشعب الحرية في أن يرتضي لنفسه الدستور الذي يبدو له أنه الانسب له (أيار 1792). وقد نقّى مجدداً، في Sur les relations avec les peuples étrangers (Lettre à ses commettants, février, 1793)، مذهبه. إذا كان، كقاعدة عامة، «على الهدف الحقيقي لسياستنا أن يفصل الشعوب عن قضية الطغاة المتحالفين

---

(1) وهي فرضية دافع عنها كذلك Cambon؛ Cf. J. Jaurès, t. 3, p. 552، الذي يستشهد به.

ضدها»، فإن ذلك لن يكون إلا عن طريق العمل على الاقناع والارشاد الذي يتكيّف، «في ظل علاقات متعددة، مع طابع مختلف الشعوب ووضعها». وقد أعطى على ذلك أمثلة مختلفة تبيّن انتباهه إلى علاقات القوى الداخلية في كل بلد والى ذهنية السكان، والى ثقل الآراء الدينية المسبقة والرغبة في المساواة بشكل خاص على حد سواء. ويصل إلى خلاصة حول توصية يُؤمل أن تكون قدوة: «يمكن مساعدة الحرية، ولكن لا يمكن أبداً تأسيسها عن طريق استخدام قوة أجنبية... فالذين يريدون إعطاء القوانين والسلاح بين أيديهم لا يظهرون أبداً إلا كأجانب وفاتحين، وبخاصة بالنسبة إلى أناس يجب تنويرهم وجعلهم يتآلفون مع الجمهورية ومع الفلسفة. إن كل ما علينا أن نفعله في الوقت الحاضر هو صعق المستبدين الذين يشنون الحرب علينا وأن نتحد مع الشعوب ضدهم؛ ومع الوقت سيتكفل العقل ومثالنا والسلام بالباقي لكمال الحكم والجنس البشري».

إننا نترك للقارئ عناية البحث عن الأشهارات التاريخية السابقة لمجمل هذه الفرضيات وللتماسك القوي التي تتحقق من الصحة والورثة الذين أخذوها على عاتقهم، في اهتمام مماثل لحماية مصالح الاكثريات والثورة، مراهنين على أنه ليس هناك قلق عليها.

وأخيراً ليس باستطاعتنا قفل هذا الفصل من «قضية الشعب» دون التطرق إلى المسألة الأخيرة لرؤى روبسبيير في الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

في الحق في الوجود:
الاقتصاد السياسي الشعبي

يتعلق الأمر هنا بإحدى النقاط الأقل تناقضاً، بمقدار ما يظهر متفقاً عليه، لدى أفضل العارضين والأشد روبسبييرية، أن الضعيف كان في هذه النقطة مستأثراً بالسياسة، وكان قليلاً ما يهتم، إن لم يكن غير مهتم إطلاقاً، «بالحقائق الاقتصادية وحتى الاجتماعية» (Massin, p. 81, et passim). والحال إنه ليس هناك شيء أقل تأكيداً من ذلك.

ففي شباط 1792، أثار النقص المأساوي للخبز هيجاناً في كل مكان تقريباً، إذ قُتل Simoneau، رئيس بلدية Etampes، وهو أحد المضاربين، في مجابهة بين القوة المسلحة التي كان يحركها وبين سكان معادين لحرية نقل الحبوب وقد نظمت السلطة التشريعية المروَّعة «عيداً للقانون» تخليد ذكرى هذه الوفاة في 3 حزيران، وكان الشعار «حرية، ومساواة، ومُلْكية» نقيض الشعار «حرية، ومساواة، وأخوّة» المعلنة قبل خمسة عشر يوماً (15 نيسان)، إثر «عيد الحرية». وقد وقف روبسبيير لدى اليعقوبيين ضد أي مظاهرة تكريماً لـ Simoneau، واتخذ من الطلب المقدم من Pierre Dolivier، راعي كنيسة Mauchamps، إلى الجمعية ذريعة لاعلان موقفه بعنفوان. واتخذ Pierre Dolivier بحماسة موقف الدفاع عن المحرومين، عمالاً ومياومين، وعن حقهم في أن لا يموتوا من الجوع، تجاه القانون الذي يستخدمه رئيس البلدية الذي كان يمنع «وضع أي عقبة أمام حرية تجارة الحبوب». «إنني أطالب إذاً، في هذه الظروف، بأن لا تكون المواد الغذائية تحت رحمة حرية غير محدودة لا تخدم الفقير».

ولن يكون حق الـمُلْكية مغتصَباً أبداً تجاه تجار الزُروع[1] كما كان إثر فرض رسوم اللحوم والخبز بالنسبة إلى اللحامين والفرانين. ولم يكن Dolivier، وقد اعترض على «النمط الانتخابي الارستقراطي» الذي كان يستبعد «ثلاثة أرباع المواطنين»، يخشى اعلان هذا المبدأ: «مهما قال عن ذلك الذين يحتقرون اليوم من يسمونهم الرعاع، فطبقة الشعب التي لا شأن لها هي أقرب إلى فلسفة الحق، وبتعبير آخر إلى الانصاف الطبيعي، من الطبقات العليا كافةً التي لا تعمل سوى على الابتعاد عنه تدريجياً» (استشهاد لـ J.Jaurès في ..Histoire). وقد نشر روبسبيير، في العدد 4 من Defenseur de la Constitution، النص الكامل للطلب الذي أعلن التحالف معه: «من الحانوتي الميسور حتى الشريف الروماني المدهش، ومن المحامي حتى الدوق القديم وما يوازيه، يبدو أنهم جميعاً يريدون الاحتفاظ بامتياز احتقار البشرية تحت اسم شعب. إنهم يحبون أن يكون لهم أسياد أكثر من أن يروا من يساويهم يتكاثرون (...). كل ما يهمهم هو أن يعرفوا بأي نسبة يمكن للنظام الحالي لماليتنا أن يزيد، في كل لحظة من النهار، فوائد رؤوس أموالهم» (6 حزيران).

إن إعادة توزيع الاراضي، والمساواتية الزراعية التي ستكون حلم Babeuf، كانتا موضع اهتمام. فبعد بضعة أيام نجد أنفسنا في مركز الجدل حول مسألة الملكية في مقولة Sur les subsistances، الملقاة في الجمعية الوطنية إثر جلسة، كانون الأول 1792 إبّان أشد أزمة دفعها إرتفاع

---

(1) الزُروع: كلمة شاملة تُطلق على النباتات الموسمية التي تُزرع لاستثمار حبوبها الغذائية وأهمها الحنطة والشعير والذرة والأرز céréales.

الاسعار وندرة الحبوب، وكذلك الاصدار الطائش للحوالات الحكومية. والفرضية التي دافع عنها روبشبيير هي فرضية الحق في الوجود المعتبر على أنه أساسي أكثر من غيره. إنها تفترض النقد المزدوج للملكية ولحرية التجارة. وقد انطلق روبسبيير من التناقض بين ثروة أرض فرنسا وبين وضع المخل «الذي لا يمكن أن يُنسب إلى عيوب الادارة أو القوانين بحد ذاتها». وبيّن أن الثورة في هذا الشأن لم تقلب اطلاقاً النظام القديم، بل على العكس: «كانت السياسة التي مَجّدها مشترعونا الأوائل الحرية غير المحدودة للتجارة، والحراب لتهدئة الذعر أو لتهدئة الجوع». وقد شهّر «بنظام» المالكين المؤسس على الإستئثار بالسلع الاساسية، وحرية وضعها في التداول أم لا واليقين من عدم المعاقبة». «كل شيء في هذا النظام هو ضد المجتمع؛ وكل شيء هو لصالح تجار الحبوب». ويواجه هذا النظام، في الحدة التي يستخدمها لهذا النوع من القضايا، باحترام الوجود بالضبط. «بامكان التاجر تماماً أن يحتفظ في المخازن بالسلع التي يشتهيها الترف والزهوّ إلى أن يجد الآونة المناسبة لبيعها بأرفع الاسعار الممكنة، دون أن يكون بامكان أحد أن يكدّس كُوَم القمح قرب نظيره الذي يموت جوعاً. ما هو الهدف الأول للمجتمع؟ إنه الحفاظ على حقوق الانسان غير القابلة لمرور الزمن عليها. وما هو أول هذه الحقوق؟ إنه الحق في الوجود. فالقانون الاجتماعي الأول هو إذاً القانون الذي يضمن لاعضاء المجتمع جميعاً وسائل الوجود؛ وجميع القوانين الأخرى هي تابعة له؛ والمُلكية لم تُقم أو تُضمن إلا لكي تُرسّخ هذا القانون؛ إننا نتمتع بالملكية لكي نعيش أولاً؛ فليس من الصحيح أن بامكان الملكية أن تكون أبداً متعارضة مع قوت الناس». وقد تلا ذلك اقتراحات تدابير معدة لأن تمنع

التكديس وتؤمن التداول (إن ما يهم «هو أن توجد»)، إذ إن القوانين يجب أن توقف «اليد المجرمة للمحتكر كيد القاتل العادي»؛ عليها أن «تُجبر» الناس «على أن يكونوا أناساً شرفاء». لا شك في أن روبسبيير قد استخلص عن طريق نداء مزدوج للاخلاق المدنية موجّهٍ، من جهة أولى، إلى الاغنياء والملكيّة «المشروعة»، فليس هناك اعتداء على الاغنياء أو على الملكية، ومن جهة أخرى إلى المشترعين الذين يذكّرهم بأنهم ليسوا «ممثلي طبقة مميزة، وإنما ممثلي الشعب الفرنسي». ولهذا هل سنرى في اتخاذ هذا الموقف تدابير «جزئية» تهدف فقط إلى «تحديد الملكية» وتشهد على عجز روبسبيير الشخصي عن الارتفاع فوق مصالح «طبقته» والمثل الأعلى للانتاج الصغير المستقل (إنه التفسير التقليدي «الماركسي» من Mathiez إلى Seboul، صفحة 250، لـ Massin، صفحة 152)؟ إلا أن نكون، والأمر سيّان، أمام تعبير «اشتراكية بورجوازية صغيرة»، مميزة لطوباوية يعقوبية (Poperen, II, p. 82; Mazauric, p. 36)؟ ليس هناك ما هو أقل تأكيداً في الحقيقة.

هنالك أعمال حديثة ومقنعة بسطت، بخلاف أفكار عديدة، تماسك موقف روبسبيير وأصالته. وهذا الموقف لن يفتح، حسب التعبير عنه، ما هو أقل من طريق «اقتصاد سياسي شعبي» (10 أيار 1793؛ II, Poperen، صفحة 155)، في قطيعة مع التحررية التي سوف تؤكد سيطرتها المستديمة. هناك واقع، هو أول الأمر غير قابل للإحاطة به بالضبط، وكان روبسبيير واعياً تماماً، لمعرفة أن «السؤال الدائم عن القوت»، أي عن الخبز، «هو الخلفية الدائمة والمأساوية للثورة (Guillemin، صفحة 223). ولا شيء يظهرها بشكل أفضل من

المقتطفات بعنوان [1] La guerre du blé ou XVIII siècle. تبرهن Florence Gauthier في هذا المؤلف أن هناك نَسَباً مباشراً بين نقد الاقتصاد الذي بسطه Mably في Commerce des grains (1775) المنشور في عام 1790 وبين المساواتية الروبسبييرية. فقد كتبت تقول: «إن ما غدا البرنامج الأقصى في فرنسا الثورية في صيف 1793 وفي بداية السنة II، كان ثمرة التقاء الممارسات الشعبية لتنظيم أسعار المواد الغذائية الحيوية وتنظير هذه الممارسات، مما ولّد مشروع مجتمع تحرري لا اقتصادي عرف عندها بداية تطبيق. وقد تلقى هذا المشروع تسميته أيضاً في ذلك العصر، «عهد المساواة»، «نظام المساواة»، في مواجهة «نظام الحرية غير المحدودة لعلماء الاقتصاد». غير أن التعبير الذي استعمله روبسبيير، في 10 أيار 1793، للتدليل على مشروع الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، هو أدق. إنه التعبير التالي: «اقتصاد سياسي شعبي» (صفحة 112). وLes Disours sur les subsistances الذي كان قد انضم في ذلك إلى فرضية سان جوست التي تشدد على أن «الحرية غير المحدودة لتجارة الحبوب قادت إلى غياب حرية انتقال الحبوب» (صفحة 128)، رسمت قضية الملكية، التابعة كما هو الأمر لدى Mably، إلى «الحق في الوجود»، «وهو الملكية الوحيدة التي تبقت لغير المالكين» (صفحة 132).

والحق الاجتماعي، على هذا الشكل، يأتي ليحدد الحق الخاص، باسم الحق الطبيعي، ولم يكتف روبسبيير بتحليل للسلطة الاقتصادية «كسلطة اقتصادية»، فعارض استقلاليتها ووضعها تحت رقابة السلطة

---

(1) E. P. Thompson et al., Paris, Ed. de la passion, 1988.

العامة. ولم يخطئ Babeuf، عندما هاجم حقوق الانسان المدعاة، فحيّا، في تقريظ رفيع، في روبسبيير Lycurgue[1] جديداً (Lettre à Chaumette du 7 mai 1793, citée p. 135). «إن الطابع المناهض للرأسمالية للحركات المساواتية في القرن الثامن عشر، كما يلاحظ Valérie Bertrand من جهته، يقسو على «الفكرة بأن الثورة الفرنسية لم تكن سوى ثورة بورجوازية» (ouvr. cité, p. 184). وبالفعل، لا يمكن اليوم أن يكون هناك شك في أن الثورة كانت أضخم من ثورات عديدة وليس في مجراها المتسلسل زمنياً وحسب. والثورة التي كان يمثلها روبسبيير قد فشلت إلا أنها تركت آثارها المرئية وذات الدلالة على الأقل على أصعدة ثلاثة. فالصعيد الأول يدعو إلى العودة إلى تعدد المعاني الشهير للكلمات لمبدأ الشعب (cf. infra, p. 27) في سبيل بيان نوعيته في امتداده الأوسع الذي يغطي، في الواقع، امتداد السكان في ذلك العصر، أي الفلاحين. وكان روبسبيير حساساً في ذلك منذ بدايته السياسية. فقال في كتيّب في آب 1788، A la nation artésienne sur la nécessité de réformer Les états d'Artois: «وسكان الريف، هذا الجزء الكثير العود والكبير الاحترام لطبقة الشعب، من هم ممثلوه في مجالس Artois؟ ما زال لهم عدد أقل من سكان المدن، وذلك غير مقبول. فما هو إذاً مجلسنا لطبقة الشعب؟ إنه جمعية لا تمثل طبقة الشعب في المدن ولا طبقة الشعب في الريف...». كان يفكر في الفلاحين عندما كان يقف في وجه القانون العسكري أو في وجه «المارك الفضي». وكان يفكر فيهم أيضاً في كل

(1) Lycurgue: شخصية اسطورية معتبرة حسب التقليد كمشترعٍ لسبارتا.

مرة يثير «الاضطرابات» ويصر على ضرورة «التخفيف من البؤس العمومي» (حول اضطرابات باريس يراجع Lettres à ses commettans, n° 9, mars, 1793)[1]. والأحكام الشرعية، المتخذة مباشرة قبل أيام الثورة وبعدها رأساً منذ 31 أيار حتى 2 حزيران التي أدت توقيف رؤساء جيرونديين هم من أنصار الطريق الرأسمالي التحرري، تدل على اتجاه ثانٍ نحو اصلاح زراعي حقيقي: 4 أيار: الحد الأقصى الأول؛ 10 حزيران: تقاسم القرويين؛ 23 حزيران: إلغاء القانون العسكري؛ 26 تموز: منع الاحتكارات وعقوبة الاعدام للمخالفين؛ 9 آب: إنشاء الأهراءات العامة؛ 17 آب: مصادرة الغلال (سان جوست)؛ 4 أيلول: إلغاء حرية التجارة بالمواد الحيوي؛ 11 أيلول: حد أقصى عام وزيادة الرواتب، إلخ... كان الهجوم على الملكية في 24 نيسان 1793 واضحاً: «إسألوا هذا التاجر وهو من لحم بشري ما هي الملكية، وسيقول لكم، وهو يدلكم على هذا التابوت الطويل الذي يسميه سفينة، حيث وضع أناساً يبدو أنهم أحياء في صناديق أقفلها عليهم: «هؤلاء هم ملكيتي، لقد اشتريتهم حسب كل رأس»... استجوبوا هذا النبيل، الذي يملك الأراضي، والتابعين، أو الذي يظن أن العالم قد انقلب إذا فقد ذلك، وسوف يعطيكم ملكية أفكار مماثلة تقريباً». ويلي ذلك الاقتراحات التصحيحية حول حق الملكية (المرجع عينه). ومن المناسب أخيراً الكلام عن النتائج النظرية لتأكيد «الحق في الوجود» كحق أساسي[2]. فقد استخدمها روبسبيير في مشروعه للاعلان عن حقوق

---

(1) Cf. l'étude de D. Hunt, Les paysans et la politique dans la révolution française, in La guerre du blé... ouvr. cité.

(2) نجد لدى هيغل، مع «الحق في الضيق»، وجهة نظر مماثلة تماماً لوجهة نظر روبسبيير=

الانسان والمواطن في عام 1793، عندما وضع هذا الحق على رأس الحقوق الطبيعية باسطاً مبدأ «التبادلية في الحق» في الشأن السياسي[1].

= ووجهة نظر Dolivier: «ان الحياة، بكونها مجموعة أهداف، لها حق ضد الحق المجرد. فإذا كانت سرقة الخبز مثلاً لاطالة الحياة هي اعتداء صريح على ملكية إنسان، فمن الظلم اعتبار هذا العمل سرقة عادية. واذا كان لا يُسمح لانسان حياته مهددة بأن يتصرف على هذا الشكل نكون قد اعتبرناه محروماً من الحقوق ونكون قد نفينا حريته برفض حقه في الحياة... ولذلك فإن ضرورة الحاضر وحدها بامكانها تسويغ عمل ضد القانون، إذ إن الامتناع عن القيام بهذا العمل ضد القانون سيكون ارتكاب ظلم أخطر، نفياً كاملاً للوجود التجريبي للحرية (ملحق للفقرة 127 من: Principes de la philosophie du droit.

(1) حول مسألة F. Gauthier, in Permanences de la Révolution, ouvr. cité, p. 44 «القوت» يراجع S. Peterson, Die Wurzeln des révolutionnären Dirigismus, in Franzosische Revolution und Politische Okonomie, Schriften aus dem Karl-Marx-Haus, Nr 41, Trier, 1989.



نظرية الثورة

نصل هنا إلى ما يشكل مركز الفكر السياسي لروبسبيير، إلى نظرية الثورة. تحديدان دقيقان من المفيد الإتيان على ذكرهما. يتعلق الأول بالتسلسل الزمني للاحداث، أو بالاحرى تطور روبسبيير من عام 1788 إلى عام 1793. لقد أصبح الآن واضحاً، مما تقدم، بأنه لا يمكن الكلام عن «تجذير»، كما فعل مؤلفون آخرون، بالتشديد على آونة «التحالف مع غير المتسرولين»[1]، باستثناء اعتبار ما يسمى تجذيراً كان هو ذاته مدوّناً في المسار التاريخي. والحال إن روبسبيير لم يُؤخذ بغتة به، بل كان قد ترقبه بشكل واسع حتى أنه حضّره. والثورة الشعبية في 10 آب 1792 التي لم تكن له فيها حصة شخصية (cf., supra, p. 12)، كانت متطابقة تماماً للفرضيات التي لم ينقطع عن تنميتها: كانت ترفض، بشكل جذري، الدستور والملكية على حد سواء.

وكانت قضية Simoneau قد أعطت المقدمات (cf., supra, p.52). فمنذ 28 تشرين الأول كان قد تولى الدفاع عن «تأثير الوشاية في الثورة»

(1) Cf. par exemple, Histoire générale du socialisme, Paris, PUF, t. 1, p. 217 et s.

في مداخلته مع اليعقوبيين. وكان قد أعلن، ضد «عدوى الغويّانية» والغاييّتيين (اتباع La Fayette)، أن القضية تتعلق تماماً بثورة: «ولماذا إذاً لا ينقطعون عن إهانة المجلس العام لحكومة بلدية باريس الذي نذر نفسه لمواجهة غضب البلاط بأنواعه في ليل 9-10 آب؛ والذي أعطى هذه الثورة الخالدة الحركة الضرورية لصعق الاستبداد.... هذه الأقسام التي لم تستحق شكران الشعب الفرنسي وحسب وإنما شكران البشرية، بالحكمة العميقة التي حضرت بموجبها، طيلة أكثر من خمسة عشر يوماً، الثورة الاخيرة، وبالشجاعة الرفيعة التي أعطت بها إرادياً فرنسا كلها علامة الثورة المقدسة التي انقذت الوطن... وإذا كانت الجمعية الوطنية لم تفعل حتى الآن شيئاً يتجاوب مع سمو الثورة وتوق الشعب الفرنسي، فيجب عدم البحث عن السبب خارج الثقة التي محضها عدد كبير من أعضائها للمرشدين غير الأوفياء الذين خدعوهم سلفاً» (شددت على ذلك أنا جورج لابيكا). وقد استعاد، في 10 نيسان 1793، في مقولته أمام الجمعية الوطنية. «حول التآمر المحبوك ضد الحرية»، البرهان عينه، ومدح «الثورة التي قبلت العرش»، ووصفها بأنها «بوتقة الجمهوروية republicanisme والانوار العمومية». وبكونه الرئيس الحقيقي لحكومة بلدية باريس انتُخب على رأس القائمة في المملكة الثورية الأولى التي رفض أن يترأسها، وانتُخب كذلك نائباً أولاً عن باريس في الجمعية الوطنية، في 5 أيلول، وفي الدورة الأولى للانتخاب. أليست حكومة بلدية باريس «الشعب ذاته» وهي المحامي عن حقوقه (10 أيار 1793)؟ «إن الثورة هي في الشعب»، كما سيقول سان جوست (تقرير إلى الجمعية الوطنية بتاريخ 31 آذار 1794).

يجب، من جهة ثانية، القول مجدداً إن تحضير روبسبيير وتوقعاته واقتراحاته هي داخلية في المسار الثوري، ونتاج ومبادئ تدين له، ولا تعصف، كما لدى مارا، في وجه كل ما يبدو له بطيئاً ومؤجلاً، وتوحي بتطبيق مخطط معدّ سلفاً. ولا يمكن القول عنه، كما يقول جوريس عن كوندورسي، إنه كان «ثورياً عظيماً قبل الثورة»، وانه كان سيتبنى إرادياً معاينة كوندورسي: «لم يكن التاريخ السياسي حتى الآن، على غرار تاريخ الفلسفة والعلم، سوى تاريخ بعض الناس»، في حين غدا مع الثورة تاريخ الشعب[1]. ولهذا من المناسب تتبّع أثر ما أعده روبسبيير، وان نشكل ثانية، استناداً إلى منعطف أحداث جديدة حاسمة، تكوّن رؤاه النظرية.

مفهوم الثورة

إن استعمال كلمة «ثورة» لدى روبسبيير يتحدى امكانيات الاحصاء (الحالية). بيد أن استعراض الحادثات الأكثر دلالة يتيح وضع مدوّنات لها.

نقع في أول الأمر على بعض العموميات، وبخاصة أثناء عهد الجمعية التأسيسية La Constituante، مستلهمة مباشرة من Montesquieu. «تفحصوا فقط في سير الثورات. في الدول المكوّنة، كما هو الأمر تقريباً في دول أوروبا جميعاً، هناك ثلاث قدرات: الملك والارستقراطيات والشعب، والشعب بالاحرى هو لا شيء. فإذا حدثت ثورة في هذه البلدان فلا يمكن أن تكون إلا متدرجة، وتبدأ بالنبلاء، وبالاكليروس، وبالاغنياء، ويدعمها الشعب عندما تتوافق مصلحته مع مصالحهم لمقاومة النفوذ

(1) Ouvr. cité, IV, Convention, t. II, p. 1792

المسيطر وهو نفوذ الملك. وهكذا فالبرلمانات من بينكم، والنبلاء، والاكليروس، والاغنياء هم الذين يحركون الثورة؛ ثم يظهر الشعب بعد ذلك. فيندمون، أو الأقل يريدون ايقاف الثورة، عندما يرون أن الشعب بامكانه استرداد السيادة؛ ولكنهم هم الذين بدأوا بها؛ وبدون مقاومتهم وأخطاء حساباتهم ستكون الامة تحت نير الاستبداد» (Sur la guerre, 2 Janvier, 1792). إن ملاحظة إواليّة mécanisme هذه الثورات تملي على روبسبيير التصرف الواجب اعتماده تجاه الشعوب الأجنبية (Cf. supra, p.50)، وهذه احدى السمات في صدد النشيد الوطني البلجيكي: «هذا الشعب محكوم عليه، بسيطرة الخرافة والعادة، بأن يمر عن طريق الارستقراطية لكي يصل إلى الحرية (21 كانون الثاني 1791؛ (والحكم عينه لدى سان جوست): «كنت أعرف تماماً أن البلجيكيين لن يكونوا أبداً أحراراً، إنهم لم يعطوا أنفسهم قوانين» (Esprit de la Révolution, II). وقد لفت انتباه الإحرابيين إلى أن «في الثورات حركات مضادة للحرية وحركات مؤيدة، كما أن في الأمراض أزمات صحية وأزمات قاتلة». فالثورة الاميركية أو 14 تموز ينتميان إلى الأولى، وإعلان الحرب، في الوضع الفرنسي في حينه، ينتمي إلى الثانية.

وفي ما يتعلق بثورة عام 1789، وفي مناسبات عديدة، قيّمها روبسبيير بأنها تم تحضيرها من قبل الانوار، وموضع الانتماء بين العقل والثورة ثابت لديه. وكانت مقدمة مداخلته في 10 أيار 1793، حول الحكم التمثيلي، في صياغة روسّوية (نسبة إلى روسو) نموذجية: «وُلِد الانسان من أجل السعادة الحرية، وهو عبد وتعيس في كل مكان. ان هدف المجتمع المحافظة على حقوقه وكمال كونه être؛ والمجتمع يُذلّه ويضطهده في

كل مكان! لقد حان الوقت لتذكيره بمصائره الحقيقية؛ وتقدم العقل البشري حضّر لهذه الثورة العظيمة...». إن العقل يلعب لعبة الطبيعة فيتبع قوانينها. «كان علم الاخلاق في كتب الفلاسفة، وقد وضعناه في حكم الامم. إن قرار الموت الذي أعلنته الطبيعة ضد الطغاة كان ينام منسياً في القلوب المحطمة لفانين البليدين؛ وقد وضعناه موضع التنفيذ» (15 كانون الأول 1793). «إن علم الاخلاق هو الاساس الوحيد للمجتمع المدني. إن التجمعات كافةً التي تشن الحرب علينا ترتكز على الجريمة: إنها ليست في نظر الحقيقة سوى حشود برابرة متمدنة وعصابات منضبطة. فإلامَ يتقلص إذاً هذا العلم الغامض للسياسة وللتشريع؟ يتقلص إلى أن توضع في القوانين وفي الادارة الحقائق الاخلاقية المغرّبة في كتب الفلاسفة»... (7 أيار 1793). «وبكلمة واحدة نريد تحقيق أمنيات الطبيعة، وإنجاز مصائر الانسان، والوفاء لوعود الفلاسفة» (5 شباط، 1794). وحكم Gramsci يكابر: «السياسة تظهر حقيقة الفلسفة (Cf. supra, p. 16)». والثورة الفرنسية، كما هو معروف بشكل مستفيض، هي شمولية، و«نموذج للامم (المرجع عينه) و«ثورة حقيقية، للعالم»، وقد «هزّت العالم» (18 تشرين الثاني 1793)، وعجزت النبالة عن مضاربتها، كما أدرك ذلك «ثوريّو البلاط» (18 كانون الأول 1792). «إنها ليست سوى جهود الأمة للحفاظ على الحرية أو لحيازتها» (Œuvres)، الجزء VII، صفحة 746؛ 28 أيلول 1791). إنها «الانتقال من الجريمة إلى العدالة» (7 أيار 1794): هذا هو المبدأ الاساسي العظيم الذي ستتنافس فيه «التعاليم الثورية». وهذا مثل على ذلك: «الفصل الأول «في الثورات». سؤال: ما هي الثورة؟ جواب: إنها عصيان مسلح للشعب في وجه الطغاة، إنها انتقال عنيف من حالة

العبودية إلى حالة الحرية. سؤال: هل تقود الحريات دائماً إلى الحرية؟ جواب: أجل، عندما تكون المساواة، كالثورة الفرنسية، مبدأها والفضيلة وسيلتها: عندما يُكشف الستار عن المؤامرة، وعندما تعاقَب الجريمة وتتحدد القوانين الصالحة بالعادات الصالحة»[1].

فالثوريون هم «مؤسسو الحرية» (18 تشرين الثاني 1793). والشعب بالطبع هو دعامتهم وضامنهم ولا تساوي «الفضيلة» لديه سوى «إثم مضطهديه» (Le Defenseur...، رقم 10، تموز 1792). «إن كل ما أنتجته من حكيم وسامٍ هو من صنع الشعب» (15 كانون الأول 1793). ولهذا لا علاقة للثورة بالفوضى، إنها نقيضها تماماً. «سمعت كثيراً الكلام عن الفوضى منذ ثورة 14 تموز 1789 وبخاصة منذ ثورة 10 آب 1792؛ غير أنني أؤكد أن الفوضى ليست إطلاقاً مرض الاجسام السياسية بل الاستبداد والارستقراطية (...). لقد سادت الفوضى في فرنسا منذ Clovis حتى آخر واحد من Capet [2]. ما هي الفوضى، إنها ليست سوى الاستبداد الذي يُنزل الطبيعة والقوانين عن العرش ليضع مكانها أناساً» (10 أيار 1793). فالفوضى هي بالامتياز الاتهام المضاد للثورة وبخاصة اتهام «الزمرة التي تلت 10 آب». لقد شهّر بها روبسبيير بلا كلل (28 تشرين الأول 1792، De l'influence de la colomnie....، و10 نيسان 1393 Sur le conspiration...، وهي نصوص سبق أن استشهدنا بها، supra، صفحة 29). إن النقد المنهجي لانواع الحكم التي اعتُبرت مسؤولة عن تعاسة

---

(1) Cité par Jean Massin, Almanach de la Révolution française, Paris, Club français du Livre, 1963, p. 298.

(2) Clovis: هو كلوفيس الأول ملك فرنسا. وCapet: سلالة حكمة فرنسا.

الشعوب، المشترك بين روبسبيير وسان جوست ومارا..، ليس أبداً أكثر إثباتاً للفوضوية لدى الأخير المسمى الأشرس[1] منه لدى الأول. إن المسألة الاساسية لدى الجميع هي مسألة ابتكار شكل سلطة سياسية يؤمن جوهرها القطيعة مع الاشكال السابقة قاطبةً؛ ومن هنا الجدل، الذي سبق أن وقعنا عليه، حول التمثيل والديمقراطية المباشرة، والجهد في تحديد الحكم الثوري (cf. infra).

بيد أن طبيعة الثورة، وهي السبب الأكثر تناسباً لمفهومها، يجب أن يُبحث عنه خارج هذه المجموعة من المعايير التي يمكن الحكم عليها بأنها وصفية أكثر من اللازم، وأخلاقية وغير شفافة، إن لم تكن إرادوية volontaristes. لا شيء يجعلها تظهر لنا بشكل أفضل من الحرب الكلامية القاسية التي دارت، في منعطف عام 1792، حول المسألة في أن نعرف «اذا كانت الثورة قد انجزت أم لا».

لقد دافع روبسبيير، منذ 29 أيلول 1791، عن حقوق الجمعيات والنوادي، عشية حل الجمعية التأسيسية La constituante، ومباشرة بعد فصل النويّانيين من نادي العقوبيين. كان يرد على الواشي الذي يصرح بأننا «لم نعد بحاجة أبداً إلى هذه الجمعيات، لأن الثورة قد انتهت» بما يلي «أريد حقاً أن أفترض ذلك معك، رغم أنني لا أفهم جيداً المعنى الذي تربطه بهذا العرض الذي سمعته يتردد بكثير من التصنع (...). لكي يكون القول إن الثورة قد انتهت صحيحاً يجب أن يكون الدستور قد توطد لأن

(1) Cf. M. Vovelle, Marat, Textes Choisis, Paris, Editions Sociales, 1963, p. 34 et p. 155.

سقوط الدستور واهتزازه يجب بالضرورة أن يُطيلا الثورة (...) [وتبع ذلك نقد عنيف وتهكّمي للوضع الذي يكشف خط أعداء الثورة]. لا أعتقد أن الثورة انتهت». وبعد مضي سنة، في 24 تشرين الأول 1792، وجّه Brissot الكلام إلى الجمعية الوطنية La Convention ونشر Adresse à tous les républicains يهاجم فيهما صراحة حكومة بلدية باريس واليعقوبيين والجبل[1] ومارا وروبسبيير، ويصفهم بالفوضويين وقد صرح بأن: «مفسدي التنظيم هم الذين يريدون أن يسوّوا كل شيء، الملكيات، واليسر، وأسعار المواد... ويريدون أن ينال عامل المعسكر راتب المشترعين... إن الشعب قد خُلق ليخدم الثورة، ولكن عندما تكون قد أُنجزت يجب أن يعود إلى مقره وأن يترك إلى الذين لديهم فكر أشمل من فكره عناء قيادته» (استشهد بهذا Massin، صفحة 145). وفي 25 تشرين الأول، أخذ J.-B.Louvet البدل، وردد اتهام روبسبيير «بالديكتاتورية» التي سبق أن جرى الاتهام بها في بداية السنة. فردّ عليه روبسبيير، في 5 تشرين الثاني، بأفضل ما في قريحته: «أتأخذ علينا بأننا منعنا على المتآمرين أبواب الحاضرة؟ أتأخذ علينا أننا جرّدنا المواطنين المشتبه بهم من السلاح، وأبعدنا عن جمعياتنا، حيث نتداول في السلامة العامة، أعداء معروفين للثورة؟ لماذا لم تدّع في آن واحد على البلدية، والجمعيات الأولية في المقاطعات، وعلى جميع الذين اقتدوا بنا؟ إذ إن هذه المطاردات جميعاً كانت غير شرعية، بقدر ما هي الثورة غير شرعية، وسقوط العرش والباستيل هو غير شرعي بقدر الحرية بعينها (...). أيها المواطنون هل تريدون ثورة

---

(1) الجبل: اسم أُطلق على بعض أعضاء الجمعية التأسيسية La Montagne.

بدون ثورة؟» (شددت عليها أنا جورج لابيكا). وقبل بضعة أيام من ذلك، (Lettres à ses commettans, n° 7) هاجم Pétiov، رفيقه القديم في النضال، الذي انتقل إلى الجيرونديين، والذي ساط (أي ضرب بالسوط) «مخالفات حكومة بلدية باريس: «إنك تأخذ عليه [المجلس العام للحكومة] إطالة الحركة الثورية إلى ما بعد أجلها. فماذا كانت هذه الحركة؟ أنت لا تتكلم عن ذلك: من المحتمل أن يكون هذا الاجل الآونة التي كان يجب عليهم فيها أن يستقيلوا، بحيث أن الحركة الثورية، حسب مفهومك، كان يجب أن تكون لمدة أربع وعشرين ساعة بالضبط؛ إنك تقيس الثورات السياسية كما تقيس ساعات الشمس... لماذا لم تأتِ لتخلق، في يوم واحد، عالماً سياسياً جديداً، كما فعل خالق الكون في ثلاثة أيام...». إن الثورة تملك حركتها الخاصة. وPitt يعرف عن ذلك شيئاً ما: «أنظروا كم تجر كل أزمة ثورتنا دائماً بعيداً عن النقطة التي كانت تريد التوقف عندها؛ انظروا بأي جهود مضنية يسعى إلى جعل العقل السياسي يتراجع وإلى إعاقة مسيرة الحرية؛ أنظروا بعد ذلك كم من الجرائم قد ارتكبت لتدميرها» (18 تشرين الثاني 1793). وهكذا هذه هي النقطة إذن. الثورة ليست شرعية.

وهذه اللاّشرعية تعود للمنطق الداخلي للمسار الثوري. إنها، بالنسبة إلى روبسبيير، تعود له مرتين. في المرة الأولى لأن أي ثورة هي معلّقة للقانون. وهي كذلك بحسب تعريفها: إن الثورة تلغي النظام السابق. إنها المدة الفاصلة بين شرعيتين، الشرعية التي لم تعد موجودة والشرعية التي لم تحصل بعد. إنها انبثاق الحرية، كما في الثقل التاريخي، في ضرورة المبادرة في الخضوع والانفعالية. إنها تأكيد الارادة للجميع، للشعب، في

صنع التاريخ والسلوك كاتباع. إنها ثورة الافعال الخلاّقة. وهي، من جهة ثانية، نتاج عقل متمادّ Coextensive باتجاه الطبيعة، عقل يعيد بسط الطبيعة في حقوقها، هذه الحقوق غير القابلة لأن يمر الزمن عليها، كما أكّد ذلك روبسبيير بالقدر الكافي. والحقوق الاجتماعية هي في الصف الأول، ومنها الحق في الوجود، والحقوق السياسية، وحقوق المجتمع المدني. و«الحرية، والمساواة، والاخوة» تدعو إلى تدوين الحقوق الطبيعية. وتُخضع لنفسها الحقوق الخاصة، كحق المُلْكية الذي ليس سوى تاريخي، وبعبارة أخرى ليس سوى ظرفي أو صدفوي. ونتيجةً ذلك فإن الحق في الثورة، في العصيان المسلح، هو الذي لم ينقطع روبسبيير عن الدفاع عنه منذ قضية عمال مستودع الأسلحة في تولون (cf. supra, p.46) الذي خصّه بالبند 24 من Projet de déclaration des droits de l'homme et du citoyen (24 نيسان 1793): «إن مقاومة الاضطهاد هي نتيجة حقوق أخرى للانسان والمواطن. هناك اضطهاد للجسم الاجتماعي عندما يكون عضو واحد من أعضائه مضطهداً. وهناك إضطهاد لكل عضو عندما يكون الجسم الاجتماعي مضطهداً. وعندما تضطهد الحكومة الشعب تكون الثورة المسلحة للشعب بكامله ولكل قسم منه أقدس الواجبات. وعندما ينقص مواطناً ما الضمان الاجتماعي يكون له الحق الطبيعي بأن يدافع عنه بنفسه. وفي الحالتين يكون إخضاع مقاومة الاضطهاد لاشكال شرعية التفنن الاخير للاستبداد»[1].

(1) مما أعطى، في دستور عام 1793، المادة XXXV، التي جاءت كما يلي: عندما تنتهك الدولة حقوق الشعب تكون الثورة المسلحة للشعب ولكل قسم منه أقدس الحقوق وأكثر الواجبات ضرورة».

وبما أن الحق في الثورة هو مضمون دستورياً وبالتالي شرعياً، فإنه، إن لم يكن الحق في تعليق القانون، فهو على الأقل الحق في تعليق أجهزته، أي الحكومة ومجموع آليّاتها التي تؤمن سلطانها. إنه الحق المعلّق للحق الذي، عن طريق تناقض قانوني مذهل، يمنح الطبيعة امتيازاً مطلقاً على القانون. إنه الحق في نفيه، إنطلاقاً من المصدر الذي يؤسسه، في أن يكوّنه على أنه الحق، على أنه السيادة الشعبية. ماذا يمكن القول سوى أن الثورة لا يمكن أن تكون محصورة بالقوانين المستبدلة بالشرعية السابقة التي حطمتها والتي سوف تمنع، أو حتى ستحدد حركتها؟ وسوى أن الثورة لا يمكن، في أي حالة، إلا إذا تخلت عن نفسها، أن يُعلن أنها انتهت. ليس لمسألة وقف الثورة ما هو قابل للبرمجة. وقد رأى روبسبيير ذلك تماماً، مما يضفي الشرعية على عدم إنجازها، وبعبارة أخرى على دوامها. والذين الذي يعترف به أنغلز تجاه مارا: «إننا، لاعتبارات عديدة، نقتدي لا شعورياً بالمثل العظيم لصديق الشعب... الذي كان، مثلنا، لا يعتبر الثورة قد انتهت، بل كان يريد إعلانها دائمة»[1]، يليق، بدون تحفظ، بالعفيف الذي لم يعتقد بانجازها الممكن، إذ إن الدوام يعود، هو أيضاً، إلى الانتظام التاريخي طالما لم يتم قلبه. ولكن إلى متى هذا الدوام؟ إلى أن تشكل الطبيعة والعقل والحالة الاجتماعية كلاً غير قابل للانحلال. وصديقه الموثوق سان جوست قال ذلك أفضل منه في بعض الصياغات المأثورة: «إن من يصنعون الثورات في العالم، ومن يريدون فعل الخير، يجب أن لا يناموا إلا في اللحد» (تقرير إلى الجمعية الوطنية بتاريخ 10

(1) Cité par M. Vovelle, ouvr., cité, p. 36.

تشرين الأول 1793)، طالما أنه «يجب على الثورة أن تتوقف عند كمال الحرية عن طريق القوانين»[1]. والشيء عينه عندما كان على روبسبيير، حين ستأتي آونة الاعتراف بالفشل، في آخر مقولاته، أن ينحني تجاه «حشد المحتالين، فلاحظ أن «الثورة مجمدة؛ لقد وهنت المبادئ جميعاً: لم يبق سوى قبعات حمراء تحملها المؤامرة... لم يحن بعد ولا شك وقت عمل الخير» (المرجع عينه). والموت الذي رضي به الاثنان يؤكد من جديد أن الثورة لم تنتهِ ولا يمكنها أن تنتهي.

ذلك بأن مفهوم الثورة، حتى وإن أضحى ذلك جلياً، يبقى غير قابل للفهم خارج الجدلية ثورة / ثورة مضادة التي هي ذاتها جدلية التاريخ؛ ولا يعني ذلك حركتين متعاكستي الاتجاه، وإنما صوراً مكمّلة لا يكشف دوامهما نفسه إلا في المدة القصيرة لأزمة سياسية اجتماعية، في اشتداد من نموذج 1789 -1795. إن الحرب، كما رأينا (supra, p.41s)، قد قسّت خطوط التقاسم وجذّرت المواقف. وسوف تساهم، في الأشهر التي تلت انطلاقتها، في جعل الايام الثورية لصيف عام 1792 محتمة، أي تحرير القوى السرية والمستترة منذ عام 1789، وإحداث الثورة أكثر من إحداث ثورة ثانية. وسوف ينتصب تاريخ 10 آب، مع حكومة بلدية باريس التي «لم تكن سلطة مرتكزة على قوانين دستورية أو معايير قانونية أخرى (Manfred, p.349)، على أنه منافس لتاريخ 14 تموز. وقد أحس روبسبيير بذلك أكثر من أي شخص آخر. ومن الصحيح قطعاً بهذا المعنى القول إنه كان محركها، لا الساهر عليها، عندما بدأ مداخلته في 29 تموز مع

(1) Fragments sur les institutions républicaines, III, «Révolution».

اليعقوبيين، Des maux et des ressources de l'Etat، لهذه الصيغة: «إن الأوجاع الشديدة تتطلب العلاجات الفعالة». فهل أن أي مفاجأة، منذ ندائه لعام A la nation artésienne 1788، هي، من أجل ذلك، مستبعدة؟ وهل أن التوقعات تصيب الهدف دائماً؟ كلا بالطبع، وسان جوست هو أيضاً على حق: «ربما تقودنا قوة الاشياء إلى نتائج لم نفكر فيها أبداً». (26 شباط 1793). إن النضال ضد «الزمر» ينفخ مدوّنة «المحتالين» بشكل ضخم، وهم ثوريون وقحون وثوريون رجعيون وثوريون كاذبون، ويزيد من دورهم على «مسرح الثورة»، ولا يفعل سوى ترجمة القانون الداخلي للمسار. والمقولة التي لم يتم إلقاؤها Sur la faction de Fabre d'Eglantine التي استخدمها سان جوست في تقريره إلى الجمعية الوطنية في 31 آذار 1794، تعطي معلومات عن «الائتلافين الخصمين» للاعتدالية والغلو اللذين يمتزجان في قصديتهما المضادة للثورة. «إن انتصار أي من الحزبين سيكون شؤماً على الحرية وعلى السلطة الوطنية. فإذا سحق أولهما الثاني ستكون الوطنية منفية وستفقد الجمعية الوطنية طاقتها التي بامكانها وحدها انقاذ الجمهورية، وستقع الدولة من جديد بين أيدي المؤامرة والارستقراطية والخيانة. وإذا تغلب الثاني فسيكون هناك الارتباك، والفوضى، وإذلال التمثيل الوطني، وستكون ملاحقة المواطنين الشجعان والحكيمين جميعاً ثمرات نصره». فهل نرى في ذلك، حسب رؤية أصبحت تقليدية (غير أنها لم تكن، في ذلك الحين، على هذا النحو إطلاقاً، وهذا ما يجب قوله) عمل مزج منهجي أكثر فأكثر بين معارضتي اليمين واليسار»، وعلاقة هذا «التفكك أو قصر النظر أو الضعف» «وقد دفع روبسبيير ثمنها بهدوء (Mazauric, p. 41 et 42). فهل سنقلق، في

مجاملات مشبوهة نعرضها، من القدر الذي سيقود أي ثورة إلى التهام أبنائها بالذات»؟ وإذا كان حقيقياً أن الثورة، في مواجهتها للقوى المضادة للثورة، هي غير قابلة لأن تنتهي، وإذا كنا نريد تماماً أن نجهد في تقدير علاقات المصالح الراهنة إبّان السنة II، يجب أن نحذر من أحكام بهذا الايجاز تحوّل التاريخ إلى محكمة.

وبالنسبة الينا فإننا لم ننتهِ من مفهوم الثورة، أي من المكابرة التي تجعل روبسبيير يحمل تماسكهما إلى حدودها الخارجية. هناك «إشهاران» جديدان، وفي الحقيقة مرحلتان لمجرى الثورة، معطيان لنا.

محاكمة الملك

لسنا هنا في صدد رسم متتاليةٍ تاريخية معروفة بشكل واسع، وإنما في صدد إبراز التورط التاريخي لموقف روبسبيير من حيث أصالته (وسان جوست كذلك). لم يغيّر روبسبيير رأيه أبداً تجاه الملكية كنظام سياسي: فالملكية هي الاستبداد واضطهاد الشعب. غير أنه بعد 14 تموز، وبعد أن حصلت طبقة الشعب على الأعتراف بها والاعتراف بالشعب معها، بالقوة خلف الأعلان عن الحقوق، لم تعد صفة السلطة السياسية هي موضوع البحث وإنما محتواها بالضبط. فالملكية وجدت نفسها مقرّبة إلى صف مشكلة ثانوية وتابعة.

ففي 21 حزيران 1791، بعد فرار الملك، في حين كان يُطالب في أوسط الكهنة الفرنسيكانيين وباعلان الجمهورية، ابتهج روبسبيير، دون يهتم للحدث ولا للفرضيات التي بدأ يعطيها («الاختطاف»)، لربح أربعين مليوناً (مداخيل الملك بما في ذلك اللائحة المدنية) يمكن أن تعود للامة وتعمل جدياً على تفكيك الوضع: مناسبة مؤاتية، تصميم سابق من قبل

الملك، دعم خارجي وبالاخص داخلي، تواطؤ الجمعية الوطنية وحتى خيانتها. وعاد إلى الموضوع في 14 تموز، في صدد الحصانة (cf. supra, p.36)، لكي يصوغ دعوى الجريمة. وشدد، في 25 كانون الأول 1792، على اتساع السلطات التي يضمنها الدستور للويس السادس عشر وعلى الخطر التي تمثله في حالة الحرب وفي 17 أيار، في غمرة الخصام بين الجمهوريين والملكيين، عاد إلى التأكيد على لا مبالته تجاه طبيعة النظام «... إنني أفضل أن أرى جمعية تمثيلية شعبية ومواطنين أحراراً ومحترمين مع وجود ملك على أن أرى شعباً مستعبداً ومُذَلاً تحت مقرعة مجلس شيوخ أرستقراطي وديكتاتور [إذن هناك خطران ليسا وهميين]... فهل أن حل المعضلة الاجتماعية الكبيرة، يكمن في كلمتي جمهورية أو ملكية؟ إيه! ماذا يهمني ان يقدم لي مواطنون مزعومون رئاية perspective قريبة لاغراق فرنسا في الدماء في سبيل أن نتخلص من الملكية إذا لم تكن السيادة الوطنية والمساواة المدنية والسياسية هما اللتان يريدون إقامتهما على أنقاضها؟». إن شكل السلطة السياسية هو ثانوي، وهو تابع، كليةً، للصالح الاعلى الذي يحكمها، صالح «قضية الشعب».

وفي 29 تموز دفع بتحليله أيضاً وقد بيّن ارتيابيته تجاه التدبيرين المرتقبين: التعليق أو الخلع، وصرح أنه يفضل الثاني، إذ لا يمكن للاول ولا للثاني أن يحملا حلاً فعالاً؛ إنهما، على العكس، لن يفعلا سوى زيادة خطورة الموقف. «هل ان لويس السادس عشر هو الذي يحكم فعلاً؟»، ذلك كان تساؤله. «كلا، فاليوم، كما هو الأمر دائماً، وأكثر من أي وقت، ان الذين يستولون عليه، كل بدوره، هم المتآمرون. فعندما يُجرّد من الثقة العامة التي تضع وحدها قوة الملوك لا يعود شيئاً في ذاته... إن ملوككم

الحقيقيين هم ألويتكم، وربما ألوية الطغاة المتحدين ضدكم؛ إنهم جميعاً هم المتحالفون لاستعباد الشعب الفرنسي... إن خلع لويس السادس عشر هو إذاً تدبير غير كافٍ لكي ينضب مصدر آلامكم. ماذا يهم أن يختفي الشبح المسمى ملكاً إذا بقي الاستبداد!..». وبعد الاستيلاء على Tuileries وأيام أيلول، وإلغاء الملكية (21 أيلول)، كانت الحركة الحقيقية قد حزمت أمرها. واختارت السيادة الوطنية للثورة شكل الجمهورية. وقد رد روبسبيير على المآمرة التي لم تلق سلاحها، وعلى النميمة حول «المجازر» والنقمة بالنسبة إلى شقاء الكبار: بامكانكم البكاء على الابرياء «وحتى على الضحايا المجرمة المحتفظ بها لثأر القوانين والتي سقطت تحت سيف العدالة الشعبية»، وإنما «توقفوا عن أن تحركوا تحت ناظري الثوب المدمّي للطاغية، وإلا سوف أعتقد أنكم تريدون إعادة وضع روما في الأصفاد» (5 تشرين الثاني 1792).

بعد ذلك بقليل دارت النقاشات حول محاكمة الملك السابق (13 تشرين الثاني). وكان سان جوست في الطليعة. وجاءت برهنته قانونية، وإنما على نقيض ما يتسم بالقانونية مما يبدو بديهياً بالنسبة إلى الجمعية الوطنية. لا يمكن معاملة Louis Capet كمواطن، يجب أن يحكم عليه كعدو وحتى كأجنبي. «إن المواطنين يرتبطون بالعقد، والعاهل لا يرتبط بشيء... والميثاق هو عقد بين المواطنين لا مع الحكم: ليست لنا علاقة بعقد لم نلزِم أنفسنا به. ونتيجةً لذلك فإن لويس، الذي لم يُلزم نفسه بالعقد، لا يمكن أن يُحاكَم مدنياً (...). هل يحاكم ملك كواطن؟ إن ذلك سوف يدهش الأجيال القادمة الفاترة. فالمحاكمة هي تطبيق القانون. والقانون هو علاقة عدالة: أيّ علاقة عدالة هناك إذاً بين البشرية والملوك؟».

إن النتيجة، تفرض نفسها بنفسها: «هذا الرجل يجب أن يَحكُمَ أو أن يموت». ومحكمته هي الشعب، والحق الوحيد الذي له قيمة والحالة هذه، هو «حق الناس» الذين سبق أن أدين باسمهم، خارج أي بند شرعي، قيصر أو Tarquin أو شارل الأول تتبع ذلك نتيجتان: إن تعليق «بعض الاهتمام للعقاب العادل لملك» يُرد إلى توقع تأسيس جمهورية؛ فإذا كان لويس معذوراً من جهة ثانية، «فليس هناك أي مواطن ليس له عليه الحق الذي كان لبروتس على قيصر» (مقولة 13 تشرين الثاني). وكان Jean Bon Saint-André صريحاً أكثر: «أي محاكمة هذه التي تتكلمون عنها؟ ليس لها أيّ علاقة في الأمر؛ حتى أنه ليس هناك حكم معد للاصدار؛ فقد سبق للشعب أن أصدره في العاشر من آب (10 novembre cité par Massin, p.153). وقد قدم روبسبيير، من جهته، في Lettres à ses commettans (رقم 5، تشرين الثاني)، برهانين؛ يقضي الأول بتذكير مبدئي: في «نظام سياسي [مؤسس] على قواعد العدالة والمساواة» يعني العفو عن Capet، المجرم الاساسي، أن نمنع على أنفسنا معاقبة أي كان، معاقبة عملائه أو حتى «المسيئين» من أي نوع كانوا». والثاني، وهو صدى لسان جوست، يستهدف الاجراء: «يكفي تجنب أحد المصادر الأكثر خصباً لاخطائنا السياسية الذي يقضي، كما لاحظ ذلك Montesquieu، باتخاذ القرار استناداً إلى قواعد القانون الوضعي، وهذا يتوقف على مبادئ حق الناس أو الحق الطبيعي» (شددت على ذلك أنا جورج لابيكا).

إن المقولة العظيمة بتاريخ 5 كانون الأول هي سياسية عمداً، وهي ممفصلة في خيار بمنجى من الجمعية ويجب أن يقلقها: «كان لويس ملكاً، والجمهورية قد أُنشئت: والقضية التي تشغلنا تقررت بهذه الكلمات

وحدها... لقد سبق أن تمت إدانته، ولم تعد الجمهورية معذورة... فإذا كان من الممكن الافتراض أنه بريء فماذا تصبح الثورة؟». ينتج عن ذلك أنه «ليس هنالك قطعاً مجال للمحاكمة. فلويس ليس متهماً. ولستم قضاة إطلاقاً». إن العقوبة الممكنة هي الموت. وكل مناقشة حول عقوبة أخرى هي عبثية لأنها لا تتلاءم مع الوضع. ويذكّر روبسبيير بعداوته لعقوبة الموت التي سبق أن طلب إلغاءها في الجمعية التأسيسية la Constituante (في 30 أيار 1791، عندما كانت الأزمنة ما تزال هادئة): «إنني أمقت عقوبة الموت التي وردت في قوانينكم بسخاء... فعقوبة الموت عموماً هي جريمة». «غير أن ملكاً مخلوعاً في صميم ثورة ليست أبداً موطدة إلا بقوانينها العادلة، إن ملكاً يجذب مجرد اسمه آفة الحرب على الامة الثائرة، لا يمكن للسجن ولا النفي أن يجعل وجوده غير ذي تأثير على السعادة العمومية. وهذا الاستثناء القاسي للقوانين العادية التي اعترفت به العدالة لا يمكن أن يُنسب إلا لطبيعة جرائمه. إنني أتلفظ بأسف بهذه الحقيقة المحتومة... يجب أن يموت لويس لأن الوطن يجب أن يعيش».

إن قوة هذا الموقف وطابعه المبتكر بالذات هما بالطبع فوق الجمعية التي لا تسمعهما، مع أنهما في تماسك كلي مع النظرية الروبسبييرية للثورة التي تتموضع خارج الحق، باسم حماية حق أسمى للطبيعة أو للناس، وخارج القوانين المدنية، في سبيل شرعية تقام انطلاقاً من مصدرها الوحيد وهو السيادة الشعبية. إن كانط Doctrine du droit، الذي افتُتن تماماً بمجرى الثورة الفرنسية و«محاكمة» الملك بشكل خاص، قد أدرك بالضبط هذه الظاهرة: «إذ إن مصدر السلطة العليا يتموضع فيه [الشعب] وانطلاقاً منه يجب أن تُشتق حقوق الافراد جميعاً، باعتبارهم اتباعاً عاديين (وفي أي

حال باعتبارهم كموظفي الدولة)، والجمهورية التي سبق أن أقيمت لم تعد الآن اطلاقاً بحاجة إلى ترك زمام الحكم وإعادته إلى الذين أمسكوا به سابقاً والذين بامكانهم أن يدمروا مجدداً، عن طريق اختيار مطلق لارادتهم الكيفية، جميع التنظيمات الجديدة»[1]. وسواء أكان ذلك حيلة أو ذرائعية فقد رأى كانط جيداً، على غرار روبسبيير، أن الشعب «ليس بامكانه أبداً أن يطالب بحق معاقبته، هو، العاهل، بسبب إدارته السابقة»، إذ إن العاهل «المعتبر كمصدر للقانون، لا يمكنه أن يرتكب ظلماً»؛ وإذا كان «التصديق المعطى لاعدامات من هذا النوع (شارل الأول، ولويس السادس عشر) لم يكن مصدره في الحقيقة مبدأ قانوني مزعوم» (Tosel, p. 116- 117) فيعود ذلك إلى أن لويس السادس عشر قد وضع فيه ما هو خاص به («خطأ خطير وغلط في الحكم»)، عندما لم يتخلص، في مواجهة الصعوبات الاقتصادية، من السلطة التشريعية وحسب، وإنما أيضاً من الحكومة (صفحة 119). «وفضلاً عن ذلك، ما ان تحدث ثورة ما وينشأ دستور جديد، لا يمكن للطابع غير الشرعي لبدايتها ولمسلكها أن يحرر الاتباع من موجب الانصياع، كمواطنين صالحين» للانتظام الجديد للامور، وليس باستطاعتهم رفض الطاعة الصادقة للسلطان الذي أمسك بالسلطة» (صفحة 118). وهكذا ليس هناك حق في المقاومة، ولا حق في العصيان، ولا بالاحرى حق في الثورة، من قبل الشعب ضد الطاغية؛ «إن ثورة عام 1789» لم تكن سوى تطوّر قانوني عن طريق انتقال شرعي للسيادة»، كما لاحظ Tosel الذي أضاف: «إن أكثر ما صدم كانط في المسار الفرنسي كان، بلا

---

(1) Ch. A-Tosel, ouvr., cité, p. 118- 119. ;52

نزاع، الثورة المضادة» (صفحة 86)، باسم... الحق بالطبع. هذه هي المشروعية الكانطية للسلطة الواقعية، وتفترض رفض البحث عن مصدر السلطة السياسية (صفحة 66). وبالمقابل لا يمكن أن يؤخذ على كانط عدم الذهاب بعيداً كروبسبيير ـ حتى ضمان الثورة الدائمة قانوناً. وأخيراً، أظهر روبسبيير، في كتابه الرهيب للجيرونديين عندما تنبأ بما يلي: «سوف تكونون جميعكم مهجرين»، سخطه على مماطلتهم والذرائع التي أثاروها لتأخير الاستحقاق «لقد نطق الشعب بحكمه مرتين على لويس: 1 ـ عندما حمل السلاح لخلعه، ولطرده. وأنتم تتهربون أنفسكم من غضبه المحق بوعده بثأر علني؛ 2 ـ عندما فرض عليكم الواجب المقدس إدانته بشكل ساطع في سبيل سلامة الوطن ولاعطاء مثل للعالم» (Lettre à ses commettans, n° 1, Janvier 1792, rappel à nouveau sur les manœuvres de retard, le 10 avril 1793) لم يبق شيء، حتى بالنسبة إلى الاسباب القانونية والى منطوق عمل جلي في الاتهام، سوء إعدام Capet الذي يكاد يكون فرداً، أو رمزاً، وفي الحقيقة شبحاً»[1]. مرة أخرى

---

(1) يمكن أن نضيف، باتجاه الذين يجعلهم قطع الرأس الملكي يضطربون، أن تقليد قتل الطاغية أو النزعة إلى قتل الطاغية، هو من أقدم التقاليد. ونجد ذلك لدى أفلاطون، ولدى أرسطو، ولدى شيشرون. وهو موجود في التوراة وموجود لدى Jean de Salisbury، وحتى لدى Thomas d'Aquin؛ وحسب ماكيافيل أقدم راهب دومينيكي، Jacques Clément، على قتل هنري الثالث، وكان موضع تقريظ حار من اليسوعي Mariana، الذي لن يكون الوحيد. فقد اشتُبه بـ Ravaillac بأن تعرف في عام 1603، بتحريض راهب يسوعي آخر... (F. Jourdain de Muizon, La question du tyrannicide selon les Jésuites et sa lecture au XVIII° siècle, thèse en cours, Paris X- Nanterre).

نجحت الثورة، بعد أن اندمجت بالجمهورية، في أن تؤمن، في الالتباس، سلامتها ومتابعتها الخاصة.

الحكم الثوري

إنه الفصل المتعلق بروبسبيير «رجل الدول» رجل «ديكتاتوريتها». وقبل الكلام عن ذلك، في الخط المستقيم لما سبق، من المهم أن نلاحظ أننا هنا أمام نصوص عظيمة، في طموحها التاريخي أكثر مما هي في حجمها، وهي في الوقت عينه، نصوص تركيب ورثاية. ومنها ثلاثة نصوص على الأقل من السهل الوصول اليها (مستعادة في Bouloiseau (A)، وPoperen، وMazauric)، تشكل كتيّبات حقيقية: Sur les principes du gouvernement révolutionnaire (25 décembre 1793)، وSur les principes de morale politique qui doivent guider la convention nationale dans l'administration intérieure de la Républic (5 février 1794), Sur les rapports des idées réligieuses et morales avec les principes républicains et sur les fêtes (7 mai 1794). وهذه التقارير الثلاثة ألقيت باسم هيئة السلامة العامة.

وقد سبق أن وقعنا، هنا وهناك، على بعض السمات التي تتطرقنا اليها حول موقف روبسبيير تجاه الدستور. وفي استطاعتنا الآن بيان سيمائها الاجمالية. إنها تتضمن ثلاثة أزمنة متتابعة. وسنذكر أولاً القاعدة العامة: إذا كان من الصحيح، في الفلسفة الروسّوية أن تعاسة شعب تُنسب إلى حكمه (ch. supra. p.25)، فإن العكس صحيح كذلك: «تتوقف الحرية والسعادة العمومية على طبيعة الحكم وعلى نتيجة المؤسسات السياسية»

(29 تموز 1792). ونتيجة ذلك أن «الهدف الأول لأي مؤسسة يجب أن يكون الدفاع عن الحرية العامة والفردية ضد الحكم ذاته» (10 أيار 1793).

والزمن الأول هو زمن الدفاع عن إعلان الحقوق الذي لا يفرض مظهره وحسب وإنما امتداده كذلك (cf. supra, p.32)، وعن الدستور «كما هو»، حسب التعبير الذي استعمله روبسبيير منذ أول سطر من الافتتاح رقمك 1 من Defenseur de la constitution, «Expositions de mes principes» (أيار 1792). «لقد سُئلت لماذا أعلنت الدفاع بشجاعة غالباً ما بسطت عيوبها. وقد أجبت بأنني... منذ الآونة التي كان فيها العمل الدستوري قد انتهى وترسّخ بالانضواء العام اكتفيت دائماً بطلب تنفيذه الصادق، لا على طريقة هذه السياسة التي يسمونها معتدلة...، ولا على طريقة البلاط... بل كصديق للوطن وللبشرية، مقتنعاً بأن السلامة العامة تأمرنا بأن نلجأ إلى حماية الدستور لدفع هجمات الطموح والاستبدادية»، إذ إن الدستور بحاجة إلى أن يكون مدافعاً عنه ضد جميع أنواع الاعداد الخبثاء، وبخاصة ضد السلطة التنفيذية، الوزارة التي، تحت غطاء الارادة في أن تكون «كما هي»، تعلن حرباً مفتوحة على الوطنيين (18 كانون الأول 1792)، وضد السلطة التشريعية نفسها (هنا وهناك passim). وبمرور الأشهر أصبح «المدافع» قاطعاً أكثر فأكثر، فتجذّرت هجماته. فقد أكد، في Des maux et des ressources de l'Etat (رقم 11، تموز - آب 1792)، أن الشعب كان «اللعبة الابدية للمتآمرين الذين حكموه منذ بداية الثورة» (شددت على ذلك أنا جورج لابيكا)، وأقحم في القضية، في الوقت عينه، «السلطة التنفيذية التي تريد ضياع الدولة» و«السلطة التشريعية التي لا تريد إنقاذها أو لا تستطيع ذلك».

وفي الزمن الثاني، زمن إصلاح الدستور، وفي الحقيقة زمن إنضاجه وتنقيحه، يمكن تمييز مرحلتين نظريتين، مع أنهما شبه معاصرتين Sur la propriété، الذي تلاه Complet de déclaration des droits de l'homme et du citoyen (24 نيسان 1793)، والذي يطمح فقط إلى «اقتراح بعض المواد الاضافية الهامة»، أجرى، في الحقيقة، تصحيحات جذرية حول الملكية التي هي، في الواقع، الهدف المعلن عنه في المداخلة (cf. supra, p.57)، وحول الاخوّة، ثغرة أخرى، دوّنها روبسبيير بشكل خاص في المادة 2 الشهيرة: «إن من يضطهد أمة يعلن عن نفسه عدواً للامم قاطبة»[1]. وهذه الاضافة المزدوجة «رفعت القبعة لها»، كما يقال اليوم، مقدمة الإعلان الجديد الذي يذكّر بأن «نسيان الحقوق الطبيعية للانسان واحتقارهما هما السببان الوحيدان للجرائم والتعاسات في العالم» (شددت على ذلك أنا جورج لابيكا). وهذه المقدمة تسوس الإعلان منذ المادة الأولى: «إن هدف أي تجمع سياسي هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية وغير القابلة لمرور الزمن عليها للانسان، وإنماء ملكاته جميعاً». وقد تركزت الخمس والعشرون مادة الأخرى على الشعب «كسيّد»: «الحكم هو من صنعه وهو خاصته، والموظفون العموميون هم مؤتمنوه» (المادة 15). وهي تحدد عدداً من التدابير، ومنها «مقاومة الاضطهاد» المطلقة التي سوف تضبطها مقولة Sur le gouvernement représentatif وتبيّنها بشكل جلي وقد حذّر روبسبيير، موجهاً كلامه إلى زملائه في الجمعية

---

(1) يذهب الفكر بالطبع إلى صيغة ماركس التي ليست أقل شهرة: «إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون شعباً حراً» (Sur la Pologne, 1857, 1863).

الوطنية، بدون أي هاجس لمراعاتهم في هذه المرة: «لكي تقوموا بمهمتكم يجب بالضبط العمل بما هو عكس ما كان موجوداً قبلكم (شددت عليها أنا جورج لابيكا)، ثم قال «اطرحوا أولاً هذا القول المأثور الذي لا نزاع حوله: إن الشعب طيب ومفوّضوه قابلون للفساد، وانه يجب البحث في الفضيلة وفي السيادة الشعبية عن واقٍ من عيوب الحكم واستبداده» (شددت على ذلك أنا جورج لابيكا). فما العمل لاحترام ذلك؟ يطرح الضعيف حلين باسم مبدأ تفوق المصالح العامة على المصالح الخاصة، أو الخصوصية. والحل الأول الذي يضع في المقدمة «توازن السلطات»، العزيز على Montesquieu، والذي ينفصل هنا عن مفعول نمط الهوس الانكليزي، «لا يمكن أن يكون سوى وهم أو آفة» لافتراضه «عدمية الدولة» تاركاً الباب مفتوحاً على «خط سلطات متنافسة ضد الشعب». «إيه! ماذا تهمنا الترتيبات التي تؤرجح سلطان الطغاة؟ إن الاستبداد هو الذي يجب استئصاله...». والحل الثاني هو حل منصب الممالي الشعبي الذي كانت روما القديمة تنتظر منه الدفاع عن مصالح العامة ضد مجلس الشيوخ: «إنني لا أوكل الدفاع عن قضية كبيرة كهذه إلى أناس ضعفاء أو قابلين للفساد» (في الحقيقة مشتل سياسيين دهماويين وفي الغالب فاسدين، جورج لابيكا). ويتفرع عن ذلك بعض القواعد المحددة بدقة والمتعلقة بالقضاة: مدة قصيرة لسلطتهم، ومنع «الجمع» cumul، والتمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والفصل من ادارة «الخزينة العامة»، والاستنكاف عن جمعيات الشعب أثناء مدة الولاية، والخضوع للارادة الشعبية، مما يفترض تقديم حساب عن الولاية، وطرد ممكن وعقوبات محتملة. والقول المأثور عن إعلان الحقوق: «لا يمكن للقانون أن يدافع إلا

عما هو مضر بالمجتمع، ولا يمكنه أن يأمر إلا بما هو نافع له»، يجب أن يؤخذ بحرفيته: «اهربوا من الهوس القديم للحكومات، بأن تريد أن تحكم أكثر من اللازم؛ اتركوا للافراد، اتركوا للعائلات الحق في أن تفعل ما لا يضر بالغير؛ اتركوا للبلديات السلطة في أن تنظم بنفسها قضاياها الخاصة... وبكلمة واحدة أعيدوا للحرية الفردية كل ما لا يعود طبيعياً للسلطة العامة». غير أن روبسبيير لم يتوقف عند هذا الحد. إنه مهتم، وهو الأمين على تطلّبه للديمقراطية، بتهجين التمثيل مع التعبير المباشر للمواطنين إلى أقصى حد ممكن؛ إنه يعلن العمومية. «للامة كلها الحق في معرفة تصرف مفوضيها. يجب، إذا كان ذلك ممكناً، أن تتداول جمعية مفوضي الشعب بحضور الشعب كله». إنه يأمل في أن يكون حرم البرلمان أوسع بكثير من «المكان الضيق وغير المناسب» في ذلك العصر، بحيث يتسع لـ «12000 مشاهد». والدستور «عليه أن يعالج الامور على أساس أن يكون التشريع في صميم عدد ضخم من السكان يتداولون تحت نظر أكبر عدد ممكن من المواطنين»، «تحت نظر الكثرة» كما سيقال فيما بعد. كيف يمكن أن لا تتطرق إلى كانط من جديد، وهو الذي يفكر كروبسبيير، والى مذهبه الذي بالاستناد اليه على العاهل أن يوفر للتابع «المَلَكة في أن يُعلن علانية عن رأيه في ما يظهر في مراسيم العاهل ظلماً بحق الدولة» (Tosel، صفحة 89)؟. ليس هناك، حسب كانط، أي قانون مسوّغ لم يكن قد خضع لتقرير العمومية التي تقرر باعتبارها توافقاً بين الاخلاق والسياسة» (المرجع عينه، صفحة 92). بيد أن روبسبيير يترجم ما يفكر فيه كانط في الحق في تنظيمات ملموسة: سياسة للفلسفة حيث تقوم الفلسفة بتسجيل السياسة. «ليتم التداول بصوت مرتفع: فالعمومية هي

دعامة الفضيلة، وحامية الحرية، ورعب الجريمة، وآفة التآمر. إتركوا الظلمات والاقتراع السري للمجرمين وللعبيد: فالناس الاحرار يريدون أن يكون الشعب لهم شاهداً على فكرهم».

وفي الزمن الثالث فرضت الحكم الثوري الحالة الملحة عندما فوّضت الجمعية الوطنية بشكل واسع، سلطاتها إلى سلطتها التنفيذية، هيئة السلامة العامة المجدد لها عندما دخلها روبسبيير في 27 تموز 1793. إن قيادة الحرب التي تطرح مشاكل ضخمة (تجنيد الكرة، والتجهيز، والتسلح، ومراقبة هيئات أركان الحرب الخ...)، ومكافحة التضخم والقحط وما يفرض ذلك من الاستعانة بالاغنياء والتصويت على الحد الأقصى العام، وثورة Vendée والاضطرابات في الريف، والدعايات المضادة للثورة التي تتطلب، تتطلب «قوى معنوية ومادية، ربما رفضتها الطبيعة للذين يشهّرون بنا والذين نقاتلهم» (Défense du CSP, 1793). إن عرض «مبادئ الحكم الثوري» لا يستبدل بعرض مبادئ الدستور. وروبسبيير شطب العرضين معاً لا سيما وأنه أيّد تعليق إعلان عام 1793 حتى «عودة الهدوء»، هذا الإعلان الذي صودق عليه في آب. إن الميزة الرئيسية للحكم الثوري لا ترجع، مع ذلك، إلى الواقع بأنه موقت، كما قيل وتردد القول. وطبيعته الظرفية ليس بامكانها أن تخفي عن النظر أنه يضطلع بوظيفة منشئة. وبكون نظريته هي «حديثة بمقدار الثورة التي قادت اليه»، فإن هدفه هو «تأسيس» الجمهورية، في حين أن هدف الحكم الدستوري هو «الحفاظ عليها». فهنا «حرب الحرية ضد أعدائها، وهناك «الحرية المنتصرة والهادئة». «فالمركب الدستوري لم يصنع إطلاقاً لكي يبقى دائماً في المشغل؛ ولكن هل يجب الإلقاء به في البحر أثناء شدة العاصفة، وتحت تأثير الرياح المضادة؟». إن

«شرعية» الحكم الثوري، في وجه «المطالبات الارستقراطية والفيديرالية»، يجب أن تطرح بحزم، إذ إنه مستند إلى أقدس القوانين، السلامة العامة، والى حجة غير قابلة للنقض أكثر من أي حجة أخرى وهي الضرورة». ومن هنا، وفي سبيل إثارة حمية الطاقات وجعل التدابير الاستثنائية مقبولة، وقد أصبحت ذات إكراه أكثر فأكثر، كان التحديث الملح للفضيلة («أيتها الفضيلة!...»)، الفضيلة المفترض أن تكون طبيعية للشعب الذي «يكفيه أن يحب نفسه لكي يحبها»، كما الفضيلة التي يجب إضفاؤها على المشترعين، والقضاة، والحاكمين، والتنكر لأي حزب. ومن هنا «مبادئ علم الاخلاق السياسي» المدعوة لنجدة احترام الحقوق الطبيعية ووسائل العمل بها في سبيل ممارستها. فالسياسة يجب أن تتحول إلى علم أخلاق والعكس بالعكس. والسعادة هي هدف النظام الثوري كما العدالة والمساواة. «والحال هذه، ما هو المبدأ الاساسي للحكم الديمقراطي أو الشعبي، أي النابض الجوهري الذي يدعمه ويحركه؟ إنها الفضيلة». وهي تمتزج مع «حب الوطن وقوانينه». إنها «روح الديمقراطية»، و«روح الجمهورية».

والرعب بحد ذاته ليس سوى وجه آخر وسفح ضمانها. «إذا كان نابض الحكم في السلم هو الفضيلة، فإن نابض الحكم الشعبي في الثورة هو، في الوقت عينه، الفضيلة والارهاب: الفضيلة التي بدونها يكون الرعب مشؤوماً، والرعب الذي بدونه تكون الفضيلة عاجزة. والرعب ليس سوى العدالة الفورية، والقاسية، والصلبة؛ إنه إذاً منبثق عن الفضيلة؛ إنه نتيجة للمبدأ العام للديمقراطية المطبقة على حاجات الوطن الأكثر إلحاحاً من كونه مبدأ خاصاً... فالحكم الثوري هو استبداد الحرية في وجه الطغيان».

وعندما يتكلم هيغل عن روبسبيير هذا الذي «حمل الفضيلة على محمل الجد» (cf. supra, p.27)، يثبت عجز منطق عبر فتاته. «إن الفضيلة والرعب يسيطران الآن إذن؛ والفضيلة الذاتية التي فعلاً لا تسود إلا بعد الاحساس، تجلب معها الطغيان الأكثر رعباً. إنها تمارس قدرتها بدون استخدام أشكال قانونية، والعقاب الذي تنزله هو أيضاً بسيط: الموت...». «فضيلة ذاتية و«شعور» ضد الحق؟ إن كانط، المرتقب مثله ومثل غيره، لم يكن أقل تمسكاً «بأولية الاخلاقي السياسي كمحرك للتاريخ وشرط لتحقيق علم أخلاق الانسان. إنه يطلب إلى أهل الفكر الالمان intelluigentsia ان لا يدعوا أنفسهم يرتعبون من الرعب، وأن لا يغيب الجوهري عن أنظارهم وتحقيق العقل العملي القانوني كمصير للجنس، وأن لا يستسلموا، في ظل لون الواقعية، إلى نقد أوهام ثورية ستكون تصفية للمصالح العليا للحق» (Tosel, cœur. cité, p. 95). ذلك بأن الثنائي فضيلة / رعب يعمل، عن ضرورة، كبدل من شرعية غير موجودة وكمبدأ حق لا يحمل تكوّنه الخاص. هل ذلك تسويغ بلا شرط للعنف؟ إن A. Stirner كان يجعل من روبسبيير وسان جوست «اكليركيين» ويؤكد: «أن الاكليركيين والمربين الثوريين مع أنهم بشر إلا أنهم ينظرون بتعالٍ إلى الناس»، فإن ماركس وانغلز عكسا ذلك وقالا إن «الاكليركيين (أو «الكهنة») موضوع البحث كانوا «ممثلين أصليين للقوى الثورية»، و«أفراد فريدين وموضع إعجاب»، فضلاً عن ذلك، في الرفقة الممتازة «لأكليركي» آخر - سبينوزا[1]. كما أنهما سخرا من Grün الذي لم يخشَ، وقد رأى في روبسبيير «فاضلاً

---

(1) Idéologie allemande, Editions Sociales, p. 204- 205 et 276.

ممغنِطاً»، القول: «إن التاريخ العصري هو، بكلمة واحدة، الصراع حتى الموت بين البقّالين والممغنِطين»[1]. وبالاضافة إلى أن العنف لا يمكن أن يكون في عداد المبادئ وانه مناسب دائماً، فإننا نجد من جديد مع الرعب مسألة اللامشرعية، وكما لاحظ هيغل بالفعل مسألة غياب «اشكال قانونية»[2]، ويستدعي جواباً مشابهاً. ومن المناسب أن نضيف أيضاً أن منطقاً كهذا يملك ضمانات فلسفية صلبة: منطق روسّو الذي يؤكد في Discours sur l'inégalité، أن القوة التي تحافظ على المستبد مؤسسة لكي تدمره، إذ إن المستبد، كما هو الأمر لدى كانط، هو خارج القانون وخارج الحق. ومنطق سبينوزا الذي يشكل القانون بالنسبة اليه قدرة الكثرة التي تفوضه وتسترده من حائزي السلطة على اعتبار أن ملكيته لا تتغير. وهذا المنطق لن يفتقر إلى ورثة، وبخاصة لينين عام 1906، الذي غالباً ما أسيء فهمه، بدءاً منا، عندما كتب يقول: «إن المبدأ العلمي للديكتاتور لا يعني أي شيء سوى سلطة بدون تنوير ولا قانون ولا قاعدة قطعاً تقلّصها، وترتكز مباشرة على العنف»[3]. ولينين وضّح هذا التعريف عندما بيّن أن غياب القوانين ليس سوى خلق أجهزة سلطة جديدة (السوفياتيات)، و«نتاج نشاط شعبي أصلي وخلاّق»، و«بيان لمبادرة الشعب»[4]؛

---

(1) المرجع عينه، صفحة 537.

(2) معاينة مماثلة لدى رجل علم مثل T.Kuhn: «تهدف الثورات السياسية إلى تغيير المؤسسات عن طريق إجراءات تحرّمها هذه المؤسسات نفسها (La structure des révolutions scientifiques, Paris, Flammarion, 1983, p. 133).

(3) La victoire des cadets et les taches du parti ouvrier, Œuvres, t. X, p. 253.

(4) المرجع عينه، صفحة 249.

«فالعنف»، أو «القوة»، لا يعودان مرتكزين، مثل الديكتاتورية «البوليصية»، على «الحراب»، بل على أكثرية الشعب[3]. وهكذا، «بامكان السلطة الجديدة، ديكتاتورية الأكثرية الضخمة، أن تحافظ على نفسها وكانت تحافظ على نفسها بمساعدة الأثريات الواسعة حصراً، بدعوة الكثرة كلها، وبالطريقة الأقوى والأكثر حرية، إلى الاشتراك في السلطة. لا شيء مخبّأ، ولا شيء سرياً، ولا أي قاعدة أو أي شكلية... إنها سلطة مكشوفة للجميع، وتفعل كل شيء تحت أنظار الكثرة، وقابلة لأن تنفذ الكثرة اليها، وصادرة مباشرة عن الشعب[4]. وماذا عن الديكتاتورية إذن؟ لا يمكن الكلام عنها جدّياً في صدد العفيف إلا بكونها «ديكتاتورية رأي» (A.Bouloiseau، صفحة 110). وهيئة السلامة العامة كانت تتخذ قراراتها جماعياً، وكانت قد عرفت تباعدات في صميمها، ولم يكن روبسبيير دائماً أكثرياً؛ فأيّاً كانت سلطاته كان يتبع الجمعية الوطنية التي كانت تنتخب أعضاءها من صميمها، كل شهر، والتي يقدم أمامها حساباً عن نشاطاته[5]. ولم يكن لتعبير «الديكتاتورية اليعقوبية» مصير أفضل: فوحدة اليعقوبيين كانت أكثر من نسبية وكانوا دائماً أقلية في الجمعية الوطنية وفي هيئة السلامة العامة. وفي ما يتعلق بالمماثلة «بديكتاتورية البروليتاريا»،

(3) Ibid., p. 250; distinction analogue chez Robespierre, sur les principes de morale politique, ouvr. cité, cf. Poperen, III, p. 119.

(4) Ibid., p. 25, Robespierre, supra, p. 80; cf. G. Labica, Lénine, Le cahier bleu (le marxisme quant à l'Etat), Bruxelles, Ed. Complexe, 1977.

(5) Cf. Florence Gauthier, Le droit naturel en révolution, in Permanences de la Révolution, ouvr. cité, p. 44.

التي قال عنها Korngold (صفحة 239)، بين غيره، إنها تواجه Danton، «الرئيس الوطني»، بروبسبيير «الرئيس الطبقي» (صفحة 202)، فليس من الضروري، بعدما رأيناه، إثبات ضعفها، على الصعيدين التاريخي والنظري على حد سواء. لنستمع إلى روبسبيير: «يتهموننا بالسير نحو الديكتاتورية، نحن الذين لا جيش لنا ولا خزينة ولا أماكن ولا حزب؛ نحن الذين كالحقيقة لا نلين، في صلابتنا وتنظيمنا، وقد قلت تقريباً بأننا كالمبادئ لا تُطاق (De l'influence de la calomnie). 28 octobre 1792. إنه على حق.



فلسفة ودين

المعضلة

نصل هنا إلى فرضيات روبسبيير الأخيرة، أو بالاحرى إلى الاخيرة، عبادة الكائن الاسمى، التي لا نأخذ حتى الحذر منها بالتساؤل عما إذا كانت تطيل الفرضيات السابقة عن طريق تأكيدها، أو عما إذا كانت تفرض عليها حَيَداً إن لم يكن تناقضاً. يبدو من الواضح منذ الآن، بالفعل، أنه إذا لم تكن تحاليلنا بلا جدوى، أن الجواب الأول وحده مقبول: في الدفاع عن قضية الشعب إلى نظرية الثورة، تنجز سياسة الفلسفة عقليتها في اقتراحات أخلاقية (سياسية) دينية. لا أحد يجهل أن الأمر يتعلق هنا، بالنسبة إلى البروبسبييرية، بالنقطة الموضعية المبرحة للآلام جميعاً. وأكثر من ذلك أن الرعب، أو الديكتاتورية أكثر من التواء المذهب أو النية كلاهما تمكنا من أن يبدوا أنهما تعبير، إزاء تطلّب حقوق الانسان، عن مسألة الكائن الاسمى التي أحدثت، مع الافتراض بأن الحالة ليست مماثلة، بلبلات، وسخطاً، وغضباً.

إن الهياج مصدره الانصار والمؤيدون، وهم محترسون لكي يغدوا غير مقيدين بأي شرط عندما لم يسكتوا عن موضوع الجريمة، ماديين

وملحدين وماركسيين وتقدميين. والوازنون في أي طاعة تقاسموا السخط، وقد كانوا منذهلين من رؤية ثوري يستنجد بالعناية الالهية ويضع، في صيغة مواد قانونية، الوهية لم يكن لها الكثير من النقاط المشتركة مع نقاطه. بيد أن الغضب الكبير، الاشمئزاز في الحقيقة، ندين به لمعلم تاريخ «اليسار» Jules Michelet، المستبعد تماماً لاشمئزازه المناهض لرجال الدين، والحكَمَ التاريخي لمصير روبسبيير انطلاقاً من إنجازه الفلسفي. وتطرح مقدمة كتابه Histoire de la révolution française، بدون أي تسويغ آخر، المسألة التالية: «هل الثورة مسيحية، أم مناهضة للمسيحية؟... لا أرى حتى الآن على المسرح سوى حدثين كبيرين، سوى مبدأين، ممثلين اثنين وشخصين، المسيحية والثورة». ومقدمة عام 1868 تصف روسّو وروبسبيير «بنصفي مسيحيين» (p. LXIV)؛ ويرد Michelet على كتاب Histoire لـ Louis Blanc، الروبسبييري أكثر من اللزوم، بأن روبسبيير «قتل كل شيء، واحتفظ بالكهنة، العنصر المؤكد للثورة المضادة» (LXVI). وتوطئة La Terreur (1869)، بعنوان (Le Tyran)، تؤكد أن روبسبيير كان أسوأ من لويس الرابع عشر ونابوليون، وانه كان يستمد قواه من اليعقوبيين، والكهنة، والمالكين؛ «لقد أعاد فتح الكنائس، وألغى القرن الثامن عشر، وأغرقنا في الماضي» (LXXVI)...؛ «من ارتياب إلى ارتياب انتهى إلى تمجيد نفسه» (LXXIX). إنه يمثل «الموضوع الأكثر مأساوية الذي قدمه لنا التاريخ... والأكثر هزلاً. وليس لشكسبير شيء مماثل»، «المنافق السياسي الحقيقي»، «أشكال زنا لروسّو كاذب»، «... مناهض للاشتراكية» (LXXXI- XXXVII)، وفي الجزء 2، الكتاب XIV، يحمّل الدين فشل الثورة. «التي كان عليها أن لا تقتن القرن

الثامن عشر وحسب، وإنما أن تحييه» وان تنكر الدين (p.1539). وإثر عيد الكائن الاسمى «كان الملوك كما الكهنة يضعون أملهم في روبسبيير»، هذا ما كتبه، ثم ذهب إلى بعد من خرافة الملكية لروبسبيير (كان الملكيون «يفترضون فيه روح ملك»، صفحة LXIX)[1]، بالكلام عن «بابويته» (صفحة 1571). وعلى صعيد الحدة ذاتها، وإنما في الحقيقة انطلاقاً من المقدمات الطبيعية الفلسفية الأخرى، نجد Sade في Français encore en effort... يهزأ من «الحماقات التأليهية» لرفيقه في قسم الرماح القصيرة، «روبسبيير السافل»[2]، أو condorcet الحكيم: «ليس روبسبيير سوى كاهن ولن يكون أبداً سوى كاهن (Journal).

من المناسب إذاً استعادة الملف، بغير تعابير جدال سياسي (كان الجدال السياسي في ذلك العصر يرويه لنا المؤرخون) تحوّلنا عن موضوعنا، وإنما على أساس معطيات جديدة، وبخاصة أرقام اعلامات المحفوظات البرلمانية الألف ومئتين وخمسة وثلاثون التي استغلها حديثاً Michel Vovelle في La Révolution contre l'église, de la raison et de l'être suprême (Ed. Complexe, 1988, p. 47). ويمكن تحديد الحقبة

---

(1) حول هذه الخرافة، Cf. Bronislaw Baczko, Robespierre- roi ou Comment sortir de la terreur, Le Débat, n° 39, mars 1986.

(2) أعيد نشر هذا المقتطف من Philosophie dans le boudoir في كتيّب مستقل في Ed. Fourbis, Paris, 1989. تراجع كذلك الرسالة المبتكرة إلى الكاردينال Bernis (Contre l'être suprême (Paris, Quai Voltaire, 1989), التي بين غيرها من الهجمات على روبسبيير وصفته بأنه «Scylla الجديد»، تتضمن هذه الصيغة: «سوف يضيء مشعل الفلسفة، دائماً، مشعل العمل، ولن ينطفئ في المعابد، ولو تحرك ألف كائن اسمى لاخماد شرارته» (صفحة 49 و50).

المقصودة بتاريخي نقاط الاستدلال 10 تشرين الأول 1793، عيد العقل في Notre-Dame، و8 حزيران 1794، عيد الكائن الأسمى. إن شبه مجموع مداخلات روبسبيير المكرسة للمسألة الدينية، منذ المقولات لليعقوبيين، Contre le philosophisme et pour la liberté des cultes، غداة عيد العقل (21 تشرين الثاني 1793)، وكذلك النصوص الثلاثة الكبيرة (cf. supra, p.76)، مموضع بين هذين التاريخين. ومضمونها هو مضمون تسريع نزع النصرانية الذي حثّت عليه حكومة بلدية باريس التي كانت تصطدم بنمو التحرك الديني في الريف وقد كان يقود الاكليروس والنبالة إلى المصالحة ضد الثورة برسم ظلال الحدود بين الاكليروس الدستوري والاكليروس المتمرد. وكان Pétion، رئيس بلدية باريس، وManuel، وكيل حكومة بلدية باريس، قد منعا الزيّاح، وكان الثاني يريد منع ممثلي الشعب والقضاة حضور أي تعبد كان: «لا يمكن أن يكون هناك، في بلد حر، أي تعبد مسيطر غير تعبد القانون»[1]. وأشار كذلك بإلغاء الدستور المدني للاكليروس والوجود الشرعي للكنيسة. وقد احتاج Hebert في Père Duchesne قائلاً: «آه. العمل. كم أنا مسرورا لقد قرأت وأعدت قراءة هذا القرار المدهش المتعلق بالزيّاح والموقع من قبل Pétion. ذلك هو عين الحكمة والقول الصحيح. كم سيغتاظ الاشخاص اللينون... لقد انتهى الأمر: لن تعود سيطرة الكهنة أبداً»[2]. وقد أثار اقتراح Cambon، في تشرين الثاني 1792، بإلغاء أي تمويل للاكليركيين، ردة فعل

(1) Cité par Jaurès, ouvr. cité, t. 3, La Convention, 1. p. 230.

(2) المرجع عينه.

حادة من قبل روبسبيير: «سوف ترون المواطنين الأكثر ثراء يستغلون هذه الفرصة لجمع ما تبقى من أنصار الملكية تحت شعار التعبد الذي سيتحملون أعباءه». وهو إذ يتصدى «لمشعل الفلسفة»، يفصل الاكليروس عن «فكرة الدين» (7 كانون الأول 1792). ومن هنا يتميز الطابع الفلسفي الصرف لموقفه عن الطابع السياسي لـ Danton الذي كان ينتهي إلى الخلاصة عينها (ضد مشروع Cambon)، بأنه ليس في الدين سوى تغرية عابرة قابلة لأن تجنّب الأمة اختبارات جديدة. ولهذا لم تتوقف الحركة. بل على العكس. فالتدابير المناهضة للدين، قبل نزع الصفة الكهنوتية علناً عن المطران Gobel أمام الجمعية الوطنية (7 تشرين الثاني) وبعده، تضاعفت في كل مكان من فرنسا تقريباً، فكان إقفال أمكنة العبادة وحرمان الاكليركيين من أن يصبحوا مدرسين[1].

والتحقيق الذي سنذكّر به فيما بعد يتيح إبراز بعض السمات الجديدة وذات الدلالة في سياق ذلك العصر التي تثبت صحة الفرضيات والحدس الأفضل من Jaurès إلى Aulard ومن Soboul إلى Guillemin. وهذه هي النتائج الاساسية. إن مرحلتي التعبد والعقل وتعبد الكائن الاسمى لم تكونا، في أول الأمر، بين قوسين أبداً. وكانت هناك مرحلتان تماماً: فمع العقل الذي أصبح من الممكن من بَعْدُ (إعادة تكوين رحلته عبر فرنسا بشكل دقيق» [2]، نتبين سعي غازياً يهدف إلى تدمير النظام القديم للتعصب والخرافة والى إقامة نظام جديد [3]: من ثماني عشرة ألف إلى عشرين ألف

(1) Vovelle, ouvr. cité, Chronologie, p. 271.

(2) المرجع عينه، صفحة 56.

(3) المرجع عينه، صفحة 68.

استقالة من الاسقفية، وأكثر من ثلاثة آلاف تغيير لاسماء مشتركة (مثلاً Saint-Tropez أصبح Héraclée، وSainte-Maxime، غدا Cassius؛ مئة واحدى وثمانون حالة «حرية»؛ وثلاثة وخمسون «Marat» جاءت بشكل واسع في مقدمة الالقاب). كنائس تحولت إلى معابد للعقل، وأحياناً تسليمات ضخمة لفضيّة كنائس موزعة بدون مساواة حسب المحافظات، ومحاربة الإيقونات، وتدمير المحفوظات، الخ... وزواج الاساقفة الذي سبق، في الغالب، نزع الصفة الكهنوتية، والذي امتدحه روبسبيير منذ 31 أيار 1790، يتعلق بستة آلاف شخص[1]، بتعليلات مختلفة بالطبع: ولم تتمتع باريس بأي امتياز، وقد «تدفقت الموجة من الريف كله، حتى البعيد، ومن البلديات الأكثر تواضعاً[2]. ودامت القضية نحو ستة أشهر . وبلغت الأوج في شتاء 1794 مع أعياد، وولائم، واحتفال بالانتصارات وبالشهداء الثوريين (Bala، وViala، وMarat الذي كان غالباً في كل مكان) ومظاهرات تعبد للشخصيات[3]. والمدائح المكالة للعقل تؤيد الحرية، والمساواة و... الثورة. والكائن الاسمى الذي استبدل بالعقل، دون إبعاده تماماً، والذي لا يتناول، بالضرورة، القطاعات الجغرافية عينها، تلقى استقبالاً كثيفاً... ألف ومئتان وخمس وثلاثون عريضة في أقل من أربعة أشهر، من فلوريال إلى تيرميدور، حول الموضوع المشترك للمصادقة على مرسوم 18 فلوريال في صدد خلود النفس وبالتالي خلود إعلان الكائن الأسمى»، الذي «جمع رضا أكثر مما جمع العقل في عشرة

(1) المرجع عينه، صفحة 155.
(2) المرجع عينه، صفحة 158.
(3) المرجع عينه، صفحة 178.

أشهر»[1]. وسواء أكان هذا النجاح يُفسَّر أم لا بفشل نزع النصرانية، فإن المقاومة التي أثارها هذا النزع والتي من الصعب تمييزها من الثورة المضادة المفتوحة[2]، بينت أن روبسبيير على حق وكذلك «الامتناع الكاشف للممثلين الروبسبييريين» (ومن بينهم شقيقه الأصغر منه)[3]. غير أن ذلك لا يمنع من أن «نُفاجَأ من أن حملات بكاملها لم تنجح في تكوين مقدارها من Vendées (محافظة في فرنسا) جديدة». ومن هنا هذه المعاينة: «ربما كان يُقدّر أن نزع النصرانية لم يكن بالنسبة إلى المجتمع الريفي بكامله بديهة خارجية المنشأ، ولا فضيحة محض[4]. وهذا الدرس العام هو أن: أزمة العام II، «كانعكاس لتسييس البلد... تصوغ رهانات ثورة ثقافية تامة»[5]. «إن نزع النصرانية في العام II، سواء أكان التوقف دينياً أم سياسياً، يظهر كأحد الاحداث الرئيسية للمغامرة الثورية التي عاشها العدد الأكبر[6].

الفرضيات

بامكاننا، وقد أعيد السياق على هذا الشكل، النظر إلى موقف روبسبيير وعرض فرضياته. وسوف نعمد إلى ذلك، في مسعى فلسفي سليم،

(1) المرجع عينه، الصفحتان 186 و187.

(2) المرجع عينه، صفحة 234.

(3) المرجع عينه، صفحة 197.

(4) المرجع عينه، صفحة 258.

(5) Souligné par moi, G. L' et cf. S. Bianchi, Y eut-il une Révolution culturelle en l'an II? in M, n° 17, mars, 1989.

(6) Vovelle, ibid., p. 266- 268.

بالتعليق على النص الرئيسي حول المسألة، Sur les rapports des idées religieuses et morales avec les principes républicains et sur les fêtes nationales الذي قدم إلى الجمعية الوطنية، باسم هيئة السلامة العامة، بتاريخ 7 أيار 1794 (18 فلوريال السنة III). وسوف يعطينا فرصة وضع ميزانية لرؤاه الفلسفية التي سنرى فيها أنه لم يكتف بالمرحلة «الدينية» للثورة. فالمقدمة، وهي بالفعل توجيه حقيقي للامة («أيها المواطنون... بعيداً عن مقاعد الجمعية»)، تشدد على ملاءمة الآونة التي تسمح «بتوطيد المبادئ» وإعلان «حقائق عميقة» متطابقة مع المثل الأعلى الجمهوري. إن الأمر يتعلق باستراحة قبل أن تنفجر الانشقاقات في صميم السلطة، وهي تتسم بالانتصارات الحاسمة، في الحرب ضد القوى (Wissembourg، 24 كانون الأول 1793) وفي الحرب الاهلية (الهزيمة الفاندية لـ Savenay، في 23 كانون الأول) على حد سواء، واستبعاد الزمر الرجعية المتطرفة (الهبرتيين، نسبة إلى Hebert، بين 21 و24 آذار)، والمعتدلة (الدانتونيين، 5 نيسان)، واتخاذ تدابير ثورية من إلغاء الرق في المستعمرات (4 شباط) إلى مصادرة ابدال المشبوهين (شباط ـ آذار). ويبدو أن وقت السلام والحكمة قد حان. وقد أدى الحكم الثوري، الذي طُرحت مبادئه، وفي مهلة تكاد تبلغ ستة أشهر، مهمته. وغدا من الممكن بالتالي اعادة الصلة مع الطموحات التنظيرية التي تصدرت التفكير الدستوري وقادت إلى الإعلان الجديد للحقوق في آب 1793. وبذلك نكون أمام قضية خط مستمر في ثلاثة شطور: I ـ استمرار، II ـ وحكم ثوري، III ـ ومبادئ جمهورية انفتحت، بتجاوز الظرفي والسيطرة عليه، على رئاية مستقبل تكريس للنظام الاجتماعي والسياسي الجديد. إن اتساع الرؤى التي بسطها

روبسبيير لا يدع مجالاً للشك في صدده. فقد رأت البشرية، وليس في فرنسا وحسب، أن عصراً جديداً قد انفتح أمامها في قطيعة تامة مع ماضيها. إن «العالم الأخلاقي» لحق «بالعالم الطبيعي»؛ «كل شيء تغير في العالم الطبيعي؛ وكل شيء يجب أن يتغير في النظام الأخلاقي والسياسي». لقد أعطت الثورة نفسها مساراً فضائياً يحمل «الحقوق والواجبات» على المستوى الذي سبق أن توصلت اليه «الفنون والعلوم». والانتصار على «الاهواء» ضاعف الانتصار على الاستبداد؛ «ذلك بأن الملوك الذين يصنعون مصير الأرض لا يخشون المهندسين الكبار ولا الرسامين العظام ولا الشعراء المجيدين، بل يخشون الفلاسفة المتصلبين والمدافعين عن البشرية». «كان خط الاثرياء» السند الأخير للطغيان، «والشعب الفرنسي يبدو أنه تقدم ألفي سنة على باقي الجنس البشري». ومن هنا غنائية نداء مزدوج للشعب («يا وطني!... أيها الشعب العظيم!») ولممثليه: «كان فن الحكم حتى أيامنا فن خداع الناس وإفسادهم: يجب أن لا يكون سوى فن تنويرهم وجعلهم أفضل».

والقسم الأول من العرض يرتبط بصحة الاقتراح: إن الاساس الوحيد للمجتمع المدني هو علم الأخلاق». إنه لجوء إلى تفرّع ثانٍ. فالفضيلة تواجهها الجريمة؛ والملكية يتصدى لها الشعب: النزاهة الملكية تحترم المُلْكيات جميعاً ما عدا مُلْكية الفقير: إنها تحمي الحقوق كافةً باستثناء حقوق الشعب». وانكلترة ومركانتيليتها مستهدفتان بشكل خاص: إن أعضاء البرلمان يبيعون الملك ضميرهم وحقوق الشعب كما يبيع التجار نتاج مانيفاتورتهم. والخلود هو للاستبداد ما هي الفضيلة للجمهورية؛ والثورة هي انتقال من الأولى إلى الثانية، ولهذا ليس لها أي شأن في أي

«تغيير للسلالة الحاكمة». إننا نجد هنا مواضيع ألِفناها، غير أن روبسبيير يحدد بدقة هاجس التكرار الآلي للحياة الخاصة، بالقول إن النزاهة في الانتظام العام يجب أن تطيل النزاهة في انتظام الخاصين. وبالاضافة إلى ذلك، إذا أخذنا بالاعتبار أن هذه الأمثلة جميعاً مأخوذة من التاريخ، ومن العصور القديمة دائماً (سبارتا، وبروتس، وكاتون...)، وإنما ليس على سبيل الحصر، نجد أنفسنا مجبرين على القبول، بالنسبة اليه، بأن علم الاخلاق والسياسة متراكبان بشكل وثيق، وحتى ممتزجان بشكل واسع، على اعتبار أن الشعب هو في مبدأ كل منهما.

والآونة الثانية يقدم لمحة حرب كلامية لتاريخ الثورة. وفي ظل التشريعين الأولين اجتهدت الاحزاب في إعاقة البدء بتنفيذ القواعد التي كانت مجبرة على إعلانها. وكانت الاعتدالية تلعب لعبة الحفاظ على الملكية. وما ان تأسست الديمقراطية (بعد 10 آب) حتى أخذ الارستقراطيون والاجنبي يتسترون بها في سبيل محاولة إفقاد الثقة بها، وكان الحزبان، المتعارضان ظاهرياً، اليساري واليمني، يدعمانهم في ذلك. ويذكّر روبسبيير بحركات La Fayette، وDumouriez، وBissot، والجيرونديين من جهة، وأخيراً حركات Hebert، من جهة ثانية، الذي كان، في الوقت الذي يحمي فيه الديمقراطية، يداعب الشعب لكي يضطهد نفسه بنفسه[1].

---

(1) إنها صيغة غريبة حقاً وتعود ولا شك إلى احتدام الحرب الكلامية؟ وكان قد سبق لروبسبيير ان عامل Roux «ككاهن حقير» (Sur l'affaire Chabot, 16 mars, 1794)، كما عامل Cloots «كأجنبي خبيث» (5. févr. 1794).

وكان المأخذ على Danton، المقصود أكثر من غيره، هو، من جديد، إنه تواطأ مع جميع المعسكرات وساهم في المؤامرات كافةً. وكان «المحتالون» قد دمروا مؤخراً الافكار الثورية: «كانت الحرية عندهم استقلال الجريمة؛ والجمهورية استغلالاً للنفوذ، والشعب أداة (...). كانوا يندّدون بالمضاربة بالاسهم المالية، وكانوا يقاسمون المضاربين الثروة العمومية؛ كان كلامهم ضد الطغيان لكي يخدموا الطغاة بشكل أفضل (...). لم يرفعوا شأن الخلود في صدد النظام وحسب، وإنما بالنسبة إلى الدين كذلك. «إن هدف هذا التذكير، الذي يلخص روبسبيير فيه التصرف الذي اعتمده في تفكيك «الدسيسة»، في Rapport sur l'affaire Chabot (والمقصود هو مشروع بداية شهر آذار)، يرتكز على إبراز الاتهام الرئيسي: [هم] يزعمون كره الخرافة، لكي نكون في حرب أهلية ونرتد إلى الإلحاد (شددت على ذلك أنا جورج لابيكا). إنها حيوية الجدل، إذ إن الاتهام لا يتناول الافراط الذي يوحي به تعبد العقل وحسب، وإنما يتناول التعبد بحد ذاته. وقد كتب روبسبيير، وهو يتفحص ذرائع «المرسلين المتعصبين للإلحاد لكي يدحضها، ما يلي: «هل كان ذلك رغبة في استعجال انتصار العقل؟ ولكن إهانة العقل عن طريق العنف غير المعقول، وعن طريق الشطط المدبر لكي يغدو مقيتاً أكثر، لم تنقطع: ما كان ما يبدون أنهم ينفونه إلى المعابد الا لكي يبعدوه عن الجمهورية». نسجل هنا أنه من الأيسر كذلك لكي يدفع بمهمته أن يكون المشروع قد فشل في الآونة التي تكلم فيها، وذلك بشكل خاص بفضل «العناية التي بذلها الكهنة أنفسهم لايضاح الحقيقة للشعب لحسابهم الخاص»، وأن أغلبية الجمعية الوطنية سبق أن أنكرت تعبد العقل. وانطلاقاً من ذلك

استند إلى برهان أول لصالح الدين، ذي طابع تجريبي إن لم يكن غوغائياً: «كل مؤسسة وكل مذهب يؤاسيان النفوس ويرتفعان بها يجب أن يكونا مقبولاً بهما... هل أن فكرة عدمه (أي عدم الانسان) تلهمه أحاسيس أنقى وأسمى من خلوده؟... أنتم الذين تبكون على ضريح ولد أو زوجة، هل يؤاسيكم من يقول لكم لم يبق منهما سوى غبار لا قيمة له؟ وإذا لم يكن وجود النفس وخلودها سوى احلام فسيكونان مع ذلك المفهوم الاجمل من مفاهيم الفكر البشري قاطبةً». ثم أضاف أخيراً، متذرعاً باحترامه لتعددية الآراء الفلسفية: «إن الأمر يتعلق وحسب باعتبار الإلحاد على أنه وطني ومرتبط بنظام مؤامرة ضد الجمهورية».

ومن السهل التصور إلى أي درجة من شأن هذه المقاصد تقوية المشنّعين بالضعيف! وهناك براهين أخرى أكثر صلابة، إلا أن الحكم الأخير خطير: اعتبار الإلحاد جريمة؟ وفضلاً عن ذلك مماثلته بالعقل؟ إن التتمة تنيرنا في شأن المظهر «الوطني» للجريمة، إلا أنه يقتضي التوقف قليلاً عند المماثلة. إذا كان روبسبيير، في نظر اليعقوبيين، يذكّر هو نفسه بذلك، «منذ الثانوية، كاثوليكياً سيئاً بما فيه الكفاية»، فإنه لم يكن ملحداً قطعاً. إنه مؤمن، أو بالاحرى آلهاني بمعنى معلمه روسّو، وحسب تعبير Jaurès، كان بالضبط «الاخ الأصغر للاسقف الساڤوائي (أي من سكان ساڤوا)[1]. لم يكن غير مبال، على نقيض التأكيدات المتسرعة لـ Mathiez، ببعض العقائد الكاثوليكية طالما أنه لم يخشَ من التطرق إلى

---

(1) Ouvr. cité, La Convention, 2, p. 1456.

والاسقف الساڤوائي هو Le vicaire savoyard لمؤلّف Emile لروسّو.

«العقائد الجليلة» و«العقيدة السامية» لـ «ابن مريم» (Lettres à ses Commettans، رقم 8، 7 كانون الأول 1792)، كما يبين ذلك Guillemin (ouvr. cité, p. 377)، ومن أن يسمى يسوع، أمام الجمعية التأسيسية، «الرب الكريم الذي تجلّى للناس في ظواهر الفقر» (16 حزيران 1790). ومع ذلك لم يعمل أبداً «لصالح الكاثوليكية» (Guillemin، المرجع عينه). إن إدانته للكهنة ولدورهم وللكنيسة ثابتة، وقد وقعنا على عدة أمثلة على ذلك؛ ثم جدد، في 21 تشرين الثاني، هجماته، وإذا كان هناك بعض «الاستثناءات»، فقد تشبّث «بالاعتقاد أنها نادرة». وهذا الموقف ليس، في نظره، على الاطلاق غير متوافق مع نداءاته المتكررة للعناية الالهية، حتى أن نبرته تأتي أحياناً مسيحية[1]، كما هو الحال في مداخلته ضد المارك الفضي (نيسان 1791): «لقد نادتكم العناية الالهية الابدية، منذ أصل العالم، إلى أن تحققوا على الأرض سيادة العدالة والحرية في صميم الانوار الأكثر إشعاعاً التي أنارت العقل العمومي والتي لا مثيل لها...». إنه يريد أن يُعلن عن مشروعه للدستور «تجاه الكون، وتحت أنظار المشترع الخالد» (24 نيسان 1793)، وأن تكون العناية الالهية الغفران العلني العام «للسيادة الطويلة للجريمة والطغيان» (5 شباط 1794). وقد أهاجه خبث Dumouriez الذي يحضّ رجاله على نهب الكنائس وعلى التشهير بالبيانات الدينية (18 تشرين الثاني 1793)، فيصف البلاط «بالملحد» (التذكير 1 بقضية Chabot). وهو بالمقابل عدائي بعزم للآراء المسبقة الدينية والخرافة والتعصب. «إننا لا نعاني من رفع راية

---

(1) مسيحية: أي نسبة إلى المسيح messianique.

الملاحقة ضد أي عبادة، من السعي إلى استبدال الخصومات الدينية بالقضية الكبرى للحرية التي ندافع عنها. ولا نعاني من خلط الارستقراطية بالعبادة، والوطنية بالرأي الذي يناهضها» (28 تشرين الثاني 1793). ومع ذلك فليس الإلحاد هو الذي يعطّل العقل، وإنما العقل هو الذي يبطل الإلحاد: «إن التبشير بالإلحاد ليس سوى طريقة للغفران للخرافة ولاتّهام الفلسفة؛ والحرب المعلنة على التثليث Trinité ليسا سوى إلهاء لمصالح الملكية» (5 شباط 1794). أي عقل هذا؟ إنه ليس بالتأكيد العقل المجرد والماورائي؛ وسوف نعود إلى ذلك، بل «العقل السياسي» (28 تشرين الثاني 1793، وقد شددت على ذلك أنا جورج لابيكا)، العقل الذي يعتبر كسياسة سيئة بذر جرثومات الحرب الاهلية والهجمات العنيفة ضد الآراء الدينية المسبقة (5 شباط 1793)، ويجعل الجمهورية «لا تقهر» (18 تشرين الثاني 1793)، والذي يختلط مع المساواة لكي يرسي قواعدها (26 تموز 1794). إن وضع انتساب روبسبيير إلى العقل موضع شك يجعل صفته كرجل أنوار غير مناسبة تماماً.

الكائن الاسمى

إن الزمن الثالث لبرهنة مقولة 18 فلوريال سوف يعطينا، حول مسألة «الافكار الدينية»، تأكيداً جديداً وأصلياً. إنه مركّز على العرض بأن «فكرة الكائن الاسمى وخلود النفس هي تذكير مستمر بالعدالة؛ [وان] هذه الفكرة هي بالتالي اجتماعية وجمهورية». وتنتمي البراهين المقدمة إلى سجلات عدة. والمعاينة، من وجهة النظر الفلسفية والأخلاقية، أن «الطبيعة» لم تضع في الانسان «غريزة سريعة» تسمح له كشف الخير من

الشر، «بدون النجدة المتأخرة للاستدلال»، تقود إلى التفكير في أن «الاحساس الديني» يتلافى هذا النقص. ويبدو أن التاريخ يحمل الشهادة على ذلك: لم يتجرأ أي مشترع على «تأميم الإلحاد». كان Lycurgue وSolon يرجعان إلى وسطاء الوحي؛ وسقراط الذي كان يتحادث مع أصدقائه حول خلود النفس وهو على فراش الموت تضرّع إلى جنّية المقرّب اليه. وشيشرون كان يستنجد بغضب الآلهة ضد الخونة... وعلى العكس كان قيصر، الذي دعم شركاء Catilina، متمسكاً بخلود النفس، والعصور القديمة نفسها وبّخت «جمع أبيقور» عندما مدح الرواقيين. وقاعدة عدم «تثبيط عزيمة الشعب»، على الصعيد السياسي، لا يمكن فهمها على أنها إرادة خِداعِهِ، وإنما على أنها موقف حذر «ورقة» تجاه أخطار تغيير عنيف لجر الهجوم ضد عبادة سائدة.

بيد أن روبسبيير لم يتوقف هنا. فبالرجوع إلى الظرف الثوري، وباسم مسلّمة تقول إن «القلب البشري في الأزمنة جميعاً هو في الاساس واحد»، تورط في هجوم دفاعي بدون تحفظ تجاه الذين نسميهم اليوم المثقفين. وتأثير «الادباء المشهورين» في الرأي العام لا جدال فيه، كما قال، إلّا أنه يمتد إلى «القضايا» وقد لعب دوراً ضخماً منذ «التمهيد لثورتنا». والملّة الأولى التي اتخذت موقفاً «والاقوى والأشهر» هي ملة العلماء الموسوعيين. وقائمة المطاعن المنسوبة اليها طويلة. «بقيت هذه الملة، في الشأن السياسي، دائماً دون حقوق الشعب؛ وفي الشأن الأخلاقي ذهبت إلى أبعد بكثير من تدمير الآراء المسبقة الدينية. وكان زعماؤها يهجون أحياناً الاستبداد وكان المستبدون يموّلونهم؛ وكانوا تارةً يؤلفون الكتب ضد البلاط وطوراً يهدونها إلى الملوك... كانوا فخورين بكتاباتهم

وزاحفين في غرف الانتظار. وقد نشرت هذه الملة بكثير من الحماس. رأي المادية الذي تغلّب لدى الكبار ولدى المغرمين بالأدب»، وكذلك لدى «نوع من الفلسفة العملية، إذ قلّص الانانية إلى نظام، ينظر إلى المجتمع البشري كحرب جيل...». وقد نفخت الظروف هؤلاء «الطموحين»: بعضهم التزم ببيت Orléans، واعتبر جميعهم أن الدستور الانكليزي كان «الانجاز الرائع للسياسة». ولا يسمي روبسبيير أي واحد من هذه الملة. والحال إن الحذر ليس مقبولاً، إلا أن شفافية التلميحات، تجاه جمهور الجمعية الوطنية» هي الأخرى.

ويذهب الفكر إلى Voltaire، الترياق الاكيد أكثر من غيره ضد الدين، بالنسبة إلى Herbert[1] كما بالنسبة إلى Michelet؛ وكذلك Diderot الذي، مثل Michelet، لم يخشَ التودد إلى الكبار وعبادة الملوك الذين أخذوا منه حصة كبيرة» (Œuvres, VIII, p. 309) [Voltaire وFrédéric II، وDiderot وCatherine de Russie]؛ ويقتضي التذكير هنا بأن روبسبيير كان قد أخذ على الجيرونديين بأنهم «أضفوا على بعض من بينهم (مستبدين) ما يكفي من الفضائل والفلسفة لاحتقار مبادئ الارستقراطية الفرنسية وآرائها المسبقة» (18 كانون الأول 1793). ويتجه التفكير إلى Hélvétius الذي حطّم روبسبيير نصفه الأعلى الذي كان يتباهى لدى اليعقوبيين في 5 كانون الأول 1792: «لو كان Hélvétius موجوداً في أيامنا لا تظنوا أنه كان سيعتنق قضية الحقيقة: كان سيزيد من جمهور هؤلاء

(1) «بيد أنه كان هناك شخص عارٍ يدعى Voltaire ساهم بالكثير في ضرب العرش من تحت، هذا العرش الذي رفعه هؤلاء الخبثاء فوقهم باستغلال جهل الأزمنة وسذاجة أجدادنا الطيبين...» (Le Père Duchesne, 9 juin, 1792).

المتآمرين المغرمين بالادب الذين يدمرون الوطن اليوم. (Lettres à ses commettans, n° 6). وتنتصب صورة روسّو، تجاه هؤلاء الموسوعيين المتقيأين وضدهم، وهو غير مسمى وإنما من السهل معرفته: «كمعلّم الجنس البشري... هاجم الطغيان، وتكلم بحماس عن الالوهية» وأظهر «احتقاره الذي لا يُقهر للسفسطيين المتآمرين الذين كانوا يغتصبون اسم فيلسوف»، و«جذب اليه كراهية أخصامه واضطهادهم». «آه! لو كان شاهداً على هذه الثورة التي كان رائدها والتي حملته إلى البانتيون، من كان يشك في أن نفسه الكريمة كانت ستعانق بفوران قضية العدالة والمساواة!». وقد سبق لروبسبيير، في الجمعية التأسيسية في 9 أيار 1791 (Sur le droit de pétition) أن صرح بأن: «العقد الاجتماعي كان، منذ ثلاث سنوات، كتابة ملهبة! كان جان جاك روسّو، الذي ساهم أكثر من غيره في التحضير للثورة، متمرداً، كان مجدداً خطراً، ولكي يُرسَل إلى المقصلة لم يكن ينقص الحكم إلا خشية أقل من الوطنيين». وعند الكلام عن معاصريه الذين حاربوا الثورة، وأذلوا الشعب، وأفسدوا الرأي العام، و«تعهّدوا للزمر» أو لجأوا إلى الحياد، قسا في حكمه أكثر: «إن الادباء بشكل عام تسربلوا بالعار في هذه الثورة. وتجاه التفكير المخجل، تحمّل عقل الشعب الاعباء جميعاً». «فهذا حِرَفي أظهر نفسه بارعاً في معرفة حقوق الانسان، في حين كان متفاخر آخر بكتبه، جمهوري تقريباً في عام 1788، يدافع بحماقة عن قضية الملوك في عام 1793. وذاك كادح كان ينشر الفلسفة في الأرياف، عندما كان الاكاديمي Condorcet، المهندس الكبير في السابق، كما يقال حسب حكم الادباء، والاديب الكبير حسب قول المهندسين، والمتواطئ منذ ذلك الحين، والمحتقَر من الأحزاب كافةً، يعمل بلا انقطاع للتعتيم عليه بحشو

الكلام الخادع في ربسوديّاته[1] المرتزقة». وهنا يعطي روبسبيير الاسماء: اسم Condorcet، وفي الواقع آخر العلماء الموسوعيين، (وقد ولد عام 1743)، وكانت له معه تصفية حساب، شخصية ولا ريب، ولكنها مؤسساتية وسياسية أيضاً، منذ أن رفض مشروعه للدستور، «مخطط ماكر رسمه المتآمرون» (15 شباط و10 أيار 1793)، وقد تخلى عنه أصدقاؤه أنفسهم[2]؛ وإسما Vergnaud وGensonné، كلاهما مقتنعان بالإلحاد ولذلك تم التشهير بهما أمام الجمعية الوطنية؛ واسم Danton؛ من جديد، «الذي كان يتسم شفقة لتسميات الفضيلة، والمجد، والاجيال القادمة». هؤلاء «الذين تخلّوا عن قضية الشعب، كانوا يغطّون تخلّيهم بحماس مناهض للدين وحرب معلنة على الالوهية.

ويبرز درسان من هذه القضية العمومية الجدية.

يتيح الدرس الأول تطويق علاقة روبسبيير بالفلسفة، بالذهاب إلى أبعد من التلميحات التي وقعنا عليها هنا وهناك. لم يتغير وضعه اطلاقاً من أول مجرى عمله إلى آخره؛ ويتضمن سفحين، ينتقد الأول ويصل إلى حد التهكم، ويقسو بدقة على «السفسطيين المتآمرين الذين كانوا يغتصبون

---

(1) ربسودية: Rhapsodie: قصيدة ملحمية كان ينشدها رواة محترفون.

(2) كان قد سبق لروبسبيير أن استجوب Condorcet، بعد حل الجمعية التأسيسية آخذاً عليه وعلى Brissot كذلك عدم الاهتمام والعناية بطلب الجمهورية إلا في سبيل تقسيم الوطنيين وترك مؤامرة La Fayette تعمل (Exposition de mes principes, mai 1792). وروبسبيير كان ظالماً ولا ريب تجاه Condorcet كذلك كما هو هذا الأخير بالنسبة اليه، إذ إنهما كانا قريبين إلى بعضهما في العديد من الأفكار، سواء بالنسبة إلى مجيء الحرية عن طريق الثورة، أو امتداد الحقوق أو رفعة السلطة التشريعية (Cf. M. Crampe-Casnabet Condorcet, lecture des Lumières, Paris, PUF, 1985).

اسم فيلسوف». ومنذ مرافعته في قضية Déteuf، في آب 1782 (cf. supra, p.19) كان روبسبيير قد مرّر خط تماس، في صدد الدين، بين «الفلسفة الطائشة» وبين «السياسي المستنير الذي يرى في إكليروس الملكيات العصرية جسماً وسيطاً يرجع وجوده إلى الدستور، ولا يمكن اسقاطه بدون هزّ الحدود التي تفصل الملكية عن الاستبداد». وبعد إحدى عشر سنة، وفي سبيل توقيف نزع النصرانية والنقد اللاذع المناهض للدين ل Momoro وHebert، وقف «في وجه التفلسف وفي سبيل حرية العبادات» (21 تشرين الثاني 1793). نحن نعرف أن العلماء الموسوعيين هم مستهدفون، ولم يكونوا وحدهم إطلاقاً، إذ إن الإدانة يجب أن تطال في الواقع جميع الذين يعتبرون، تحت تسمية «فلاسفة»، أنهم أمّنوا التحضير الأيديولوجي للثورة، وفي مقدمتهم «الماديون». ولم يكن روبسبيير مادياً، كان، على العكس، يحتقر في هذه النخبة من المثقفين البورجوازيين، والارستقراطيين، و«المغرمين بالادب»، الذين كانوا، رغم حدة كتاباتهم يتحالفون مع السلطات القائمة، ولم يكونوا، وصورة Condorcet تثبت ذلك، ثوريين بعد 14 تموز. كان يعرف، ولم يكن ذلك قليل الاهمية عنده، أن هؤلاء الناس كانوا يصنعون الرأي العام. والسفح الثاني، الايجابي حتى الغنائية Lyrisme، يمتدح في الفلسفة إرشاد سياسة «مستنيرة» ومختلفة جذرياً عن الاستبداد بالنعت عينه، وديمقراطية، واجتماعية، وشعبية: «الديمقراطية لا تناسب إلا الشعب: إلا الناس الذين، في جميع الظروف، عندهم نفس طاهرة وسامية، والفلاسفة أصدقاء البشرية، وغير المتسرولين» (10 نيسان 1793)(وقد شددت على ذلك أنا جورج لابيكا).

واختيار روبسبيير واضح، إنه روسّو ضد Voltaire. إنه لا يتماثل

باستاذه في الفلسفة إلى درجة أن وحدتيهما، وبخاصة عشية الموت، تقدمان مماثلات مقلقة، وحسب، بل يجري كل شيء، في موقع السلطة، كما هي الحال بالنسبة إلى مقولة فلوريال، كما لو أنه كان يريد الثأر له من مراراته وجعل معاصريه وزملائه في الجمعية، منافسي أعداء جان جاك، يدفعون الثمن غالياً. والحال إن هؤلاء الأخيرين، لنسمّهم ڤولتيريين، هم أغلبية واسعة في الأجسام المشكّلة وحتى بالنسبة إلى اليعقوبيين. والابتهاج المستتر وراء هجوم فلوريال الذي انتهى بانتصار إثر اعلان عبادة الكائن الاسمى، ليس، بهذا المعنى، سوى الانتقام لروسّو، سوى الثأر له بعد وفاته. يجب أن لا نخطئ في ذلك. ففي كل مرة يثير روبسبيير دور الفلسفة، بلا زيادة، في الثورة، عندما يكتب، مثلاً، بعد فرار الملك: «لقد اختار الوقت الذي كان فيه الكهنة الخونة قد أنضجوا التعصب وأقاموا في وجه الدستور كل ما تركته الفلسفة من حمقى في المحافظات الثلاث والثمانين» (21 حزيران 1791؛ وقد شددت على ذلك أنا جورج لابيكا)، أو عندما يتكلم عن «مسلّمات الفلسفة المطبقة في تنظيم المجتمعات السياسية» (28 تشرين اوول 1792)، في كل مرة كان الأمر يتعلق عموماً بالانوار المعتمدة وإنما المقدرة من زاوية رؤية روسّو. إن اعتبارات كهذه يمكن أن تفتح حرباً كلامية لا يمكنني هنا إلا أن أثيرها: الحرب الكلامية لفلسفات الثورة وحرب الفلسفات في الثورة (أو الثورات)[1]. وقد نتساءل،

---

(1) هناك حكم مماثل لدى Marat: «لقد حضّرت الفلسفة للثورة الحالية وبدأت بها ومهّدت لها؛ وهذا لا يقبل الجدل؛ بيد أن الكتابات لا تكفي؛ يجب أن تكون هناك أعمال؛ والحال هذه لمن ندين بالحرية لغير الحركات الشعبية» (L'Ami du peuple, 10 novembre 1789).

بشكل خاص، إنطلاقاً من موقف روبسبيير، حول الفكرة المتلقاة عن الدور الحاسم للمادية، ومعها عن فكرة هذا الشعب الذي أخذ، وحده، القضية على محمل الجد.

ويقودنا الدرس الثاني إلى العودة إلى مسألة الإلحاد وطابعه «الوطني». إن ذكر أسماء أخصام روبسبيير الملحدين وحده يكفي لكي ندرك أنه يدل بهم على أحزاب سياسية تلتقي أيديولوجياً رغم تباعداتها ومقصدياتها، اليمينيين من جهة (الجيروندين)، والرجعيين من جهة ثانية (الهبرتيين: نسبة إلى Hébert). وكان، في تشرين الثاني 1793، وهو يدافع عن العناية الالهية ضد Guadel، قد صرح بما يلي: «بامكان أي فيلسوف أو أي فرد تبني الرأي الذي يعجبه في هذا الموضوع. وأي واحد يجرّمه في ذلك هو أحمق، غير أن المشترع سيكون مئة مرة أكثر حمقاً منه إذا تبنى نظاماً كهذا.. وقد يقال إنني ضيّق التفكير، إنسان أفكار مسبقة، وإنني متعصب... إن الإلحاد هو ارستقراطي. وفكرة الاله الاكبر الذي يسهر على البراءة المضطهدة والذي يعاقب الجريمة المسيطرة هي فكرة شعبية تماماً». وكان في مشروع مقولة، في منتصف كانون الثاني 1794، وُجد بعد إعدامه، قد شهّر مرة أخرى «بفلسفة تجارية وعاهرة للطغيان كانت، وقد نسيت العروش لكي تقلب المذابح...، تضع علم الأخلاق في تناقض مع ذاته، وتخلط قضية العبادة بعبادة الطغاة، والمستقيمين مع المتآمرين (...) فتقلصت جريمة التآمر على الدولة إلى جريمة الذهاب إلى الصلاة، وكانت تريد حمل الشعب على أن يرى في الثورة انتصار الإلحاد لا انتصار الفضيلة...» (Œuvres, t. X, p. 333- 334). ويكون الجواب عن السؤال المطروح

أعلاه معطى بذلك في وضوح: إن «جريمة الإلحاد ليست جريمة رأي، وهي ليست جريمة فلسفية، إنها جريمة سياسية. ولها، كجريمة سياسية، معنيان، ذلك بأن المشترع ليس بامكانه إقامة الإلحاد كنظام أو أن يجعله معياراً دستورياً، وبأن الذين يمجّدونه، وقد أخطأوا الخصم، عن نية حسنة أو سيئة، لا يخدمون الشعب ولا الثورة. فالإلحاد نقيض الفضيلة، وبالتالي فهو مناهض للثورة. وانطلاقاً من ذلك من المشروع قطعاً الكلام عن خط طبقي حقيقي لروبسبيير بدون مبالغة ومفارقة زمنية. وبالمقابل تُظهر قراءة جدية، كلمة فكلمة، الفلاسفة، والبورجوازيين، والملاّكين، والنبلاء، والإلحاد، وإرادة تدمير المذابح، والصورية، والتفلسف، من جهة أولى، ومن جهة ثانية الشعب، والطبقات الكادحة التي لم تحصل من الثورة على أي شيء، والفضيلة، والحرب المعلنة على العروش، والتسامح تجاه العبادات والكائن الاسمى.

سياسة ودين

يعلن القسم الأخير من مقولة فلوريال مبادئ سياسة أخرى، «سياسة معاكسة»: «عبادة نقية للكائن الاسمى»، «دين شمولي للطبيعة»، وانتصار «العقل» و «الفضيلة» ويجيب روبسبيير على اعتراضين. على خطر تجديد التعصب أو الافضلية المعادة للارستقراطية، وقد قيل، بالمختصر، الجوهري في ذلك[1]. فالحرية المتحالفة مع الحكمة سيتحمل القناعات،

(1) من Contre le philosophisme (بتاريخ 21 تشرين الثاني 1793): «كلا، ليس التعصب هو الذي يجب أن يكون اليوم الموضوع الرئيسي لقلقنا. هناك خمس سنوات من ثورة ضعف الكهنة، تشهد على عجزها...».

وفي حال «سوء النية المضادة للثورة»، سوف يطبق القانون بقسوة (تراجع أيضاً مقولة 5 كانون الأول 1793)، وتوصيات هيئة السلامة العامة لدى الجمعية الوطنية). وعلى فرضية إقامة «سيادة» الكهنة كان أكثر فصاحة، إذ إنه وجد هنا فرصة البرَهنة من جديد لصالح تبني عبادة الكائن الاسمى. لقد قتل الكهنة أنفسهم «فهم بالنسبة إلى علم الأخلاق ما هم المشعوذون بالنسبة إلى الطب. وكم يختلف إله الطبيعة عن إله الكهنة! إنه لا يعرف شيئاً أكثر شبهاً بالإلحاد من الأديان التي صنعوها». لقد «خلقوا إلهاً على صورتهم... ولم يدعوه إلى الارض إلا لكي يطالبوا بعشور Dîmes لفائدتهم، وبثروات وأمجاد وملذات ونفوذ. إن الكاهن الحقيقي للكائن الاسمى هو الطبيعة (...). فالصولجان والمبخرة تآمرا لإلحاق الخزي بالسماء ولاغتصاب الارض. لندع الكهنة ولنعد إلى الالوهية. إن الكهنة لا يُخشى أمرهم: «إنهم يخشون تماماً تقدم النور» (21 تشرين الثاني 1793)، ويتبعون المهمة الملقاة على عاتق التمثيل الوطني: «لنربط علم الاخلاق بقواعد أبدية ومقدسة. لنلهم الانسان هذا الاحترام الديني للانسان، هذا الاحساس العميق بواجباته الذي هو الضمانة الوحيدة للسعادة الاجتماعية لنغذه عنّ طريق مؤسساتنا كافةً؛ ولتكن التربية العامة بشكل خاص موجهة نحو هذا الهدف (...). لم نعد أمام تشكيل سادة وإنما مواطنين». يجب أن يُعلنِ بالطبع عن حرية العبادات (وسيعلن عنها). ويأتي أخيراً الاقتراح المتعلق «بالاعياد الوطنية». إنه ليس إضافياً. وقد أعطاه روبسبيير، بالحكم عليه من خلال الحرارة التي قدمه بها، قيمة كبيرة، وأظهر سواء على أساس الامثلة التي أخذها من العصور القديمة أو على أساس تسميات هذه الاعياد ومحتوياتها (أبطال ثوريين، وفضائل، و... التعاسة بعينها) ميله

السياسي إلى التجمع واهتمامه بالتوليمات الشعبية[1]. والمرسوم المتضمن خمس عشرة مادة والذي دعا الجمعية الوطنية إلى التصديق عليه، فظهر هكذا كوصية رجل دولة وكطريقة لتمجيد فكره.

ومن هذا المجرى تبرز فكرة هي قوة. فعبادة الكائن الاسمى، هذه العبادة ضد العبادات، هذا الدين بلا دين الذي بامكاننا وصفه بشكل متنوع «بالعلماني»، أو «بالطبيعي»، أو «بالقلبي» أو «بالمدني» الخ...، والذي به يواتينا الحظ للسخرية من أنفسنا بالتنافس، لجهة البلاط وحاشيته ولجهة عامة الشعب[2]، تندمج بشكل مناسب تماماً بفكر روبسبيير، وبسياسته للفلسفة. إنها ليست طوباوية ما لم نعتبر أن عمل الشِكّة[3] التاريخية، وبالأولى مُبْتَكِر ثورة، يسم بالمنع أي إرادية وأي رغبة في تسجيل حلم في مجرى الاشياء، وهي ليست أيضاً علماً روحانياً، وإن كان ذلك لا يعجب Guillemin، حتى وان كان بعض تصريحات روبسبيير، هنا وهناك، بامكانه أن يدعو إلى الاعتقاد بأنه ظن نفسه مزوّداً بمهمة إنقاذ (صفحة 405). إن خدمة قضية الشعب والحفاظ على استمرارية الثورة يكفيان لإضفاء تماسك على فكره الخاص به. إنه تماسك لم يكن غريباً

---

(1) كان روبسبيير قد أمر هو نفسه بتسبيح للكائن الاسمى. وقد فضّل تسبيح Théodore Desorgues على تسبيح Marie-Joseph Chénier، وقد ألّف كل منهما تسبيح... 9 ترميدور الذي يحتفل بسقوط الطاغية (Cf. Chansonnier révolutionnaire ouvr. cité, p. 173- 176 et p. 201- 206).

(2) يقول الملحد Brotteaux في Les Dieux ont soif لـ Anatole France: «... هؤلاء اليعقوبيون الذين يريدون أن يجعلونا فاضلين ويرفعونا لكي نتشرف بالاله».

(3) الشِكّة: نوع من السلاح.

عن الجمعية الوطنية، طالما أنها تابعت روبسبيير، إن كان ذلك في زمن علاقة قوى، وبالنسبة إلى عدد كبير من أعضائها الذين تخلوا عنه (أو جنبوا؟)[1]. ولا ريب أنه لم يكن أشدّ بشكل خاص في بلد، بعنايه الالهية وأريافه التي لم ينقطع العفيف عن إظهار تعلقه بها، كان يجد نفسه متعباً من الافراط في الحرب الاهلية وربما أقل إشباعاً بالكاثوليكية كما كان يُظن على السواء (Cf. Vovelle, ouvr. cité, p. 230 et s.).

هل نبحث عن أسلاف وورثة للفرضيات الروبسبييرية حول الدين؟ إن ذلك يستدعي فصلاً واسعاً ليس له هنا سوى مجال صغير جداً. لنقل بالمختصر، وعلى سبيل الاشارة، إنه، في ما يتعلق بالاسلاف، من المناسب الاستدارة باتجاه المنقبين الانكليز، هذا الجناح اليساري لل Nivellers، الذين كانوا يجمعون، بشكل وثيق هم أيضاً، بين المساواتية والدين[2]، أو باتجاه Dom Deschamps، وهو روسّوي آخر وقف في وجه «الإلحاد المستنير»، واتهم الماورائية، التي لم تكن تتطرق إلى ما هو إجتماعي وكانت ترى في الدين قناع الملكية[3]، بأنها باطلة. وكان

---

(1) يُرجع أيضاً إلى حكم J.-P. Sironneau: «لم يسع تاريخ الجمعية الوطنية إلى إعطاء أساس ديني للسلطة السياسية وحسب، وإنما أيضاً إلى جعل النظام الاجتماعي مشروعاً بالرجوع إلى سمو جديد. إن أدلة هذه الحاجة الى عبادة مدنية هي عديدة» (Sécularisation et religions politiques, La Haye, Mouton éd., 1982).

(2) Cf. J. Droz, les utopies socialistes à l'aube des temps modernes (in Histoire générale du socialisme, ouvr. cité, t. 1, p. 98- 99).

(3) Cf. A. Soboul, Lumières, critique sociale et utopie pendant le XVIII siècle français, ibid., p. 151 et s.

Rétif من Bretonne قبل أن ينتقل إلى الثورة المضادة، أو Sebastien Mercier، قريبين من هذه الاحكام[1]. وبالنسبة إلى الورثة يمكن الكلام عن التنبه الثابت لأنغلز للمسائل الدينية، منذ رسالاته للاخوة Gräber حتى بحثه غير المنجز حول المسيحية الأولية، انغلز نفسه الذي لم يخشَ وضع مقابلة بين اشتراكيين ومسيحيين (مقدمة عام 1895 لـ Lettres de classes en France de Marx)، حتى أنه وصل إلى القول «يجب أن يكون هناك دين للشعب»[2].

إن الجدل بين البلشفيك، عشية الثورة السوفياتية، ذو فائدة أكيدة. إننا نرى فيه Gorki، الحساس تجاه التدين الشعبي، وLounat charski الذي، وقد قام بالخطوة، يقترح على الاشتراكيين أن يجعلوا من أنفسهم «بناة الاله»، وكان قبالتهما لينين، الذي هاجمهما بدون مجاملة، والذي لم يتغير رأيه: إن مسألة الدين، حتى في العمق الحساس للارياف، تبقى تابعة ومتوقفة على الصراع الطبقي؛ وبالتالي ليس هناك مجال لمهاجمتها مواجهةً، على اعتبار أن الدعاية لصالح الإلحاد، وبخاصة عن طريق دعاية كتابات الماديين الفرنسيين، لا تعود إلا للصراع الايديولوجي[3]. إن تفكير Gramsci حول الدور «العضوي» للمثقفين الكاثوليكيين في إيطاليا والدروس التي يمكن أن يستخرجها الشيوعيون منها يستحق أيضاً أخذه

(1) Cf. A. Soboul, ibid., p. 182 et s.

(2) Socialisme utopique et socialisme scientifique, Sur la religion, Paris, Editions Sociales, 1972, p. 307.

(3) Cf. G. Labica, Lénine et la religion, in Philosophie et religion, Paris, Editons Sociales, 1974.

بالاعتبار. هذا بقطع النظر عن تعددية المسأليات التي تحيل اليها اليوم الظاهرة المعمدة بشكل سريع أكثر من اللازم، أو «علم لاهوت التحرير» بين غيره... والتاريخ الأحدث، إذا كان لا بد من التطرق إلى ذلك وحسب، لم يخطّئ أبداً روبسبيير على الأقل في النقطتين التاليتين: موقف المثقفين أمام المسارات الثورية مع مخاطر «خيانة الاكليركيين» التي لم تستبعد أبداً؛ وبخاصة الشطط المأساوي، المتجاوب الوثيق مع التعصب التربيبي Théotratique، الذي لم يتخلف عن إثارته أي مشروع «لتأميم الإلحاد». ولم تحقق أي نظرية للايديولوجيات أي تجارة رابحة من هذه المعضلات.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خلاصة

الرقيب المزعج

لم يتوقف زمن الثورة الخاص بها عن الاسراع. فبين 7 أيار 1794 (18 فلوريال) و8 حزيران (20 بريريال) حيث احتفل، وفاقاً للمادة XV من المرسوم الذي صوتت عليه الجمعية الوطنية، بالعيد الوطني للكائن الاسمى الذي لاقى، حسب أقوال المعاصرين وMichelet نفسه، نجاحاً شعبياً كبيراً، كان قد مرّ شهر ونصف الشهر: لم يدم الثأر لروسو طويلاً وانهار روبسبيير تحت هجمات الذين شهّر بهم، ممثلين في مهمة، نازعي المسيحية غير النادمين، من حزب Marais، أنصار الثورة المضادة في الداخل والخارج، وهجمات رفاقه أنفسهم، باستثناء المربّع الأخير للأوفياء، وبشكل أعم جميع الذين كانت قوانين بريريال (10 حزيران) قد أثارت ضغوطهم أو بردت الحدة التغييرية. وكانت مداخلته الاخيرة بدون مواربة، وبدأت بالتذكير بالزمن السعيد القريب في الحقيقة: «كان هذا اليوم قد ترك في فرنسا انطباعاً عميقاً للهدوء، والسعادة، والحكمة،

والطيبة...»؛ وإنما «عندما عاد الشعب إلى مقراته المنزلية، ظهر المتآمرون ثانية، وبدأ دور المشعوذين من جديد». وتلقى روبسبيير تسمية «الرقيب المزعج» كما يصف نفسه هو، وقد أمّن له، في مناسبات عدة، النجاح في تغيير رأي مضاد في الجمعيات والنوادي كما في البلاد. لقد شهّر طويلاً بخيانة المبادئ وعاد إلى قضية «المحتالين» الكلمة التي تتكرر دائماً بطرق مختلفة. وانتفخت حِقباته ضد السياسي الاخرق وضد اللاأخلاقي حتى الملحمية. ولكننا لسنا غداة 10 آب. «فالثورة المضادة موضع إعجاب المالية... وجميع أحزاب الاقتصاد السياسي...»، وهذا المجهود الأخير للبصيرة الذي يستهدف علناً سياسية طبقية اتجهت نحو الاحتكار، والمضاربة والمنافع، كان بدون صدى. وحاول مرة أخرى، بمجاملة جمعية وطنية لم تعد قابلة لأن تستمع اليه، اقتراح بعض التدابير الملحة لمعاقبة الاسراف وانقاذ الحكم الثوري، وبخاصة عن طريق تطهير هيئة الامن العام التي اغتصبت صلاحيات هيئة السلامة العامة (وقد قال إنه تم «تشكيل حكومتين»). وكان ذلك بلا جدوى.. وكان واعياً لذلك تماماً، وتشهد على هذا نداءاته للشعب التي لم تعد سوى سلبيّة: «تذكّر أيها الشعب أنه إذا لم تخيّم العدالة في جمهورية بسيادة مطلقة، وإذا كانت هذه الكلمة لا تعني حب المساواة والوطن، فإن الحرية لن تكون سوى كلمة بلا مدلول...». وكذلك كان حكمه على الوضع: «إن التوقف في الدرب الذي نحن فيه الآن يعني الفناء؛ وقد تقهقرنا بشكل مخجل... دعوا أحلام الثورة تعوم آونة، لكي تروا الاستبداد العسكري يستولي عليها»؛ وأخيراً، الغياب التام، من أول المقولة إلى آخرها، للتلميح إلى مصيره: «أي صديق للوطن بامكانه أن يبتغي البقاء في الوقت الذي فيه لم

يعد من المسموح به خدمته والدفاع عنه البراءة المضطهدة؟... ماذا يمكن أن يؤخذ على إنسان على حق ويعرف كيف يموت من أجل بلده؟». ويصحح Anatole France في عنوان أحد آخر فصول كتابه Dieux ont soif (XXVII) المكرس للثامن من ترميدور: «أنت نائم يا روبسبيير!». ولكنه لم يكن نائماً، إنه يضطلع بمنطق يتضمن موته هو. ولهذا، وفي حين كان يدعم إلى حد كبير لا شرعية شرعية الثورات الشعبية، رفض اللجوء إلى القوة لصالحه والتنكر للقانون. وهذا الموقف ليس سمة لشخصيته وحسب، إنه، ونعرف ذلك، ملازم لعلاقات القوى المساء تقديرها في الغالب: إن الروبسبييريين أقلية داخل اليعقوبيين، وهم أنفسهم أقلية بين الجبليين Montagnards الذين ليس لهم أي أكثرية داخل الجمعية الوطنية. وهذا يدعو إلى الكلام طويلاً عن طبيعة سلطتهم[1]. كان تأثير

(1) ومن هنا موافقته الكاملة التي أعطاها لمخطط التربية الوطنية لـ Michel le Peletier Saint-Fargeau الذي كان يسعى إلى اعتماده في الجمعية الوطنية، في 13 تموز 1793، بعد اغتيال واضعه من قبل حارس قديم للويس السادس عشر (في 20 كانون الثاني 1793). وقد أعلن Le peletier (أو Pelletier) فيه ما يلي بشكل خاص: «اطلب اليكم أن تصدروا مرسوماً يقضي بأنه اعتباراً من سن الخامسة حتى الثانية عشرة للذكور والحادية عشرة للإناث، تتم تربية جميع الاولاد على نفقة الجمهورية بلا تمييز أو استثناء، ويتلقى الجميع، في ظل القانون المقدس للمساواة، الالبسة نفسها، والغذاء عينه، والتعليم نفسه والعناية ذاتها. وعن طريق النمط التالي الذي اقترحه عليكم بتوزيع أعباء هذه المؤسسات، تكون هذه الاعباء بكاملها تقريباً على عاتق الاغنياء، وسيكون الرسم بحيث لا يشعر به الفقير تقريباً. وهكذا تصلون إلى فوائد الضريبة التصاعدية التي ترغبون في وضعها؛ وهكذا تمحون، بدون تشنج وبدون ظلم، التفاوت الهائل في الثروة الذي يشكل وجوده كارثة عمومية» (نص منشور في Extenso chez Poperen t. II, p. 157 et s.; ici, p. 162). ويضيف قبل أن يقدم مواد مشروعه «هنا ثورة الفقير». (نفس =

روبسبيير مهيمناً لمدة ثلاث سنوات تقريباً وفي ظروف استثنائية وضع سمته على مجراها. وكان مسار الثورة الذي لم يكن أحد من محركيه بامكانه السيطرة عليه، بهذا المعنى، مغامرة فلسفية وبالطبع سياسية وشاذة. لقد وفّر لأفكار امكانية الالتقاء بحقائق، ومعالجتها، وتركها تفعل فعلها فيه لكي تصبح مبادئ. ولكن زمن هذا الكلام والاقناع بالاعمال وتشكيل الرأي العام الذي كان يرضي أمنيات التقليد العقلاني السابق بكامله؛ بتحويلها وصقلها وإغادة صياغتها، لم يدم، وانتهى آخر تموز(بداية تيرميدور). هل أن روبسبيير مثالي؟ لقد ظن أن مجتمع العدالة والمساواة كان في متناول اليد، وأن درب السعادة عن طريق الفضيلة كان مفتوحاً، وأن الناس كانوا سيتغيرون هم أنفسهم بتغيير ظروف وجودهم جذرياً. ألم يكن ماركس وانغلز، على أي حال، مقتنعين، في عام 1848، بنجاح الثورة، وكذلك لينين، ألم يكن مقتنعاً، في عام 1917، بقِصَر ديكتاتورية البروليتارية؟ ولهذا لا نرى، خلافاً لهم، لدى روبسبيير سوى نظرية للدولة أُعدت بضعف، ولا نرى أي رؤية لمجتمع المستقبل. هل انه ربما تجنب ذلك؟ أو ربما لم يكن لديه الوقت؟ أو بشكل أكثر بساطة ما الفائدة من برنامج للمستقبل السياسي والاجتماعي إذا كانت الفضيلة تسود؟ إن روبسبيير هو نقيض ماكيافيل، ولم ينقطع عن ترداد ذلك في استحواذ في

= المرجع ص 185). وآسف (ج.ل.) لأنني لم أتمكن من أن أقترح، إذ لا مجال لذلك هنا، تفحصاً معمقاً لهذا «المخطط»، وبخاصة بالنسبة إلى «مزاحميه» مخطط Talleyrand ومخطط Condorcet (يراجع جدول هذين الاخيرين في -M.Crampe Casnabet, Condorcet, Lecteurs des Lumières, ouvr., cité p. 128).

(1) Florence Gauthier, art. cité, La guerre du blé..., ouvr. cité, p. 143.

مداخلاته الكبيرة جميعاً، وعن التشهير «بالرعاع الميكيافيليين» الذين يدفعون إلى الحرب (18 كانون الأول 1791)، والى «سيادة الميكيافيلية»، التي كانت تستهتر بحقوق الانسان (أيار 1792)، والى «المشاريع الميكيافيلية» المدمرة لدائني الدولة الصغار المذكورين في مقولته الأخيرة. إن الميكافيلية تختلط بسياسة الاحزاب (ibid)، في حين أن «مخطط الثورة الفرنسية لم يكن مكتوباً بحرفيته في كتب Tacite وماكيافيل» (5 شباط 1794). من الصحيح أن فضيلة الفلورانيتيني ليست لها علاقة تذكر بفضيلة نائب Arras ولا «بوقاحته» في خدمة الطغاة مع إدانة الاستبداد؛ ومنظّرو الحق الطبيعي هم بين الرجلين. بيد أن روبسبيير هو أيضاً نقيض Condorcet الذي يقبل بأن تخضع المبادئ «لقوة الاشياء»، كما كان يقول سان جوست. أي مثالي يحدث رعباً دائماً كهذا، من جهة ثانية، وردّاً كهذا من قبل المنتصرين والمئة وثماني ضحايا في ترميدور للرفض المتصلب للقبول في أمجاد البانتيون Panthéonisation؟ ما لم تكن، تاريخياً، صدمة بعض الفرضيات النموذجية قد بقيت وكانت تستحقها.

ويبدو، إنطلاقاً من هذا المجرى، وفي خط النصوص التي حاولنا قراءتها أنه يجب التوقف، في الوقت عينه، عند نقطة إرسائها وعند قاسمها المشترك، وتطلّب الديمقراطية السياسية، وإن كان متّسماً بالمثل الأعلى. وفي مداخلته حول مبادئ علم الأخلاق السياسي... (5 شباط 1794)، وفي الوقت الذي كان من المطلوب فيه تسويغ ضرورة سلطة تنفيذية قوية، «الحكم الثوري»، وجعل الرعب مشروعاً كنظير للفضيلة، عرض روبسبيير، لكي يظهر ولا ريب طابعه الاستثنائي، أسس «الحكم

الديمقراطي والشعبي» التي يجب أن تُستبدل بالسير الطويل «بلا تبصّر» الذي ترشده النيات الحسنة وحسب .(in Bouloiseau (A), p.209) والديمقراطية، المرادفة للجمهورية، هي أولاً السيادة التي يحوزها الشعب ويضمنها وحده. فالسيادة الشعبية تقيم الحق وتعدّ القوانين الدستورية. وهي تخضع القضاة لها. والديمقراطية ليست حالة يسوّي الشعب فيها بنفسه، وهو ومجتمع بشكل دائم، القضايا السياسية كافةً، إذ إن خطر سلطة أحزاب سيكون أكثر توقعاً؛ بحيث لا يفوّض إلا «ما لا يستطيع القيام به بنفسه». الديمقراطية هي مواطنية الجميع عن طريق الاشتراع العام. وبالديمقراطية «تكون الدولة حقاً وطن جميع الافراد الذين يؤلفونه»، وليست على الاطلاق حكماً منفصلاً عن القيادة. «ليس هناك مواطنون في الجمهورية سوى الجمهوريين. فالملكيون والمتآمرون ليسوا بالنسبة اليها سوى أجانب أو بالاحرى «أعداء»: هذا هو جَذْب المساواة. وبتعبير آخر، كما أن السياسي يتغلب على الاقتصادي، فإن السلطة التشريعية تتقدم على السلطة التنفيذية وتحافظ على هذا التقدم. وهذا الخلق العملي للثورة الفرنسية، إذ إنه لا يفتقر إلى السوابق مذهبياً، وكان قد شُهر، على سبيل التذكير، عن طريق وضع نظام جهد في أن يعمل في وضح النهار، بدون تحفظ، مع العلنية (cf. supra, p.80)، في كلام ضخم جماعي، أو جدال عمومي، أو شبه عمومي (نوادٍ)، في الصحف، أو للاعلانات، أو المنشورات، أو الأغاني الشعبية. وستكوّن هذه الممارسة مدرسة. وقد استوحى منها ماركس الشاب مباشرة، عندما عالج نقد التناقض التحتي للتمييز المقترح من قبل هيغل بين «سلطة تشريعية»، و«دستور» (Principes de la philosophie du droit, 298). فكتب يقول: «ولكن الدستور لم

يصنع نفسه. والقوانين التي «تحتاج إلى تكملة تحديد» يجب مع ذلك أن تكون قد سبقت صياغتها. يجب، بالضرورة، أن تكون هناك سلطة تشريعية أو أن تكون قد وُجدت قبل الدستور وخارجه. يجب بالضرورة أن تكون هناك سلطة تشريعية خارج السلطة التشريعية القادرة والواقعية والتجريبية. غير أن هيغل يجيب بما يلي: نحن نفترض دولة موجودة. إن هيغل هو مجرد فيلسوف للحق ويبسط نوع الدولة. فليس له الحق في قياس الفكرة إلى ما هو موجود، إن عليه، بالضرورة، قياس ما هو موجود إلى فكرة»[1]. وقد مرت الثورة الفرنسية بذلك تماماً: «... من الضروري أن تكون حركة التكوين والتقدم قد أصبحت مبدأ الدستور، وبالتالي ان يكون الشعب، الصانع الحقيقي للتكوين، قد أصبح مبدأ الدستور... إن السلطة التشريعية قد صنعت الثورة الفرنسية... ولم تقاتل الدستور وإنما دستوراً بالياً خاصاً لأنها كانت بالضبط ممثلة للشعب ولارادة النوع». إن «الثورات العضوية الشمولية» هي من صنع السلطة التشريعية؛ و«الثورات الصغيرة، الثورات المتقهقرة، ردات الفعل»، هي ثورات «السلطة الحكومية». و«لو كان السؤال مطروحاً بشكل صحيح لكان ما يلي وحسب: هل يحق للشعب أن يعطي نفسه دستوراً جديداً؟ والجواب هو أجل بشكل غير مشروط طالما أن الدستور أصبح وهماً عملياً ما أن انقطع عن أن يكون التعبير الواقعي لارادة الشعب»[2]. وبالنسبة إلى المصطلحات لم يعتمد روبسبيير لغة أخرى تقريباً. إن لدينا عن هذه «الفضيلة الجمهورية»، أو «البوصلة» أو

(1) Critique du droit politique hegelien, Paris, Editions Sociales, trad. Baraquin, p. 101.

(2) المرجع عينه، صفحة 104.

«حجر المحك» (5 شباط 1794)، من أجل التمثيل الوطني وقوانينه، شهادة مدى أخرى مزدوجة، شهادة Jaurès الذي يستشهد بحكم Babeuf ويوضحه بالتقليد الاشتراكي، عندما كتب إلى Bodson، في 29 شباط 1796، أي قبل سنتين وبالتالي بعد أن كان قد صفّق لسقوط «الطاغية»: «لنا سوى الشقيقين Gracques أو[1] Grocchus الثانيين للثورة الفرنسية (...)، ونحن لا نجدّد شيئاً، ولسنا سوى وارثي المدافعين الأولين الكريمين عن الشعب اللذين رسموا قبلنا الهدف عينه للعدالة والسعادة اللتين يجب أن يحققهما الشعب (...). إن الروبسبييرية ترعب من جديد الاحزاب ولا تشبه واحداً منها. إنها ليست اصطناعية ولا محدودة. فالروبسبييرية في الجمهورية كلها، في الطبقة البصيرة والذكية كلها، وبالطبع في الشعب. والسبب في ذلك بسيط: لأن الروبسبييرية هي الديمقراطية، وهاتان الكلمتان متماثلتان تماماً. وبالتالي إذا رفعتم لواء الروبسبييرية فإنكم بذلك ترفعون لواء الديمقراطية[2]. وهذا الشعب أخيراً، هذا المبدأ في أساس المبادئ، هل نرى فيه عاملاً روحانياً؟ لم يعد من الضروري من الآن فصاعداً العودة إلى المفهوم. يكفينا، للرد على بعض المراقبين المستعجلين لايجاد بدائل عنه أصلب منه في الكثرة أو في الطبقات، التذكير بأن البروليتاريا، عند ماركس ذاته، المنحسرة في قواها وحدها، هي عاجزة عن صنع الثورة. إنها تستطيع، في أفضل الحالات، التحضير

---

(1) الشقيقان Gracques أو Grocchus مشهوران في روما القديمة كخطيبين ومحاميين عن حقوق الشعب.

(2) Ouvr. cité, IV, La Convention, 2, p. 1622.

لها، ودفعها، وإرشادها، بيد أنه ليس بامكانها إنجاحها بدون مساعدة، وبدون المرور في تحالفات، وبدون أن تجر معها طبقات أخرى اجتماعية - من فلاحين، وبورجوازية صغيرة، ومثقفين -، وبدون أن تغدو أغلبية ساحقة. ولينين الذي كان يعتقد، مثل روبسبيير، أن السياسة لم تكن قد بدأت إلا «هناك حيث كان يوجد الملايين» (من الاشخاص)، أضاف أن القاعدة تبقى صالحة أيضاً بعد الثورة: «بدون التحالف مع غير الشيوعيين، في مجالات النشاط المتنوعة، لن يكون هناك أي نجاح في شأن بناء المجتمع الشيوعي»[1].

روبسبيير أو الجرأة في تصوّر الثورة: لا يلخّص أي شيء موقفه أفضل من القول المأثور لصديقه الموثوق سان جوست: «الجرأة؟ إن هذه الكلمة، تتضمن سياسة ثورتنا بكاملها»[2]. وكيف لا نرى فيها الصدى الدقيق لهذه الكلمة الأخرى: Sapera aude! (جرأة المعرفة) التي، منذ سنتين من قبل، جعل منها كانط «شعار الانوار»؟ فإنْ لم تكن هناك سوى رسالة تُنقل لسياسة فلسفة العفيف، فيكفي أنها تتوجه إلى المثقفين لدعوتهم، في وجه «قوة الاشياء» والانظمة القائمة، إلى المجازفة من جديد بشجاعة الفكر.

---

(1) Œuvres, t. 33, p. 230.

(2) Rapport à la convention, 26 février 1794.



معالـم متسلسلة تاريخياً

لـم ينته حكم لويس الخامس عشر إلا بعد ست عشرة سنة (1774) من تاريخ ولادة روبسبيير عام 1758 (6 أيار)، وكانت Marie-Thérèse d'Autriche تحكم منذ ثماني عشرة سنة (1740)، وقد حصلت محاولة الاغتيال في داميان قبل سنة؛ ومنذ ثماني سنوات كانت قد انفجرت ثورات عديدة في الريف بسبب البؤس والمجاعة. وقد توفي Fontenelle (مئة سنة) منذ سنة، Montesquieu منذ سنتين (وكان L'esprit des lois، قد صدر منذ عشر سنوات)؛ وكان عمر Voltaire الذي أقام في برلين خمس سنوات قبل ذلك (1750 (1753) أربعاً وستين سنة، وBouffon إحدى وخمسين، وMably تسعاً وأربعين، وRousseau ستاً وأربعين (وقد صدر Le Discours sur l'inégalité منذ ثلاث سنوات)، وDiderot خمساً وأربعين، وCandillac وHelvétius ثلاثاً وأربعين، وd'Alembert إحدى وأربعين، وHolbach خمساً وثلاثين، وBeaumarchais ستاً وعشرين، وRestif أربعاً وعشرين، وSade ثماني عشرة، وMarat وCondorcet خمس عشرة، وMciabeau إحدى عشرة، وSieyès وDavid عشر سنوات، وFabre d'Eglautine ثماني سنوات، وCarnot خمس سنوات، وDestutt

أربع سنوات، وLa Fayette وHebert وDanton سنة واحدة. وفي الخارج كان عمر Johnson تسعاً وأربعين سنة، وA.Smith خمساً وثلاثين، وKant وKlopstock أربعاً وثلاثين، وLessing تسعاً وعشرين، وWieland خمساً وعشرين، وHerder إحدى عشرة وGoethe تسع سنوات.

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبيير	معالم
6 أيار 1758		ولادته في آراس (Charlotte, 1759)	Candide (1759) Schiller, R. Burns: Saint-Simon (1760)
1763	اعدام (1762)	ولادة Augustin R	Du Contrat social (1762) A.Chénier, Fichte (1762)
1765		ثانوية آراس	Hegel, Wordsworth (1770) Coleridge, Ricardo (1772)
1769	مجاعة كبرى	منحة في Louis-le-Grand	Schelling (1775) George III (1760); Catherine II (1762)
1775	Turgot (1774-1776)	مديح للويس السادس عشر	الاستقلال الاميركي 1776 جوزف الثاني؛ (1780)
1781	Necker	محام، عودة الى آراس	Kant, Critique de la raison pure (1782) فريدريك غليوم الرابع (1786)
1782	Pitt الثاني	المرافعة الأولى	
1783	Calonne	قضية الصاعقة في Saint-Omer	
1785		مديح Gresset	
1787	Brienne	قضية Déteuf	
1788	دعوة مجلس النواب (8 آب)	A la nation artésienne	كانط: Critique de la raison pratique
5 أيار 1789	دورة مجلس النواب	نائب لطبقة الشعب في Artois (26 نيسان)	Siéyès: ما هي طبقة الشعب
5 أيار 1789		تسجل في «نادي برتون» (الذي سيصبح النادي اليعقوبي)	Lavoisier: المطوّل في الكيمياء
20 تموز	الاستيلاء على الباستيل (14)	مداخلة أولى هامة في الجمعية	David: Serment du jeu de paume

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبير	معالم
11 أيلول	إعلان الحقوق (26 آب)	ضد حق النقض الملكي	
12 ت1	الجمعية التأسيسية في باريس	ضد القانون العسكري (21 تشرين الأول)	
1790 كانون الثاني		دفاع عن عمال مستودع الاسلحة في تولون مذكرة لإلغاء الضريبة الاقطاعية	Burke: Réflexions sur la Révolution كانط: Critique du Jugement
31 آذار	استرجاع الحقوق الاقطاعية(15)	انتخابه لرئاسة اليعقوبيين لشهر نيسان	انشاء نادي الرهبان الفرنسيسكان (نيسان)
أيار - حزيران	هيجان مضاد للثورة	Contre l'attribution au roi du droit de guerre et de paix; Sur le plan de constitution du clergé; Sur l'inviolabilité des députés (25 Juin)	
تموز - آب	التكوين المدني للاكليروس (12 تموز)	انتخابه كقاض في محكمة فرساي	
3 تشرين الأول			
18 تشرين الثاني	ثورة في Saint-Dominique (في 25)	Sur la pétition du peuple avignonnais sur l'organisation des Gardes nationales	
1791 20 ك2		Principe de l'organisation des jurés	Volney : Les ruines

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبيير	معالم
20 نيسان	تشكل الاكليروس البنيوي (شباط)	Sur le marc d'argent A. Chenier: Le serment du jeu de paume.	Th. Paine: Les droits de l'homme
9 أيار		Sur le droit de pétition; Sur la liberté de la presse	وفاة ميرابو (2 نيسان) David: Expositions نقل رفاة Voltaire الى البانتيون
7-15 أيار		Sur la condition des hommes de couleur Sur la réélection des membres de l'Assemblée	
30 أيار 10 حزيران	قانون Le Chapelier (في 14)	Sur la peine de mort انتخابه كمدّع عام Sur le licenciement des officiers	
21 حزيران	فرار الملك الى Varennes	Sur les mesures à prendre après la fuite du roi	Léopold يدعو الملوك الى الاتفاق ضد الثورة
14 تموز	عيد الفيدرالية (الثاني)	Sur l'inviobilité du roi	
17 تموز	الاعدام بالرصاص في Champ-de-Mars	استقرار لدى النجار Duplay; Adresse aux Français	إنشاء نادي «الفويّانيين» Feuillants
22 اب	قانون حول زيادة الضريبة الاقطاعية (في 27)	Sur la liberté de la presse	إعلان Pillnitz
5 أيلول	لويس السادس عشر: يمين الاخلاص (في 14)	Sur les troubles des colonies	إلحاق Avignon (في 12)

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبيير	معالم
24 أيلول		Sur les droits politiques des hommes de couleur	
29 أيلول		Sur les droits des sociétés et des clubs	
30 أيلول	فصل الجمعية التأسيسية	تهليل الشعب في باريس	
تشرين الأول	اجتماع السلطة التشريعية (الاجتماع الأول)	السفر الى Artois	
تشرين الثاني - كانون الأول	مراسيم ضد الكهنة المتمردين (29 تشرين الثاني)	المقولة الأولى حول الحرب (18 كانون الأول)	تشتت المهجرين في Trêves Pilnitz (تجديد)
1792 كانون الثاني		المقولتان 2 و3 ضد الحرب	M J Chenier: Caïus Gracchus
27 نيسان	إعلان الحرب على النمسا (20 نيسان)	ردّ على Brissot وGuadet	كانط: La religion dans les limites de la simple raison نشيد Rouget de l'Isle: المارسييز (24 نيسان)
17 أيار	قضية: Simoneau-Dolivier (نيسان - أيار)	الرقم 1 للدفاع عن الدستور	
27 حزيران	La Fayette يحاول إخافة الجمعية	الرسالة 2 الى La Fayette (28 حزيران)	
11 تموز 29 تموز	«الوطن في خطر» الجيرونديون يفاوضون الملك (في 20)	حول فيديرالية 1792 Des maux et des ressources de l'Etat	بيان Brunswick (25 تموز)
10 آب	إسقاط العرش: حكومة بلدية باريس: La Commune	عضو في حكومة بلدية باريس	

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبيير	معالم
17 آب	إنشاء المحكمة الاستثنائية	رفض رئاستها	اتفاقية التسليم في Longwy (23 آب)
إلغاء الملكية (21 أيلول) 6 أيلول	اجتماع الجمعية الوطنية La convention Valmy (20 أيلول)	انتخب نائبا عن باريس	السنة I (22 أيلول)
تشرين الأول ـ تشرين الثاني	مرسوم حول سلطة لويس السادس عشر (13 تشرين الثاني)	Sur l'influence de la conalomnie (20 تشرين الأول)	Reponses et à petion احتلال Nice؛ الجلاء عن Verdun؛ الاستيلاء على Mayence؛ jemmapes (Dumouriez)؛ فتح بلجيكا
13 تشرين الثاني	. اكتشاف الخزانة الحديدية، (20 تشرين الثاني)	Sur le parti à prendre à l'égard de Louis XVII	إلحاق Savoie (27 تشرين الثاني) S. Maréchal: Le jugement dernier des rois
8 كانون الأول	مرسوم حول حرية تجارة الحبوب	Pour la condamnation de Capet	David: Le peletier; Marat
21 1793 كانون الثاني	إعدام Capet بالمقصلة	مديح Le Peletier (20 كانون الثاني)	اغتيال Le Peletier (20 كانون الثاني) فيخته: Considérations..
أول شباط	حرب على انكلترة وهولندا	Sur les relations avec les peuples étrangers	
8 آذار	إعلان الحرب على إسبانيا	Sur les troubles de Paris; des causes de nos revers	
10 آذار	محكمة ثورية La Vendée	ضد Dumouriez و Brissot (3 نيسان)؛	هزيمة وخيانة Dumouriez

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبيير	معالم
6 نيسان 6 نيسان		انتخاب أول هيئة للسلامة العامة C.S.P. العام	وضع هيئة الأمن العام C.S.G، 6 نيسان؛ Sur la conspiration contre la liberté (10 نيسان)
24 نيسان	تبرئة Marat	مشروع إعلان الحقوق (21 نيسان)، Sur la propriété (24 نيسان)	
أيار ـ حزيران	أول كمية قصوى من الحبوب؛ قرض إجباري؛ ثورة باريسية (31 أيار/ 20 حزيران)؛ دستور 1793 (24 حزيران). بيان الساخطين (25 حزيران)	(10 أيار) Sur le gouvernement représentatif، Contre les Enragés	استلام Condé
تموز ـ آب	التجديد هيئة السلامة العامة؛ (10 تموز)؛ اغتيال Marat (13 تموز)؛ هبّة الشعب للدفاع (23 آب)	تقديم مخطط التربية لـ Le Peletier. الدخول الى هيئة السلامة العامة	الانكليز يستولون على تولون (28 آب).
أيلول ـ تشرين الأول	قانون المشتبه بهم (17 أيلول) حد أقصى عام (29 أيلول) قضية الجيرونديين (24- 31 تشرين الأول)، نزع النصرانية (تشرين الأول		

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبيير	معالم
	ـ تشرين الثاني) عيد العقل (10 تشرين الثاني)؛ فضيحة شركة الهند (17 تشرين الثاني)	Sur la situation politique de la République (18 تشرين الثاني)؟ ضد التفلسف (21 تشرين الثاني)	Sur les partis qui agitent la France (28 تشرين الثاني) انتصار الـ Hondschottes (8 أيلول)؛ استعادة Lyon (9 تشرين الأول)؛ Wattignies (16 تشرين الأول)؛ هزيمة Vendée في Cholet (17 تشرين الأول).
كانون الأول	مرسوم تشكيل الحكومة الثورية (4 كانون الأول)	Sur les principes du gouvernement révolutionnaire (25 كانون الأول). أمجاد البانتيون لـ Bara	استعادة تولون (19 كانون الأول)؛ نهاية حرب Vendée (23 كانون الأول)؛ انتصارات Wissembourg (24) وGeisberg (26).
1794 كانون الثاني ـ شباط	إلغاء الرق (4 شباط)	هجوم على «المتسامحين» (8 كانون الثاني).	الفرنسية لغة الزامية
شباط	انتحار J.Roux (10 شباط)	Sur les principes de morale politique (5 شباط)	(27 كانون الثاني) في الأعمال العمومية.
شباط ـ آذار	مرسوم Ventôse؛ محاكمة البرتيين وإعدامهم (21-24 آذار)	Sur la faction de Fabre d'Eglantine	رفض الدعم في قضية Chabot A.Chénier: La jeune captive
نيسان ـ أيار	إعدام الدانتونيين (5 نيسان)	Sur les rapports des idées religieuses..	

التواريخ	تاريخ الثورة	روبسبيير	معالم
		يحاول Admirat ثم Cécil Renault قتله (أيار)	نقل رفاة جان جاك روسو الى البانتيون (14 نيسان)
8 حزيران	عيد الكائن الاسمى	انتخابه لرئاسة الجمعية الوطنية (4 حزيران)	انتصار Fleurus (26 حزيران) M.-J. Chénier/ Méhul
10 حزيران	قانون Prairial: رعب كبير	(قضية Cath. Théot)	نشيد الانطلاق (14 تموز)
3 تموز		آخر ظهور في هيئة السلامة العامة	
26 تموز	فشل التوفيق بين الهيئات (22 - 23 تموز)	المقولة الأخيرة (8 ترميدور)	
28 تموز	إعدام 108 روبسبيريين		

Bibliographie

أعمال روبسبيير

Robespierre, *Œuvres*, 10 volumes, Société des Etudes robespierristes, Paris, 1910-1967 ; t. I et II, *Œuvres de la période d'Arras* (E. Déprez, chez E. Leroux éd., 1910 ; E. Lesueur, *ibid.*, 1913) ; t. III, *Correspondance entre Maximilien et Augustin R.* (G. Michon, 1926 ; un Supplément, 1941) ; t. IV, *Le Défenseur de la Constitution* (G. Laurent, G. Thomas éd., Nancy, 1939) ; t. V, *Lettres de M. R. à ses commettans* (G. Laurent, 1961) ; t. VI, *Discours, 1789-1790* (Bouloiseau, Lefebvre, Soboul, 1950) ; t. VII, *Discours, janvier-septembre 1791* (*ibid.*, 1950) ; t. VIII, *Discours, octobre 1791 - septembre 1792* (*ibid.*, 1953) ; t. IX, *Discours, septembre 1792 - 27 juillet 1793* (*ibid.*, 1957) ; t. X, *Discours, 27 juillet 1793 - 27 juillet 1794* Bouloiseau, Soboul, 1967).

Carnet de septembre à décembre 1793 et *Notes* de germinal an II, publiés par Albert Mathiez, in *Robespierre terroriste*, 1921 ; cf. également *Etudes sur Robespierre*, rééd. Messidor / Editions Sociales, 1988.

Dans *Le Moniteur universel* et le recueil d'A. Aulard sur les séances du Club des Jacobins se trouvent des textes non reproduits dans les *Œuvres*.

اختيار بعض النصوص

Villay Ch., Discours et rapports de Robespierre, in *L'élite de la Révolution*, Paris, 1910.

Bouloiseau M., *Robespierre. Discours et rapports à la Convention*, UGE, 10-18, 1965 (A.)

Mazauric C., *Robespierre, Ecrits*, Paris, Messidor/Editions Sociales, 1989 (introd., chronol., biblio.).

Poperen J., *Robespierre, Textes choisis* ; t. I : *1791-1792* ; t. II : *août 1792 - juillet 1793* ; t. III : *1793-1794* ; Paris, Editions Sociales, 1974 (introd., chronol.).

دراسات حول روبسبيير

Cette liste donne une idée du nombre de travaux exclusivement *consacrés à R. (les ouvrages portant sur l'histoire de la Révolution française, qui font une place plus ou moins grande à R., n'en font donc pas partie).*

Actes du Colloque Robespierre (Vienne, 1965), Paris, 1967.

Association Maximilien Robespierre pour l'Idéal démocratique (400, rue Saint-Honoré, 75001 Paris) : une série de *Cahiers* recueillant des conférences (A. Damien, *R. avocat*, juillet 1988 ; C. Gilles, *Thermidor ou la fin d'un rêve*, septembre 1988).

Aulard A., Aux apologistes de Robespierre, in *Etudes et leçons sur la Révolution française*, Paris, Alcan, 1893, t. I; et *supra*, A.
Baczko B., Robespierre-roi ou comment sortir de la Terreur, *Le Débat*, n° 39, 1988.
Barthou L., *Neuf Thermidor*, Paris, Hachette, 1926.
Berthe L. N., *Robespierre, les droits et l'état des bâtards*, Arras, 1971.
Besnier M., Que faire de Robespierre ?, *Revue de l'Institut catholique*, n° 13, janv.-mars 1985.
Bessand-Massenet P., *Robespierre, l'homme et l'idée*, Paris, Plon, 1961.
Bicentenaire de la naissance de Robespierre, Société des Etudes robespierristes, Paris, 1958.
Bienvenu R., *The Ninth of Thermidor : The fall of Robespierre*, Oxford, 1968.
Bouloiseau M., *Robespierre*, Paris, PUF, 1re éd., 1956; 6e éd., 1987 (B).
Brunel F., *Thermidor, la chute de Robespierre*, Bruxelles, Complexe, 1989.
Buffenoir, H. *Les portraits de Robespierre*, Paris, 1957.
Buonarrotti Ph., *Conspiration pour l'égalité dite de Babeuf*, Paris, Editions Sociales, 2 vol., 1957; cf. sur *La déclaration des droits par R.*, t. I, p. 39 et s.
Calvet H., *Robespierre*, t. V des *Grands orateurs républicains*, Monaco, 1950.
Cobb R. C., Robespierre et Robespierre and the Year II, in *Tour de France*, London, 1976.
Cobban A., deux études sur R., in *Aspects of the French Revolution*, New York, 1968.
Deymes J., *Les doctrines politiques de Robespierre*, Bordeaux, 1907.
Domecq J.-Ph., *Robespierre, derniers temps*, Paris, Seuil, 1984.
Euda M., *Etudes sur la Commune robespierriste*, Paris, Mellottée, 1937.
Fere J.-C., *La Victoire ou la Mort : Robespierre et la Révolution*, Paris, Flammarion, 1983.
Freischmmann H., *Robespierre et les femmes*, Paris, 1909.
Gallo M., *L'homme Robespierre. Histoire d'une solitude*, Paris, Libr. acad. Perrin, 1968.
Gauthier F., De Mably à Robespierre. De la critique de l'économique à la critique du politique, *in* E. S. Thompson *et al.*, *La guerre du blé au XVIIIe siècle*, Paris, Les Editions de la Passion, 1988.
Geffroy A., Le peuple selon Robespierre, *Permanences de la Révolution*, Paris, La Brèche, 1989.
Gueniffey P., Robespierre. *Dictionnaire critique de la Révolution française* (Furet/Ozouf), Paris, Flammarion, 1988.
Guillemin H., *Robespierre, politique et mystique*, Paris, Seuil, 1987; *Silence aux pauvres!*, Arléa, 1989.
Hamel E., *Histoire de Robespierre*, t. I : *La Constituante*; t. II : *Les Girondins*; t. III : *La Montagne*; A. Lacroix, Berhoeckhoven & Cie éd., 1865-1867; rééd. Paris, Le Drapier, 1978, 2 vol.; *Thermidor*, Paris, Jouvet, 1891.

Hampson N., *The life and opinions of Maximilien Robespierre*, London, Duckworth, 1974 (trad. franç., Paris, Montalba, 1984).
Huant E., *Robespierre ou la dictature de l'idée*, Paris, Debresse, 1987.
Jacob L., *Robespierre vu par ses contemporains*, Paris, 1938.
Jasquin Ch., Robespierre en 1989, in *Raison présente*, n° 91, 1989.
Jordan D. P., *The revolutionnary career of Maximilien Robespierre*, Chicago, 1985, rééd. 1989.
Korngold R., *Robespierre*, Paris, Payot, 1936, rééd. 1981 (trad. de l'anglais : *R. First modern dictator*).
Labica G., Le concept de révolution chez Maximilien Robespierre, *Permanences de la Révolution*, Paris, La Brèche, 1989.
Lefebvre G., Discours, in *Annales historiques de la Révolution française*, n° 6, 1933 ; Sur la pensée politique de Robespierre, *Etudes sur la Révolution française*, Paris, 1954.
Lenôtre G., *Robespierre et la mère de Dieu*, Paris, 1926.
Manfred A., Maximilien Robespierre. *Rousseau, Mirabeau, Robespierre, trois figures de la Révolution*, Moscou, Ed. du Progrès, 1979.
Maraud-Fouquet C., *Robespierre et la Révolution*, Denoël, 1989.
Markov W., *Maximilien Robespierre*, Berlin, 1958.
Massin J., *Robespierre*, Paris, Club français du Livre, 1956 ; rééd. Alinéa, 1988.
Mathiez A., *Etudes robespierristes*, Paris, Colin, 1917-1918, 2 vol. ; *Robespierre terroriste*, ouvr. cité, *supra* A ; *Autour de Robespierre*, Paris, Payot, 1925 ; *Etudes sur Robespierre, 1758-1794*, Paris, Editions Sociales, 1958 ; rééd. Messidor/Editions Sociales, 1988 ; La Terreur, instrument de la politique sociale des robespierristes, *Girondins et Montagnards*, Paris, Firmin-Didot, 1930.
Matrat J., *Robespierre ou la tyrannie de la majorité*, Paris, 1971.
Mazauric C., Robespierre, *Dictionnaire historique de la Révolution française* (J.-R. Suratteau), Paris, PUF, 1989 ; et *supra*, A.
Michon P., *Robespierre et la guerre révolutionnaire (1791-1792)*, Paris, M. Rivière & Cie, 1937.
1789. Recueil de textes et documents du XVIIIe siècle à nos jours, Centre national de Documentation pédagogique, 1989 (trois textes de R.).
Montjoye Galart de, *Histoire de la conjuration de M. R.*, Paris, 1796.
Norman P., *L'énigme Robespierre*, Paris, Amiot-Dumont, 1952.
Paris J.-A., *La jeunesse de Robespierre*, Arras, 1870.
Proyart Abbé, *La vie et les crimes de M. R.*, Augsburg, 1795.
Ratinaud J., *Robespierre*, Paris, Le Seuil, 1960.
Reinhard, M., Robespierre, *Encyclopaedia Universalis*, t. XIV.
Robespierre Ch., *Mémoires*, Préf. de Laponneraye, 1835 ; rééd. Paris, Présence de la Révolution, 1986.
M. Robespierre, premier saint laïque de la République, Montpellier, Rouvière éd., 1988.
Rudé G., *Portrait of a revolutionary democrat*, New York, The Viking Press, 1976.
Saint-Just L.-A. de, *Discours à la Convention pour la défense de Robespierre* (24 juillet / 9 thermidor 1794).

Saint-Paulien, *Robespierre ou les dangers de la vertu*, Paris, La Table ronde, 1984.
Soboul A., Robespierre ou les contradictions du jacobinisme, *Portraits de révolutionnaires*, Paris, Messidor / Editions Sociales, 1986, rééd. 1989.
Solet B., *Robespierre, une passion*, Paris, Messidor / La Farandole, 1988.
Stil A., *Quand Robespierre et Danton inventaient la France*, Paris, Grasset, 1988.
Thompson J. M., *Robespierre and the french Revolution*, London, 1972.
Vovelle M., Pourquoi nous sommes encore robespierristes, *Annales historiques de la Révolution française*, 1988, 4.
Walter G., *Robespierre*, Paris, éd. définitive 1961, 2 vol. ; *La conjuration du 9 thermidor*, Paris, Gallimard, 1974.

توهمات روبسبيير

Le personnage de Robespierre a inspiré plusieurs auteurs. Citons :

Le roman : deux grands ouvrages dont l'arrière-plan historique est tout à fait solide : *Quatrevingt-Treize* de Victor Hugo (1874) et *Les Dieux ont soif* d'Anatole France (1912).

Le théâtre : Henri Bonnias, *Le 9 thermidor ou la mort de Robespierre* (1831 ; création Paris, 1989) ; Büchner, *La mort de Danton* (1835) ; V. Sardou, *Thermidor* (1891) ; R. Rolland, *Robespierre* (1938, création Villejuif 1989) ; B. Jourdheuil, *Maximilien Robespierre, tragédie-rêverie* (1978) ; Benedetto, *Thermidor terminus* (Avignon, 1989) ; R. Hossein, *La liberté ou la mort* (1989) ; K. Yacine, *Robespierre* (création prévue pour 1990).

Le cinéma : le *Napoléon* d'Abel Gance (1926) ; *La Terreur et la vertu* de S. Lorenzi, scénario A. Decaux et A. Castelot (télévision, 1964-1965) ; Vajda, *Danton* (1986) ; E. Molinaro, *Manon Roland* (Télévision, 1989).

فهرس

1994/1/497




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



هذا الكتاب

هنالك فكر سياسي لروبسبير له هذه الخصوصية وهذا الابتكار بأنه فكر الثورة في صميم تلاحقها. والكرامة الفلسفية لروبسبير تنبجس من أخطر أي مجابهة كانت: مجابهة المبادئ والممارسات. ورغم فشله، ورغم المشنّعين به اليوم وبالأمس، خدم روبسبير، كما كان يقول: «قضية الشعب». فمن رفض «المواطنين المنفعلين» إلى حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها، ومن «الفضيلة» إلى الرعب وإلى الكائن الأسمى، حاول بنقاوة خلق الديمقراطية. ولهذا فإن درس هذا «الرقيب المزعج» ما يزال يختص بحاليّتنا.

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع